جمهورية السودان

المعهد العالي

لعلوم الزكاة

بحوث وأعمال

المؤتمر العلمي العالمي الثاني

للزكاة

محور الجباية



سلسلة بحوث الزكاة [١٩]

بسم الله الرحمن الرحيم

تكاليف الإنتاج الزراعي وأثرها على الزكاة

الأستاذ الدكتور محمد مصطفي الزحيلي

تمهيد :

الحمد لله الذي هدانا للإيمان والإسلام،وشرع لنا الأحكام هدايـة وضـياء ونوراً وتحقيقاً لمصالح الأنام والصلاة والسلام على رسـول الله المبعـوث رحمة للعالمين،المبين للشرع القويم،ورضـي الله عـن الصـحابة الهـداة المهديين،ورحم الله التابعين والعلماء والعاملين الذين يعتبرون شمساً ساطعة للناس أجمعين ، ونجوماً بهم لمعرفة السبيل .

وبعد ..

فإن الزكاة فريضة شرعية،وهي أحد أركان الإسلام الخمسة وتمتـاز عن بقية الأركان أنها قابلة للاجتهاد والتوسع،والتطور والتكيـف والتـأقلم حسب العصور والأزمان والأماكن والبلدان،لأن نصوصها جـاءت عامـة ومطلقة في القرآن الكريم،ثم في حديث ابن عباس ومعاذ رضي الله عنهما وفيه "وأعلمهـم ان الله افترض عليهم صدقة في أموالهم،تؤخذ مـن أغنيـائهم،وتُرد علـى فقرائهم " [1] لأن الغني والأموال والأملاك تختلف وتتفاوت،من بلد إلى بلـد ومن عصر إلى عصر كما أنها تختلف وتتفاوت وتتعدد وتتنـوع بـاختلاف الأماكن والزمان،لذلك بين رسول الله ﷺ تطبيق الزكاة على الأموال التـي كانت في عصره ، ثم تابع الصحابة رضي الله عنهم،ثم التابعون والخلفاء ثم المجتهدون والفقهاء والأئمة تفصيل الزكاة في مختلف عهودهم في التاريخ الإسلامي ، وفي مختلف الكتب والمصادر،ولذلك ينطبق على فروعها القاعدة الفقهية "لا ينكر تغير الأحكام الثابتة بالعرف والمصلحة بتغير الزمان"

---

[1] هذا جزء من حديث صحيح رواه البخاري (505/2 ط دار القلم) ومسلم (199/1 بشرح النووي طبع مصر)

www.highzakats.edu.sd
المعهد العالي لعلوم الزكاة

واقرب مثال على ذلك زكاة النقدين الذهب والفضة ، التي تطـورت إلى زكاة العملة الورقية والبنكنوت العالمي،ومن ذلك موضوع اليوم "تكاليف الإنتاج الزراعي وأثرها على مقادير الزكاة " الذي نعرضه في مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة .

المقدمة عن زكاة الزروع والثمار،وشروطها وأنصبتها حسب الجهد والنفقة،ومن هنا تأتي تكاليف الإنتاج الزراعي والنفقـات علـى الـزروع والثمار .

المبحث الأول : في خصم التكاليف من غير الديون .

المبحث الثاني :في خصم التكاليف إذا كانت ديناً .

المبحث الثالث : في كيفية الخصم عند اجتماع الدين والتكاليف .

والخاتمة في النتائج والتوصيات :

واعتمد في ذلك منهج المقارنة بين المذاهب وآراء الصحابة والتابعين والفقهاء والعلماء المعاصرين .

وأسأل الله التوفيق والسداد،وحسن الختام،والحمد لله رب العالمين .

www.highzakats.edu.sd
المعهد العالي لعلوم الزكاة

المقدمة

زكاة الزروع والثمار والإنتاج الزراعي

أولاً : زكاة الزروع والثمار :

اتفق الفقهاء على وجوب الزكاة في الـزروع والثمـار والإنتـاج الزراعي،ولكن حصرها بعض الفقهاء والمذاهب بأصناف محددة ومحصورة وقال الحنفية بوجوب الزكاة في جميع ما تنتجه الأرض من المزروعـات ، لقوله تعالى : "يا أيها الذين آمنوا أنفقوا من طيبات ما كسبتم،ومما أخرجنـا لكم من الأرض" البقرة 267. فالآية عامة لكل ما يخرج .

وهذا ما أكدته الندوة الثانية لقضايا الزكاة المعاصرة المنعقدة في دولة قطر بتاريخ 1418/12/23هـ الموافق -/1998/4م في موضـوع زكـاة الزروع والثمار،وانتهت إلى ما يلي :

أولاً : وجوب الزكاة في كل ما تنتجـه الأرض مـن الـزروع والثمـار والخضروات إذا بلغت نصاباً [1]،وفي هذا مراعاة لمصلحة الفقير،وتجـاوب عملي مع الإنتاج الزراعي المتنوع اليوم في العالم أجمع وفي بعض الأقطار دون غيرها .

ثانياً : المقدار الواجب في الزروع والثمار :

اتفق الفقهاء على أن المقدار الواجب في زكاة الزروع والثمار هـو العشر فيما لا مؤونة له ولا تكاليف،ونصف العشر فيما له مؤونة ، لما ثبت في الحديث الصحيح عن ابن عمر ﷺ أن النبي ﷺ " فرض فيما سـقت السماء والأنهار والعيون أو كان بعلا،وروي عثَرياً العشـر وفيمـا سـقي بالنضح نصف العشر " [2]

---

[1] فتاوي وتوصيات ندوات قضايا الزكاة ص129.

[2] هذا الحديث بهذا اللفظ رواه أبو داؤود بإسناد صحيح على شرط مسلم (370/1 ط الحلبي) ورواه البخاري بلفظ آخر (540/2) ورواه مسلم عن جابر(54/7) والبيهقي "وهو قول العامة لم يختلفوا فيه" السنن الكبرى (130/4، 131) .

www.highzakats.edu.sd
المعهد العالي لعلوم الزكاة

قال الشيرازي رحمه الله تعالى : "والبعل الذي يشرب بعروقه ، والعثـري الشجر الذي يشرب من الماء الذي يجتمع في موضع فيجـري كالسـاقية ، ولأن المؤونة في أحدهما تخف وفي الآخر تثقل،فرق بينهما في الزكاة "[1].

ثالثا : خصم التكاليف والديون

اختلف الفقهاء والمذاهب في خصم التكاليف والديون مـن الإنتـاج الزراعي على أقوال،كما اختلف الذين أجازوا الخصم في حدوده فبعضـهم اقتصر على التكاليف التي دفعت فعلاً على الإنتاج وبعضهم جعلـه شـاملاً للتكاليف والديون وبعضهم اقتصر الديون على ما دفع في سـبيل الإنتـاج وبعضهم جعله شاملاً لديون الإنتاج،وديون النفقة على الأهل،وبعضهم أجاز خصم الجميع بشرط ألا يزيد ذلك عن ثلث الإنتاج أو ربعـه . وهـذا مـا نفصله في المباحث التالية .

[1] المهذب (508/1) طبعة محققة بدار القلم ، المجموع شرح المهذب (443/5) ط كاملة ، فتاوي وتوصيات ندوات قضايا الزكاة المعاصرة ، الكويت ص 130

www.highzakats.edu.sd
المعهد العالي لعلوم الزكاة

المبحث الأول

خصم التكاليف من غير الديون

إن الفلاح ينفق عادة على الإنتاج الزراعي نفقات كثيرة إذا كان سقياً وينفق على الإنتاج الزراعي البعلي ، مثل البذار والسماد وأجـور الفلاحـة والري وأجرة التنقية والحصاد وجني المحصول وغير ذلك ، فهـل،تخرج الزكاة من الإنتاج كاملاً،أم تخصم منه النفقات ؟

اختلف الفقهاء والمذاهب في ذلك على قولين :

القول الأول : وجوب الزكاة على كامل الإنتاج،وعدم خصم شئ منه،سواء في ذلك ما أنفقه الفلاح في الإنتاج،أو ما أنفقه على أهله،وسواء كـان ذلـك ديناً عليه أو كان الإنفاق من ماله الخاص،وهو رأي الجمهور من الحنفيـة والمالكية والشافعية والظاهرية وكثير من الصحابة والتابعين .

القول الثاني : وجوب الزكاة على الباقي بعد خصم النفقـات والمؤونـة والديون،وهو قول الحنابلة وبعض الصحابة والتابعين وبعض العلماء،كـابن عمر وابن عباس وعطاء بن أبي رباح وسـفيان الثوري،والصـيرفي مـن الحنفية.

الأدلة والتعليل :

أولاً : أدلة القول الأول وتعليله :

1- قال الحنفية : تُؤخذ الزكاة من كل الخارج،فلا يطرح منه البـذر الـذي بذره،أو قيمته وأجرة العمال،أو أجرة الري من الأنهار،أو أجرة الحافظ نحو ذلك،بل يجب العشر في الكل لأن النبي ﷺ حكم في حديث ابن عمر وغيره بتفاوت الواجب لتفاوت المؤونة ولو رفعت المؤونة لكان الواجـب بـنفس المقدار [1].

ورد الكمال بن الهمام رحمه الله تعالى على القول الثاني،فقـال : "إن الشارع الحكيم حكم **بتفاوت الواجب لتفاوت المؤونة** فلو رفعت المؤونـة

[1] حاشية ابن عابدين (51/2).

www.highzakats.edu.sd
المعهد العالي لعلوم الزكاة

كان الواجب واحداً،وهو العشر دائماً في الباقي لانه لم ينزل إلى نصـفه إلا للمؤونة،والفرض أن الباقي بعد رفع قدر المؤونة لا مؤونة فيه،فكان الواجب دائماً العشر لكن الواجب قد تفاوت شرعاً،مرة العشر،ومرة نصـفه بسـبب المؤونة،فعلمنا أنه لم يعتبر شرعاً عدم عشر بعـض الخـارج،وهو القـدر المساوي للمؤونة أصلاً " [1].

2. وقال المالكية : تخرج الزكاة من كامل الإنتاج فيؤخذ العشر من البعـل وما سقي بدون نفقة،ونصف العشر فيما كان له نفقـة ثقيلـة،حتي يحسـب المالك وحده ما دفع الإنتاج أجرة فـي حصـاده أو دراسـته أو تذريتـه ، ويحسب من الإنتاج ما دفعه المالك منه في إغماره وكيله وأجـرة اللقـط ، ويحسب عليه أيضاً ما تصدق به على الفقراء، ويخرج العشـر أو نصـف العشر من كامل ما أخرجته الأرض لحديث ابن عمر السابق [2].

3. وقال الشافعية : وزكاة الزروع والثمار العشر فيما سقي بغيـر مؤونـة ثقيلة كماء السماء والأنهار وما أشبهها،لما روي ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي ﷺ فرض فيما سقت السماء والأنهار والعيون أو فيما كان بعلاً ، وروي عثرياً العشر ، وفيما سقي بالنضح نصف العشر [3] وهـو الحـديث السابق .

أما ما سقي بنضح أو دولاب أو بما اشتراه فنصف العشر ، والمعنى في كثرة المؤونة وخفتها ، **كما في المعلوفة والسائمة**،ففي السقي بما يجري وحده العشر،لأن مؤونة القنوات إنما تخرج لعمارة القريـة،والأنهار تحفـر لإحياء الأرض عامة بخلاف السقي بالنواضح ونحوها مما يدفع فيه أجـرة فإن المؤونة تدفع من أجل الزرع نفسه فتم تخفيف الواجب فيها إلى نصـف العشر.

---

[1] فتح القدير (51/2)

[2] حاشية الدسوقى (451/1) ط دار الفكر – بيروت ، فتح الجليل ، عليش (33/1) ط دار الفكر – بيروت.

[3] المهذب (508/1) ط محققة ، المنهاج ومغني المحتاج (385/1) ، المجموع (443/5-455).

www.highzakats.edu.sd
المعهد العالي لعلوم الزكاة

وقال النووي رحمه الله تعالى : "وإن مؤونة التصفية والحصاد على المالك،ولا يحسم شئ منها من الزكاة،وهذا متفق عليه في المذهب " [1].

وقال النووي أيضاً : "ويجب فيما سقي بماء السـماء ... العشـر ، ومن نهر أو جبل ... وما سقي بالنضح أو الدلاء فنصف العشر،وهذا هـو المذهب المشهور،وإدعى إمام الحرمين اتفاق الأئمة عليـه ... لأن مؤونـة القنوات إنما تتحمل لإصلاح الضيعة (أي لعموم الناس وليس مـن أجـل الزرع والثمر) والأنهار تشق لإحياء الأرض (الموات ثم يصل الماء إلـى الزرع بنفسه)... ، بخلاف النواضح ونحوها فإن المؤونة فيها النفس إلـى الزرع بنفسه) ... بخلاف النواضح ونحوها فـإن المؤونـة فيهـا لـنفس الزرع"[2]

4. وقال ابن حزم الظاهري :

إن ما ينفقه الفلاح من ماله على البذور والسماد والحـرث والـري والتنقية والحصاد وغير ذلك لا يسقط من الإنتاج الكامل،سواء تداين أو لـم يتداين،وسواء أتت النفقة على جميع قيمة الزرع أو الثمر أو لم تأت لحديث ابن عمر وغيره،ثم ذكر اختلاف السلف فيه .

وأضاف ابن حزم فقال : لا يجوز إسقاط حق العشر أو نصف العشر أوجبه الله بغير نص قرآن ولا سنة ثابتة،وهذا قول مالك والشـافعي وأبـي حنيفة وأصحابنا " [3]

ثانياً : أدلة القول الثاني وتعليله :

يخصم ما أنفقه الفلاح على الزرع والثمار من الإنتاج والمحصول ، ثم يزكي الباقي بالعشر أو نصف العش،لأن ما أنفقه مـن مؤونـة للـزرع فالحاصل في مقابلته يجب صرفه إلى غيره فكأنه لم يحصل .[4].

---

[1] المجموع (452/5، 481، 487) ط كاملة.

[2] الروضة (105/5) ط دار الكتب العلمية – بيروت د . ت ، وانظر المجموع (445/5).

[3] المحلي >(258/5) .

[4] المغني والشرح للكبير (592/2) تصوير دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان عن الطبعة القديمة

www.highzakats.edu.sd
المعهد العالي لعلوم الزكاة

وقال الصيرفي الحنفي مستظهراً لرأيه : إن النفقة والمؤونـة التـي دفعت على الإنتاج الخارج يجعل مقابله (من الإنتاج) كالهالك ويجب الزكاة في الباقي [1]

[1] حاشية ابن عابدين(51/2) .

www.highzakats.edu.sd
المعهد العالي لعلوم الزكاة

الترجيح :

يظهر – والله أعلم –أن القول ، وهو الأول،وهو قول الجمهور هـ و الأرجح،لحديث ابن عمر ﷺ وأن الشارع الحكيم فرق في الأرض المأخوذ من زكاة الإنتاج الزراعي بحسب المؤونة والنفقة،فما أنفـق الفـلاح علـى إنتاجه سواء بالري والسقي وكل ما يدفعه فيجب عليه نصف العشر ـ أمـا إذا عدمت النفقة أو كانت قليلة لا تعتبر فلا تؤثر مباشرة علـى الإنتـاج ، فيجب العشر .

لكن اتجه كثير من العلماء الأفاضل المعاصرين إلى إعتبـار تغيـر الزمان ، وأن النفقة والمؤونة على الإنتاج الزراعـي صـارت مرهقـة ، ويحسب له الحساب،ويؤثر على حالة الفلاح المعيشية فإن لم تخصـم هـذه النفقات كانت الزكاة قاسية وشديدة عليه ، وقد يتبرم منهـا أو يتهـرب،أو يتحايل على إخفائها او التلاعب فيها،وهو خلاف مقصد الشارع في تخفيف عبء الزكاة عامة لتكون مقبولة في النفوس، ولا ترهق المسلم في إخراجها ودفعها بطيب النفس .

وهذا ما رجحه الشيخ القرضاوي – حفظه الله – وعلل الفرق بـين العشر ونصف العشر الوارد في الحديث فقال : "والذي يلوح لي أن الشارع حكم بتفاوت الواجب في الخارج بناء على تفاوت المشقة والجهد المبذول في سقي الأرض – فقد كان ذلك أبرز ما تتفاوت به الأراضي الزراعيـة أمـا النفقات الأخرى فلم يأت نص باعتبارها ولا بإلغائهـا،لكن الأشـبه بـروح الشريعة إسقاط الزكاة عما يقابل المؤونة من الخارج،والذي يؤيده أمران :

الأول : أن للكلفة والمؤونة تأثير في نظر الشارع فقد تقلل مقدار الواجـب كما في السقي بآلة ، فجعل الشارع فيه نصف العشر فقـط ، وقـد تمنـع الوجوب أصلاً ، كما في الأنعام المعلوفة أكثر العام،فلا عجب أن تؤثر فـي إسقاط ما يقابلها من الخارج من الأرض .

www.highzakats.edu.sd
المعهد العالي لعلوم الزكاة

الثاني : أن حقيقة النماء هو الزيادة ، ولا يعد المال زيادة وكسباً إذا كان قد أنفق مثله في الحصول عليه ، ولهذا قال بعض الفقهاء : إن قـدر المؤونـة بمنزلة ما سلم له بعوض ، فكأنه اشتراه ، وهذا صحيح .

هذا على ألا تحسب في ذلك نفقات الري التي أنزل الشارع الواجب في مقابلها من العشر إلى نصفه [1].

والذي أراه أن القول الأول يتفق مع ظاهر النصـوص ، و القـول الثاني يتفق مع روح التشريع في التخفيف ومراعاة الظروف للفلاح فيمـا يبذله اليوم من نفقات كثيرة جداً في سبيل الوصول إلى الإنتاج فيكون ذلـك استحساناً .

وفي رأيي أن الأمر متروك لولي الأمر المسلم فـي اختيـار أحـد القولين ، وتبنيه والالتزام به ، والغالب أنه سيرجح القول الثاني تخفيفاً على الفلاحين الذين يسعون للحصول على دعمهم الحكـومي ومـن المنظمـات للحفاظ على إنتاجهم وبقائهم في الأرض وقدرتهم على المنافسة .

[1] فقه الزكاة (396/1) .

www.highzakats.edu.sd
المعهد العالي لعلوم الزكاة

المبحث الثاني

خصم التكاليف إذا كانت ديناً

اختلف الفقهاء في خصم الدين عامة من الزكاة على قولين :

القول الأول : عدم خصم الدين،وهو قول الشافعية والظاهرية :

قال الشافعية إن الدين بشكل عام لا يخصم من رأس المال،في جميع أنواع الأموال الزكوية،حتى في النقود والذهب والفضة،ويجب إخراج الزكاة من رأس المال،ولو كان المزكي مديناً وهو أشد المذاهب في ذلك على أصحاب الأموال،وأكثرها مراعاة للفقراء والمساكين فتجب الزكاة بهدف رعاية جانب الفقراء من جهة،ولأن صاحب المال (ولو كان تاجراً او عادياً) فإنه يستفيد من المال الذي بيده وينتفع ويحصل على ربح من،فيجب ان يحصل الفقير على حصة من ذلك ويشاركه فيه . ومن هنا فإن الإنتاج الزراعي من الثمار والزروع تخرج زكاته عند حصاده وقطفه دون نظر آخر ، سواء أكان صاحبه مديناً أم لا،وسواء كان الدين عاماً،أو كان الدين للإنفاق على الإنتاج الزراعي،أو كان الدين للإنفاق على نفسه وأهله .

وقال الشافعية : يجب على صاحب الأرض أن يدفع خراجها في وقته إن كانت الأرض خراجية،ثم يدفع العشر أو نصف العشر زكاة في وقته عند حصاده ،ولا يمنع وجوب أحدهما وجوب الآخر،لأن الخراج يجب للأرض أي هو ضريبة الأرض،والعشر يجب للزرع أي على الإنتاج الزراعي،فلا يمنع أحدهما الآخر،كأجرة المتجر وزكاة التجارة العشر .

وإن كان الزرع لواحد،والأرض لآخر وجب على مالك الزرع عند الوجوب ، لأن الزكاة تجب في الزرع،فوجبت على مالكه كزكاة التجارة تجب على مالك المال دون مالك الدكان [1].

---

[1] المنهاج ومغني المحتاج (388/1) ، المهذب (517/516/1) ، المجموع (482/5) الطبعة الكاملة ، الروضة (95/2) .

www.highzakats.edu.sd
المعهد العالي لعلوم الزكاة

وقال ابن حزم الظاهري : لا يسقط الدين والنفقة على الزرع الثمار شيئاً من الزكاة،سواء تدين من أجل نفسه أو زرعه أو غيره،وسـواء أتـت النفقة على جميع قيمة الزرع أو الثمر أو لم تأت، ورد على المخالفين بقوله : "لا يجوز إسقاط حق أوجبه الله بغير نص قرآن ولا سنة ثابتة " [1].

وبناء على هذا القول فلا مجال لخصم شئ من الإنتـاج الزراعـي لإخراج الزكاة منه سواء كان الري طبيعياً أو صناعياً .

القول الثاني : الدين يمنع وجوب الزكاة،وتجب الزكاة علـى البـاقي بعد الدين،وهو قول الحنابلة وهو أسهل المذاهب على أصحاب الأمـوال ، وأقلهم مراعاة لجانب الفقراء والمساكين .

فقال الحنابلة : الدين يمنع وجوب الزكاة في الأموال الباطنة وهـي الأثمان (النقود) وعروض التجارة لقول عثمان بن عفانﷺ هـذا شـهر زكاتكم ، فمن كان عليه دين فليؤده،حتى تخرجوا زكاة أموالكم "وفي رواية" فمن كان عليه دين فليقض دينه،وليترك بقية ماله " . [2]قال ذلـك بمحضـر الصحابة فلم ينكروه فدل على اتفاقهم عليه .

وقالوا أيضاً : يمنع الدين الزكاة في الأموال الظاهرة،وهي الأنعـام السائمة والحبوب الثمار، فيبتدئ المالك بإخراج الدين أولاً فيقضيه،ثم ينظر ما بقى عنده من إخراج النفقة فيزكي ما بقى لما ذكر في الأموال الباطنة .

وقالوا : ويمنع الدين الزكاة إذا كان يستغرق النصاب أو ينقصه ولا يجد ما يعطيه سوى النصاب،أو ما لا يستغني عنـه،مثل أن يكـون عليـه عشرون مثقالاً من الذهب وعليه مثقال أو اكثر أو أقل (مما ينقص النصاب إذا قضى دينه،ولا يجد قضاء له من غير النصاب) فلا زكاة عليه ، ولـو كان له ثلاثون مثقالاً،وعليه دين بعشرة مثاقيل فعليه زكاة العشرين فقـط ، وإن كان عليه أكثر من عشرة فلا زكاة عليه ،وكذلك الأمـر فـي الإنتـاج الزراعي فيخصم الدين الذي أنفقه على الزروع والثمار ثم يزكي ما بقى .

---

[1] المحلي (258/5) وانظر : فقه الزكاة ، القرضاوي (394/1) .

[2] المغني والشرح الكبير (591/2) .

www.highzakats.edu.sd
المعهد العالي لعلوم الزكاة

لكن اختلفت الرواية عن الإمام أحمد في خصم الـدين الـذي أنفقـه الفلاح على أهله،هل يخصم أم لا،ففي رواية يخصم،وفي الرواية الراجحـة أنه لا يخصم لأن الدين على الزرع هو مؤونة الزرع،وعلل ذلك ابن قدامة فقال : "وذلك لأن الواجب زكاة،فيمنع الدين وجوبها كزكاة الأموال الباطنة ، ولأنه دين يمنع وجوب العشر كالخراج وما أنفق على زرعه،وأن ما أنفـق من مؤونة الزرع فالحاصل في مقابلته يجب صرفه إلى غيـره فكأنـه لـم يحصل،وسئل الإمام أحمد :" من استدان ما أنفق على زرعه،واسـتدان مـا أنفق على أهله ؟ فقال احتسب ما انفق على زرعه دون ما أنفق على أهله " لأنه مؤونة الزرع [1] .

وهذا قول عدد من الصحابة فقال ابن عباسﷺ يقضي ما أنفقه على أرضه، ويقضي ما أنفقه على الثمرة،ثم يزكي الباقي .

وتوسع ابن عمر ﷺ أكثر من ذلك كما جاء في الرواية الأولى عن أحمد ، فقال : يبدأ بما استقرضه فيقضيه ويزكي ما بقى .

وأيد مكحول وعطاء وشريك من التابعين قول ابـن عمر،فقـالوا : يخصم الدين كله عن صاحب الزرع المدين حتى يقضي دينه كله،وما فضل بعد ذلك زكاة،قال عطاء : "ارفع نفقتك وزك ما بقـى " وقـال مكحـول: "صاحب الزرع المدين لا تؤخذ منه الزكاة حتى يقضي دينه،وما تحصل بعد ذلك زكاة " وقال سفيان "ادفع دينك وخراجك فإن بلغ [الباقي] خمس أوسـق فزكها" وقال هذا الرأي سفيان الثوري،ويحيى بن آدم ورجحه أبـو عبيـد القاسم بن سلام .فقالوا برفع كل الديون من الخارج ، وتزكية الباقي شـرط أن تثبت صحة الدين،وعلل ذلك أبو عبيد فقال : : "لأنه موافق باتباع السنة ألا تري أن رسول الله ﷺ إنما سن أن تؤخذ الصدقة من الأغنياء فترد علي الفقراء ، وهذا الذي عليه دين يحيط بماله ،ولا مال له،هو من أهل الصدقة فكيف تؤخذ منه الصدقة،وهو من أهلها المستحقين لها؟ أم كيف يجـوز أن

---

[1] المغني والشرح الكبير(2/5+91) الفقه الإسلامي وأدلته (3/808) دار الفكر – ط الرابعة – 1418هـ /1997م ، فقه الزكاة القرضاوي

www.highzakats.edu.sd
المعهد العالي لعلوم الزكاة

يكون غنيا فقيرا في حالة واحدة ؟ ومع هذا إنه من الغارمين (المدينين) وهم أحد الأصناف الثمانية التي تدفع لهم الزكاة،فالمزارع المدين استوجب الزكاة من جهتين،لأنه فقير،ولأنه غارم مدين"[1] .

وأكد الإمام أحمد ذلك بخصم الخراج أيضا من الإنتـاج الزراعي،ويزكـي الباقي فقال : ما فتح عنوة أدي عنه الخراج وزكي ما بقي إذا كان لمسـلم وبلغ نصابا،وهو قول عمر بن عبد العزيز والزهري و ربيعة و الأوزاعي ومالك والثوري ومغيرة والليث والحسن بن صالح وابن أبي ليلى والشافعي واستدلوا علي وجوب الزكاة فيها بقوله تعالى : "ومما أخرجنـا لكـم مـن الأرض" (البقرة /267) ولقوله ﷺ : "فيما سقت السماء العشر" وغيره مـن الأخبار .[2] .

ولان عمر بن عبد العزيز رحمه الله تعالي كتب إلي عامله فـي فلسـطين فيمن كانت في يده أرض يحرثها من المسلمين أن يقبض خراجها ثم يأخـذ منها زكاة ما بقي ، قال ابن أبي عبلة :أنا ابتليت بذلك ومني أخذوا [3] .

وأيد ابن العربي المالكي القول الثاني في الخصم من الزرع والثمار،ولكنـه قيده بالثلث أو الربع،معتمداً في ذلك علي ما رواه سهيل بن أبي حثمة أن الرسول الله ﷺ كان يقول : "إذا خرصتم فخذوا،ودعوا الثلث فإن لم تـدعوا الثلث فدعوا الربع" [4] .

وعرض ابن العربي أقوال العلماء والمذاهب في الترك من الخرص أخذاً بالحديث وهو قول الصالحين من الحنفية .

وأن عدم ترك شيء هو قول أبي حنيفة ومالك والشافعي والثـوري لعموم الأدلة في وجوب الزكاة علي الخارج كله .

---

[1] المغني والشرح الكبير (590/2)تصوير دار الكتب العلمية، بيروت –لبنـان –د.ت. الأمـوال ، لأبي عبيد (ص 510)الخراج لأبي يوسف (ص 161).

[2] المغني والشرح الكبير (590/2) ، وانظر الموسوعة الفقهية (289/23) – الكويت

[3] المغني والشرح الكبير (591/2) .

[4] هذا الحديث رواه الترمذي (عارضه الأحـوذي 103/3) دار الفكـر –بيـروت ،رواه أبـو داود (372/1الحلبي) و أحمد (322/448،4/3) وابن خزيمة (42/4) .

www.highzakats.edu.sd
المعهد العالي لعلوم الزكاة

ثم قال ابن العربي رحمه الله تعالى : "وكذلك اختلف قول أصحابنا هل تحط المؤونة من المال المزكي ؟وحينئذ تجب الزكاة أو تكون مؤونة المال وخدمته حتى يصير حاصلا في حصة رب المال وتؤخذ الزكاة من الرأس ؟" .

وقال : "الصحيح أنها محسوبة،وأن الباقي هو الذي يؤخذ عشره ، ولذلك قال النبي ﷺ "دعوا الثلث أو الربع"وهو قدر المؤونة ولقد جربناه فوجدنا كذلك في الأغلب،وبما يأكل رطبا وتحسب المؤونة ويتخلص الباقي ثلاثة أرباع أو ثلثين "ومن حديث ابن لهيعة وغيره عن أبي الزبير عن جابر أن رسول الله ﷺ قال: "خففوا في الخرص (أي اخصموا أو اتركوا) فإن في المال العرية والرطبة والأكل والوصية والعامل والنوائب"[1].

وأخذت ندوة البركة السادسة بقول ابن العربي،فجاء في الفتوى (15) ما يلي : "بعد مناقشات مستفيضة اتضح أن هناك وجهات نظر ثلاثا ، الأولى : تري خصم جميع النفقات ثم يخرج العشر أو نصف العشر ، والثانية : عدم خصم التكاليف،وإخراج الزكاة فيما سقي بماء السماء العشر ، وفيما سقي بآلة نصف العشر،الثالثة : إسقاط الثلث من المحصول ثم إخراج الزكاة من الباقي حسب كيفية الرأي،وقد انتهي الحاضرون إلي اختيار خصم النفقات قبل إخراج الزكاة علي ألا يتعدى الخصم الثلث،ثم حساب الزكاة بإخراج العشر إن كان الري بماء السماء،ونصف العشر إن كان بآله "[2]

وخلاصة القول الثاني أن فيه ثلاثة اتجاهات :

الأول : خصم الدين الذي أنفق علي الزرع والثمار وهو قول أحمد وابن عباس .

---

[1] عارضة الاحوذي (104/2) .

[2] الفتاوى الاقتصادية مجموعة دلة البركة ص (73-74) .

www.highzakats.edu.sd
المعهد العالي لعلوم الزكاة

الثاني : خصم جميع الدين الذي يتحملـه المـزارع سـواء أنفقـه علـ ـ ـي زرعه أو علي أهله وغيرهم وهو قـول ابـن عمـر وعطـاء ومكحول وشريك وسفيان الثوري ويحيي بن آدم وأبي عبيد .

الثالث : خصم الدين عامة كالقول الثاني،لكنه مقيـد بحـدود ثلـث الإنتاج الزراعي أو ربعه وهو قول ابن العربي وأيدته ندوة البركة السادسة.

كما يخصم الخراج عند الإمام أحمد كما سبق،قال الأستاذ الـدكتور يوسف القرضاوي : "ينبغي أن يقاس علي الخـراج أجـرة الأرض علـي الزارع المستأجر،فإن جمهور الفقهاء عدوا الخراج بمنزلة أجـرة الأرض ، ولأنه ورد عن شريك فعل ذلك فقال :"يعزل ما عليه من الطعام (الأجـرة) ثم يزكي ما بقي : العشر أو نصف العشر "ثم قال " كما يعزل الرجل مـا عليه من الدين ثم يزكي ما بقي من ماله "[1] .

وعلي هذا القول يتم خصم الديون مهما كانت أنواع السقيا طبيعية أو صناعية فتجمع الديون ، ويخصم ما يقابلها من الإنتاج الزراعي .

القول الثالث :

التفصيل في ذلك وأن الدين يسقط الزكاة في حالات دون أخـري ، وهو قول الحنفية والمالكية .

فقال الحنفية : يخصم الدين عامة ما عدا الزروع والثمار، فالذي لـه مطالب من جهة العباد يمنع وجوب الزكاة سواء كان لله كزكاة وخـراج ،أم لإنسان ولو دين كفالة أو صداق زوجة،أو نفقة لزمته بقضـاء القاضـي أو التراضي،أما إذا لم يكن له مطالب من جهة العباد كدين النـذر والكفـارة والحج فلا يمنع وجوب الزكاة،ولا يمنع وجوب زكاة الزروع والثمـار ولا إخراج الخراج والكفارة [1].

---

[1] فقه الزكاة (394/1) وانظر الخراج ص 161 .

(1) اشترط الحنفية كون المال الواجب فيه الزكاة فارغا عن الدين وعن الحاجة الأصلية لمالكه ، لأن المشغول بها كالمعدوم وفسر ابن مالك الحاجة الأصلية بأنها ما يدفع الهلاك عن الإنسان تحقيقا ، كالنفقة ، ودار السكن ، وآلات الحرب والثياب المحتاج إليها لدفع الحر والبرد أو تقديراً كالـدين

www.highzakats.edu.sd المعهد العالي لعلوم الزكاة

مع أن الحنفية يرون أن لا يجمع زكاة وخـراج فـلا عشـر علـي الأراضي الخراجية ،لقوله ﷺ : "لا يجمع العشر والخراج في أرض مسلم" . لكن هذا الحديث ضعيف جدا [2] .

وقال المالكية : الدين يسقط زكاة الـذهب والفضـة إذا لـم يوجـد عروض تفي به ولو كان الدين مؤجلا،أو كان مهرا عليه لامرأته،أو نفقـة متجمدة عليه لزوجة أو أب أو ابن أو دين زكاة عليه،لا دين كفارة ولا دين هدي وجب عليه في حج أو عمرة فلا يسقطان زكاة العين (الذهب والفضة) فإن كانت له عروض تفي بدينه لم تسقط الزكاة عنه ، ويجعل ذلك نظيـر الدين الذي عليه ويزكي ما عليه،وإن الدين يسقط زكاة القدر المساوي لـه ، وذلك لأن المدين ليس كامل الملك،إذ هو بصدد الانتزاع منه . ولا يسقط الدين زكاة الزروع والثمر والماشية والمعدن،لأن الزكاة تجب في أعيانها [3]

وهذا القول يتفق في النتيجة مع القول الأول ولا يخصم شـيء مـن الديون عند استخراج الزكاة من الإنتاج الزراعي .

بالنظر في الأقوال السابقة وأدلتها أرى أن الراجح قول الشافعية بعدم خصم الدين من الإنتاج الزراعي،ويؤيدهم في هذا الجانب الحنفية والمالكية لصريح الآية الكريمة "كلوا من ثمره إذا أثمر،آتو حقه يوم حصاده " الأنعام /141،فعلق الزكاة بالإنتاج يوم الحصاد أي بكامله .

ولكن لا مانع لإمام المسلمين أن يأخذ بالقول الذي يخصم الدين عامة من الإنتاج الزراعي ويزكي الباقي،وفي هذه الحالة أفضل تقييد هذا الـرأي

فإن المديون محتاج إلي قضاء دينه بما في يده من النصاب دفعا عن نفسه الحـبس الـذي هـو كالهلاك . وكآلات الحرف وأثاث المنزل ودواب الركوب وكتب العلم لأهلها فإذا كانت له دراهم مستحقة بصرفها إلي تلك الحوائج صارت كالمعدومة كما أن الماء المستحق صرفه إلي العطش كان كالمعدوم ، وجاز عنده التيمم (الفقه الإسلامي وأدلته 1809/5) .

[2] حاشية ابن عابدين (51/2) وانظر الفقه الإسلامي وأدلته (1807/3) ط رابعة معدلة ، الموسـوعة الفقهية (289/23)الكويت

[3] حاشية الدسوقي (451/1) ط دار الفكر –بيروت ،د.ت.، شرح فتح الجليل – الشيخ محمد علـيش (33/2) الفقه الإسلامي وأدلته (1809/3)

www.highzakats.edu.sd
المعهد العالي لعلوم الزكاة

بمقدار الثلث أو الربع،أخذاً بقول ابن العربي رحمه الله تعالى،وهو ما أخذت به ندوة البركة السادسة .

www.highzakats.edu.sd
المعهد العالي لعلوم الزكاة

المبحث الثالث

كيفية الخصم عند اجتماع الدين والتكاليف

علي ضوء ما سبق فعلى قول الجمهـور مـن الحنفيـة والمالكيـة والشافعية والظاهرية الذين قالوا بعدم خصم تكـاليف الإنتـاج الزراعـي لاستخراج الزكاة ، وقالوا بعدم خصم الديون في زكاة الزروع والثمـار،فلا يوجد عندهم أو تفريعا علي قولهم كيفية للخصم عنـد اجتمـاع التكـاليف والدين،وهذا فيه مراعاة لجانب الأصناف الذين يستحقون الزكاة .

أما القول الآخر وهو قول الحنابلة ومن معهم من الصحابة والتابعين وبعض الفقهاء فهم أوسع المذاهب وأرحبها مراعاة لجانب أصحاب الأموال الزكوية عامة ، والفلاحين والمزارعين خاصة،ويدعم رأيهم ما يتم عمليا في العصر الحاضر من زيادة التكاليف علي الإنتاج الزراعي،ودفع نفقات كثيرة عليه وكثيرا ما تنوء بأصحابها،ويقعون في الفاقة،ولذلك وجدت المصـارف الزراعية لدعم الفلاحين والمزارعين ووجدت الجمعيات والمؤسسات التـي تدعم الإنتاج الزراعي لتحسينه،ومساعدته علي المنافسة وإتقان جودته فكان رأي الحنابلة ومن وافقهم منسجما مع ظروف العصر الحاضر .

وهنا يتحتم علي أولياء الأمر من العلماء والمشرفين علي مؤسسـات الزكاة أن تضع الضوابط لتحديد كيفية الخص،وهـذا مجـال للاجتهـاد والتقدير والتقريب ويقع تحت المبدأ الشرعي الوارد في الحـديث الشـريف "سددوا وقاربوا"[1] .

والذي أراه والله أعلم أن يتم الخصم من الإنتاج الزراعي في حـدود الثلث علي أقصي تقدير،مراعاة أيضا لجانب الفقراء حسب المبادئ التالية:

---

[1] هذا الحديث أخرجه البخاري (23/1 رقم 39) عن أبي هريرة ﷺ ، وأوله "إن الدين يسر ولن يشاد الدين أحد إلاغلبه " ومسلم وأصحاب السنن وأحمد (167/2، 248)

www.highzakats.edu.sd
المعهد العالي لعلوم الزكاة

1.حساب ثمن البذر والسماد وأجور العمال وآلات الحصاد .

2. حساب أجور جني الثمار والزروع .

3.حساب الدين الذي أنفقه الزارع علي الزرع والثمر .

4.حساب أجرة الأرض إن كانت مستأجرة .

5. حساب الدين الذي استدانه للنفقة علي أهله وعياله .

6.يقدم الدين الذي كان بسبب الإنتاج الزراعي،ثم التكاليف عامـة،ثم الدين علي أهله وعياله .

7. يجب علي صاحب الإنتاج أن يقـدم الإثبـات علـي التكـاليف والديـ ـن وذلك بتقديم الفواتير المدفوعة ثمنا للتكاليف والوثيقة لثبوت الدين

8. تجمع التكاليف والديون ويقدر ما يقابلها من الإنتاج ثـم تؤخـذ الزكاة العشر أو نصف العشر علي الباقي .

www.highzakats.edu.sd
المعهد العالي لعلوم الزكاة

الخاتمة : النتائج والتوصيات :

بعد الدراسة السابقة نستخلص النتائج التالية :

1.قال جمهور الفقهاء من الحنفية والمالكية والشـافعية والظاهريـة بعدم خصم التكاليف من الإنتاج الزراعي ، وقال الحنابلـة وبعـض الصحابة والتابعين بخصم التكاليف من غير الديون ورجحنـا قـول الجمهور ، وقلنا لا مانع من الأخذ بالقول الثاني .

2.قال جمهور الفقهاء من الحنفية والمالكية والشـافعية والظاهريـة بعدم خصم الديون التي أنفقت علي الزراعة من الإنتاج الزراعـي ، وقال الحنابلة وبعض العلماء بخصمها،والقول الراجح عند الحنابلـة اقتصار الخصم علي الديون التي أنفقت علي الإنتاج الزراعي،وهـو قول ابن عباس ﷺ وقال أحمد في رواية بخصم الديون علي الزرع والأهل وهو قول ابن عمرﷺ وعطاء ومكحول وشـريك وسـفيان الثوري ويحيي بن آدم وأبي عبيد وعمر بن عبد العزيز وهو قـول ابن العربي المالكي بشرط ألا يتجاوز الثلث أو الربع .ورجحنا قول الجمهو،وقلنا لا مانع لولي الأمر من الأخذ بالرأي الثاني تخفيفا علي المزارعين ،ومراعاة لكثرة الإنفاق علـي الزراعـة فـي العصـر الحاضر علي أن يقتصر الخصم في حدود الثلث مراعـاة لجانـب الفقراء والمساكين .

3.يمكن للعلماء والمشرفين علي مؤسسة الزكاة أن يجتهدوا في بيان كيفية الخصم عند اجتماع الدين والتكاليف،علي أن يقدم خصم الـدين المترتب بسبب الزرع أولا،ثم التكاليف عامة ، ثم أجرة الأرض،ثـم الدين بسبب الإنفاق علي الأهل مع مراعاة الحاجة الأصلية .

ونوصي بما يلي :

1. تشكيل لجنة لوضع الضوابط والمعايير لخصـم الـديون والتكاليف .

www.highzakats.edu.sd
المعهد العالي لعلوم الزكاة

2. عرض هذه الضوابط علي العلماء .
3. اختيار المناسب مع تحقيق التوازن بين الأغنياء والفقراء
4. الاستئناس برأي الحنفية باشتراط الزيادة عـن الحاجـات الأصلية للمالك عند وجوب الزكاة .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين وصلي الله علي سيدنا محمد وعلي آله وصحبه أجمعين .

www.highzakats.edu.sd
المعهد العالي لعلوم الزكاة

بسم الله الرحمن الرحيم

تكاليف الإنتاج الزراعي وأثرها على مقادير الزكاة

دكتور أحمد محي الدين أحمد

تمهيد :

إن موضوع تكاليف ومصروفات الإنتاج الزراعي والـديون التـي يتحملها المزارع وأثرها على مقادير الزكاة، يعتبر من الموضوعات التـي تناولها الصحابة والتابعون وأئمة الفقه الإسلامي ، وبالتالي توجد مادة فقهية عظيمة تحكم الأمر، وفي نفس الوقت فهو موضوع معاصر يكـاد يطـرح لأول مرة، خاصة على مستوي عملي تطبيقي، ووجه المعاصـرة هـو أن أسلوب الحياة أفرز تغييراً واسعاً وكبيراً على واقع الزراعة وطرقها ومفهوم المصروفات على نحو يختلف عما كان سائداً،وبالتالي فإن المعالجة القديمة برغم غناها الفقهي لا يمكن تنزيلها كما هي على الواقع المعاصر وبالتـالي فلا بد من معالجة معاصرة تستوعب الواقع وتضع له الحلول المناسبة .

ولقد حمدت للجنة المنظمة اختيارها لهذا الموضوع والتحديد الـدقيق لعناصره وبالتالي اتضاح الصورة حول المطلوب دون حاجة للتوسـع فـي نقاط لا تربطها علاقة مباشرة به، ولذلك لم أتوسع في إيراد كل العناصـر التي تخص زكاة الزروع والثمار كما ترد غالباً في كتب الفقه وكتب الزكاة واكتفيت بإعطاء مقدمة تبين أحكام عامة تعتبر مـدخلاً للموضـوع كـذلك سوف أختم البحث بدراسة حالة عملية محاسبية تتضمن الاختيارات الفقهيـة حتى نضع الأمر في إطاره العملي .

وعليه فإن ورقة العمل هذه سوف تتضمن العناصر التالية :

أولاً : مختصر أحكام زكاة الزروع والثمار

ثانياً : اعتبارات أساسية تحكم النظر في الموضوع

ثالثاً : خصم نفقات وتكاليف الإنتاج الزراعي من غير الديون

رابعاً : خصم النفقات والتكاليف إذا كانت ديوناً

www.highzakats.edu.sd
المعهد العالي لعلوم الزكاة

خامساً : دراسة لحالة عملية واجراءاتها المحاسبية

أولا :

مختصر أحكام زكاة الزروع والثمار

ثبت وجوب زكاة الزروع والثمار بالقرآن،والسنة،والإجماع،أما القـرآن فقوله عز وجل (وهو الذي أنشأ جنات معروشات وغير معروشات والنخل والزرع مختلفاً أكله والزيتون والرمان متشابهاً وغير متشابه كلوا من ثمره إذا أثمر وآتوا حقه يوم حصاده) 00 (الأنعام 141) 0

ومن السنة قوله صلى الله عليه وسلم (فيما سقت الأنهار والغيم العشـور ، وفيما سقي بالسانيـة – البعير الذي يسقى بـه الماء من البئـر – نصـف العشْر) رواه مسلم 0

وأما الإجماع فقد أجمعت الأمة على وجوب العشْر أو نصفه فيما أخرجتـه الأرض في الجملة وإن اختلفوا في التفاصيـل 0

* **الحاصلات الزراعية التي تجب فيها الزكاة :**

اختلف الفقهاء قديماً وحديثاً في الحاصلات الزراعية التي تجب فيها الزكاة على عدة أقوال،فذهب بعض الفقهاء إلى وجوب الزكاة في كـل مـا يقتات ويدخـر،أي ما يتخذه الناس قوتاً يعيشون به حال الإختيـار لا فـي الضرورة،مثل الحنطة والأرز والذرة ونحوها،فلا زكاة عندهم فـي اللـوز والفستق والجوز ونحوه لأنه ليس مما يقتات به الناس،وكذلك لا زكاة فـي التفاح والخوخ ونحوه لأنه ليس مما يدخـر 0

وذهب آخرون إلى أن الزكاة تجب في كل ما ييبس ويبقى ويكال 0

وذهب الحنفية إلى وجوب الزكاة في كل ما يستنبت مـن الأرض ، وهذا القول اختارته الهيئة الشرعية لبيت الزكاة،حيث ورد في لائحة جمـع الزكاة التى أعدتها الهيئة الشرعية (تجب الزكاة في كل ما يسـتنبت ممـا يقصد بزراعته استثمار الأرض ونموها)،وهو أعدل الأقوال وأرجحها لقوله

www.highzakats.edu.sd
المعهد العالي لعلوم الزكاة

عز وجل (يا أيها الذين آمنوا أنفقوا من طيبات ما كسبتم ومما أخرجنا لكـم من الأرض) "267 البقرة " والآية المتقدمة ذكر فيها الرمان وهـو مـن الفاكهة ولا يكال ويدخر 0

* **نصاب زكاة الزروع والثمار :**

جاء في الحديث الصحيح (ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة) 0 والخمسة أوسق تعادل ما وزنه 653 كيلوغراما من القمح ونحو،وفي الحب والثمر الذي من شأنه التجفيف يعتبر التقدير السابق بعد الجفاف لا قبله0

* **وقت وجوب زكاة الزروع :**

لا يراعى الحول في زكاة الزرع،بل يراعى الموسـم والمحصول لقوله تعالى : (وآتوا حقه يوم حصاده) 0وعليه لو أخرجت الأرض أكثـر مـن محصول واحد في السنة وجب على صاحبها إخـراج الزكـاة عـن كـل محصول0

* **مقدار الواجب في زكاة الزرع :**

يختلف مقدار الواجب في زكاة الزرع بحسب الجهد المبذول في الـري على النحو التالي :

- فى حالة الري دون تكلفة يكون الواجب هو العشر (10%) 0
- في حالة الري بوسيلة فيها كلفة،كأن يحفر بئراً ويخرج الماء منها بآلة ، أو يشتري الماء ونحوه،يكون مقدار الواجب نصف العشر (5%) 0
- في حالة الري المشترك بين النوعين يكون المقدار الواجب ثلاثة أرباع العشـ ـ ـر (7.5%) 0

مباديء عامـ ـ ـ ـ ـة :

1- تُضم الأصناف من الجنس الواحد من الزرع أو الثمار بعضها إلـى بعض ، ولا يضم جنس إلى آخر 0

2- إذا تفاوت الزرع رداءة وجودة أخذت الزكاة من أوسطه فما فوق ، ولا تؤخذ مما دون الوسط 0

www.highzakats.edu.sd
المعهد العالي لعلوم الزكاة

3- يضم زرع الرجل الواحد بعضه إلى بعض ولو اختلفت الأرض التي زرع فيها 0

4- الأصل أن يخرج المزارع الزكاة من عين المحصول،ويرى بعـض العلماء جواز إخراج القيمة،وذلك بأن يحسب كميـة الواجـب مـن المحصول ثم يقدر قيمتها بالسوق ويخرجها نقداً ([1]) .

ثانياً :

اعتبارات أساسية تحكم النظر في الموضوع

هناك عدة اعتبارات أساسية لا بد من استحضارها قبل الوصول إلى رأي نهائي حول خصم النفقات والديون الزراعية وهي :

1 – إن مسألة النفقات التي يتكبدها المزارع في سبيل زراعته سوى نفقات الري، لم يتكلم عنها الشارع ولا نص على ايجابهـا ولا على،إلغائهـا وهي أمر مسكوت عنه،والأرض في جزيرة العرب في ذلك الوقت لم يكن يعرف فيها التسميد ولا الرش ولا العذق .....الخ .

كما أن الآية (وآتوا حقه يوم حصاده) جاءت مجملة ولم تبـين التفاصيل،والآراء المتواترة في هذا الموضوع هـي آراء الصـحابة والتابعين والمفسرين وكتب الأموال والخراج ومن المعاصـرين فقـه الزكاة للقرضاوي ودار غيره في فلكه .

2 – لم تعد مسألة الري هي الأساس والرئيس في التكلفة،فمصاريف التسميد والرش مثلاً،بلغت في بعض البلدان أضعاف تكلفة السقي أو الري .

فإذا ما حدث ذلك في بلـد كالسـودان،وهو بلـد زراعـي،وإذا مـا استحضرنا مشكلات المواسم الزراعية السـابقة،وكبر حجـم الـديون الزراعية على المزارعين،وما أدى إليه من تقاعس وانصـراف عـن الزراعة وهجرة إلى المدن فإن حدة المشكلة تستبين بوضوح .

---

[1] - هذا الملخـص مأخـوذ من كتاب أحكـام الزكـاة اصدارات بيت الزكاة الكـويت ص 63-64-65

www.highzakats.edu.sd
المعهد العالي لعلوم الزكاة

4 – إذا ما نظرنا إلى الموضوع باعتبار إن النفقات الزراعية سوف تسـهم في زيادة غلة الأرض،وبالتالي يتسع وعاء الزكاة فتعظم فائدة المزارع ويكبر حظ الفقير،فلابد من نظرة مسـتقبلية تشـجع المـزارع علـى الزراعة،وتسهم في زيادة الناتج،وارتفاع حصيلة الزكاة فـي عصـر صار المسلمون فيه يستوردون أقواتهم بـرغم أراضـيهم الشاسـعة، وأصبحت الحاجة فيه ماسة إلى إستصلاح الأراضي البـور وأحيـاء الموات .

5 – قد يؤدي إعمال مبدأ خصم النفقات إلى أن يتزيد ويتوسـع أصـحاب الأراضي في هذا البند،فلابد من وضع بعض الضـوابط والمعـايير استناداً إلى القواعد العامة للشريعة،أو مستقاة من الكتاب والسنة كمـا فعل الإمام ابن العربي باعتبار الربع أو الثلث بالنسبة للخراص حـداً أعلى لإجمالي تكلفة ونفقات الزراعة ([1]) .

ثالثاً :

خصم نفقات وتكاليف الإنتاج الزراعي من غير الديون

كما أشرنا سابقاً ، في الجزء الخاص بالاعتبارات الأساسـية التـي تحكم النظر في الموضوع،إن مسألة خصم النفقـات والتكـاليف الأخـرى بخلاف الري لا يوجد نص من كتاب أو سنة يدل على إيجابها أو الغائهـا، كما أنه لا اجماع حاصل في المسألة،ولقد نظر إليها الفقهاء وفـق قاعـدتي المصلحة والعدل حيث رجح البعض حظ الفقراء وخاف عليه مـن تغـول المصروفات،بينما رأي البعض الآخر أن العدل يقتضي حسم تلك النفقـات والتكاليف التي تكبدها المزارع في سبيل زراعته وأن عـدم اعتبـار ذلـك يؤدي إلى افلاس المزارع وخروجه من مجال الزراعة .

---

[1] – أنظر مداولات ندوة البركة السادسة في الجزائر 1990 .

www.highzakats.edu.sd
المعهد العالي لعلوم الزكاة

أذكر بأن هناك إجماع على أن الزروع والثمار التي سـقيت بمـاء المطر والعيون والأنهار تزكى بمقدار العش،أما التـي سـقيت بالسـواقي وبمجهود البشر شكل عام،بمقدار نصف العشر [1] والحديث منصـب الآن على النفقات الأخرى بخلاف الري مثل التسميد والرش بالمبيدات ومختلف أشكال رعاية وتعهد الزراعة،هل تحسم من إجمالي الإنتاج ويزكى الصافي على النحو المشار إليه،أم لا تحسم ؟

وعليه فسوف نتناول هذا الجانب على النحو التالي :

1 – القائلون بحسم النفقات والتكاليف الزراعية

من أبرز القائلين بهذا الرأي ابن العربي في شرح الترمذي [2] حيث ذهب إلى أن الصحيح أن تُحط وتُرفع من الحاصل وأن الباقي هـو الـذي يؤخذ عشره أو نصف عشره وأستدل على ذلك بتوجيه الرسول صـلى الله عليه وسلـم للخراصين (الذين يقدرون مقدار الزكاة بعد بدو صلاحه وقبل حصاده) بترك الثلث أو الربع لأصحاب الزرع ([3])،علماً وكما أشار الشيخ القرضاوي بأن ابن العربي لا يجمع بين ترك الثلث أو الربع الذي جاء بـه الحديث به وبين حط المؤن والنفقات وطرح قدرها من الحاصل فإنها داخلة في الثلث أو الربع المتروك غالباً،ومقتضى كلامه أنها إذا زادت عن الثلـث تحط أيضاً وأن ذلك يعمل به في كل زرع أو ثمر سواء أكان يخرص أم لا ([4]) .

---

1. اعتماداً على الأحاديث التي رواها البخاري ومسلم عن ابن عمر وجابر وأنس ومنها حديث (فيما سقت الانهار والغيوم العشور وفيما سقى بالسانية نصف العشور)
2. ذ – شرح الترمذي – ج 3 ص صفحة 143
3. عن سهل بن أبي حثمة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (وإذا خرصتم فخـذوا أو دعوا الثلث ، فإن لم تدعوا الثلث فدعوا الربع) رواه الخمسة إلا ابن ماجة .
4. القرضاوي فقه الزكاة ص 395

www.highzakats.edu.sd
المعهد العالي لعلوم الزكاة

ولعل أصرح وأشمل ما ورد عن السلف في رفع ما يقابـل النفقـة والمؤونة من الخارج وتزكية الباقي هو مذهب عطاء ورواه يحيى بـن أدم في الخراج قال (قلت لعطاء الأرض أزرعها،فقال أرفع نفقتك وزك ما بقي) [1] .

كذلك يمكن اعتبار آراء كل القائلين بحسم الدين الذي أنفـق علـى الأراضي والثمرة وتزكية الباقي من المؤيدين لهذا الرأي،وهم ابن عبـاس وابن عمر ومكحول وعطاء وطاووس وسفيان الثوري وأحمد بـن حنبـل وذلك على النحو الذي سوف نتعرض له لاحقاً [2].

ومن الآراء المعاصرة التي تـرجح هـذا الاتجاه،الشـيخ يوسـف القرضاوي والذي ذكر ما نصه (الأشبه بروح الشريعة اسقاط الزكاة عمـا يقابل المؤونة من الخارج،والذي يؤيد هذا أمران :

الأول : أن للتكلفة والمؤونة تأثيراً في نظر الشارع .

الثاني : حقيقة النماء هو الزيادة ولا يعد المال زيادة ولا كسباً إذا كان أنفق مثله في الحصول عليه هذا على ألا تُحسب في ذلك نفقات الري التي أنزل الشارع الواجب في مقابلها من العشر إلى نصفه) [3] .

ولقد صدرت فتوى ندوة البركة السادسة التي عقدت بالجزائر عام 1990م، وناقشت الموضوع،بتأييد هذا الاتجاه وهذا هو نص الفتوى :

(" انتهى الحاضرون إلى اختيار حسم النفقات قبل إخـراج الزكـاة على ألا يتعدى الحسم الثلث،ثم يتم حساب الزكاة بإخراج العشور إن كـان الري بماء السماء، ونصف العشور إن كان بآلة ") ([4]) .

---

1. يحي ابن أدم ، الخراج ، ص 161
2. المرجع السابق مباشرة – ص 163
3. القرضاوي – فقه الزكاة ص 396، 397
4. فتاوى ندوات البركة ص 100

www.highzakats.edu.sd
المعهد العالي لعلوم الزكاة

إن المتتبع لآراء القائلين بحسم النفقات يلاحظ أنهم يعتمدون على ما يلي:

أ – بشكل عام،وفي أحكام الزكاة،فإن للمؤونة اعتبار ظهر في التفرقة بين السقي بماء المطر والسقي الصناعي، وفـي التفريـق بـين البقـر المعلوفة وغير المعلوفة ونحوهما .

ب – تقتضي العدالة أن تحسم النفقات،لأن حقيقة النماء هو الزيادة،ولا يعد المال نامياً إذا كانت مصروفاته تفوق ناتجه

ج – مصلحة المزارع والفقير أن يتوسع في النفقات التي تؤدي إلى زيادة المحصول،وبالتالي زيادة عائد المزارع واتساع وعاء الزكاة .

د – لاحظ كثير من العلماء المعاصرين انصراف المزارعين عن الزراعة نتيجة التكلفـة مما يؤثر سلباً على منافع استراتيجية وعلى حصـيلة الزكاة بالتبعية ([1]) .

وحتى تتم الموازنة تبني أتباع هذا الرأي إمكانية التوسع في النفقـات وبالتالي هضم حق الفقراء ، فإن معظم القائلين بهذا الرأي – وليس كلهم – يرون أن يكون هناك حداً أعلى للمصـروفات وهو 3ر33% ولا يعتبر ما يزيد عن هذا الحد من النفقات .

تكلفة استئجار الأرض :

وقبل أن أختم الحديث في هذا الجزء من ورقة العمل هذه لابد مـن التعرض لموضوع أجرة الأرض باعتبارها أحدى نفقات الإنتاج الزراعي .

وبصفة عامة فإن مذهب أبي حنيفة ينفرد بالقول بأن العشر علـى المالك ، وذهب جمهور الفقهاء إلى أن العشر على المستأجر لأن العشر حق الزرع لا حق الأرض .

وقضيتنا الآن هل تحسم قيمة أجرة الأرض من الزكاة أم لا تحسم ، وعلى حسب أقوال أصحاب هذا الرأي،الذين يقولون بحسم النفقات،فإن أجرة

---

1. الشيخ صالح كامل – مداولات ندوة البركة السادسة .

www.highzakats.edu.sd
المعهد العالي لعلوم الزكاة

الأرض بلا شك من نفقات الزراعة ، وهي كالخراج يجب أن تُعد ديناً على المستأجر ، فيقتطع من الخارج ما يقابل الأجرة مع باقي الديون والنفقات ثم يخرج العشر أو نصفه من الباقي إذا بلغ النصاب (" لا تنس الـرأي بـأن النفقات المحسومة يجب أن لا تزيد عن 3ر33% بما فيها أجـرة الأرض ")،وإن كان البعض يقيس أجرة الأرض على الخراج الذي هو ديـن علـى الأرض ، فتخرج قيمته ثم يزكي الباقي،وبالتالي يرى حسم أجـرة الأرض إلى جانب حسم النفقات الزراعية .

2 – القائلون بعدم خصم النفقات

من أبرز القائلين بهذا الرأي الإمام ابن حـزم،حيث ذكـر فـي المحلى ما نصه (" ولا يجوز أن يعد الذي له الزرع أو الثمر ما أنفق مـن حرث أو درس أو تزبيل (تسميد) أو جذاذ أو حفر أو غير ذلك فيسـقطه من الزكاة وسواء تداين في ذلك أو لم يتداين،أتت النفقة على جميـع قيمـة الزرع أو الثمر أو لم تأت وهذا مكان أختلف السلف فيه – ودلل على رأيه هذا بقوله – أوجب الرسول صلى الله عليه وسلم في الثمر والبر والشـعير الزكاة جملة إذا بلغ الصنف منها خمسة أوسق فصاعداً،ولم يسقط الزكاة عن ذلك بنفقة الزارع وصاحب النخل فلا يجوز إسقاط حق أوجبـه الله تعـالى بغير نص قرآن ولا سنة ثابتة"[1]

وجاء في المغني(" لا يؤثر حفر الأنهار والسواقي في نقصان الزكاة لأنها تكون من جملة إحياء الأرض ولا تتكرر كـل عام،وكـذلك لا يـؤثر احتياجها إلى ساق يسقيها ويحول الماء في نواحيها لأن ذلك لابد منه في كل سقي بكلفة، فهو زيادة علـى المؤونـة يجـري مجـرى حـرث الأرض وتحسينها") [2] .

ومن أصحاب هذا الرأي صاحب فتح القدير،نقلاً عـن القرضـاوي (الشارع حكم بتفاوت الواجب لتفاوت المؤونة،فلو رفعـت المؤونـة لكـان

[1] – ابن حزم – المحلى – ج 8 طبعة دار الفكر ص 258

[1] – ابن قدامة ، المغنى مع الشرح الكبير ج 2 طبعة دار الكتاب العربي ص 559

www.highzakats.edu.sd
المعهد العالي لعلوم الزكاة

الواجب واحداً، وهو العشر دائماً، والفرض أن الباقي بعد رفع قدر المؤونة لا مؤونة فيه ، فعلمنا أنه لم يعتبر شرعاً عـدم عشـر بعض الخارج – وهو القدر المساوي للمـؤونة – أصلاً) ([1]) .

ونقل الشيخ مختار السلامي رأي الإمام القـرافي الذي ذكـره فـي الذخيرة (ومهما عظمت المؤونة تنصف العشر) ([2]) .

ومن أصحاب هذا الرأي من المعاصرين د. عبد الستار أبو غـدة إذ يقول (" إن الذي تتأثر به زكاة الزروع هي تكاليف الري فقط وبتخفـيض الشارع أما التكاليف الأخرى فتعتبر مما يغرمه الإنسان كمـا يغـرم فـي التجارة فقد يشتري بضاعة ويصرف عليها بعض التكـاليف وتزيـد مـن مصاريفه ومع ذلك يزكى القيمة السوقيـة دون أن يسقـط ما غـرمه من تكاليـف فهي غيـر معتبرة في الاسقاط ") ([3]) .

وممن ذهب إلى هذا الرأي اللجنة الدائمة للبحوث والإفتاء بالمملكـة العربية السعودية فتوى رقم 3718 وجاء فيها (تخرج زكاة الحبوب والثمار إذا بلغت نصابها فأكثر بقطـع النظـر عما أنفـق على المزارعـة من مصـروفات لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يأمر عماله بخرص الثمار على أهلها ثم يأخذ الزكاة بموجب الخراج ولا يسألهم عن نفقات ([4]) .

وبشكل عام فإن أصحاب هذا الرأي يستندون في رأيهم إلى التالي :

أ – استناداً إلى ظاهر النص وعدم صحة اسقاط حق أوجبه الله بغير نص .

ب – إن المؤونة المعتبرة هي ما كانت فـي السـقي وإن بـاقي الأعمـال الزراعية من الأعمال التي لا بد منها .

ج – الخشية من تزايد حجم النفقات بما يشبه عمليات التهـرب الضـريبي وبالتالي تضيع حقوق الفقراء .

---

[2] – أبن الهمام – فتح القدير – ج 2 ص 8 و 9

1. مداولات ندوة البركة السادسة الجزائر 1990م
2. المرجع السابق مباشرة .
3. الزكاة – اصدار بيت الزكاة ص 71

www.highzakats.edu.sd
المعهد العالي لعلوم الزكاة

د – هناك حاجة في مشروعات الاستثمار الزراعي الكبرى إلـى ترشـيد النفقات وعدم التوسع فيها بما لا يلزم اعتماداً على خصمها من الوعاء الزكوي أو الضريبي [1] .

الترجيح :

استناداً إلى كل النقاط التي أوردتها في الجزء الخاص بالاعتبـارات الأساسية للحكم في الموضوع،وإعمالاً لها دون الحاجة إلى تكرارهـا،ولأن الرأي الأول يلبي حاجات العصر وظروف السودان وأحوال المـزارعين، ولأن المصلحة تقتضي ذلك وفي غياب نص قاطع نُـتهم بتجـاوزه،ولتوفر ضمانات وضوابط تطمئن أصحاب الرأي الثاني،فإني أميل إلى أن يتم حسم نفقات الإنتاج الزراعي بما لا يزيد عن ثلث الناتج الكلي،ثـم يزكى البـاقي طبقاً لنوع السقيا بالعشر أو نصف العشر ..والله أعلم .

رابعاً :

خصم الديون

استوعب الحديث عن خصم نفقات الإنتاج الزراعي،من غير الديون

معظم ما يمكن طرحه في هذا الجانب من البحث،حيث تستوي المعايير

والأدلة عند من يقول بخصم النفقات سواء كانت نقدية أم دين،وكذلك الحال

عند من يرى عدم حسمها، أذن فلا حاجة لإيراد ما سبق ذكره في هذا الشأن

بشكل مطول . أما النقطة الجديرة بالنقاش ، ولم يستوعبها الجزء السابق من

4. الشيخ صالح كامل – مداولات ندوة البركة السادسة بالجزائر عام 1990م

www.highzakats.edu.sd
المعهد العالي لعلوم الزكاة

الدراسة ، هي مسألة الديون التي يتكبدها المكلف،والتي لا تتصل مباشرة بأعمال الزراعة،ولكن تندرج تحت ما يمكن تسميته بالانفاق على الأهل والمعيشة .

1 – القائلون بخصم الديون من وعاء الزكاة

وهو مذهب الإمام أحمد ، جاء في المغنى (قال أحمد من استدان ما أنفق على زرعه واستدان على زرعه احتسب ما أنفق على زرعه دون مـا أنفق على أهله لأنه من مؤونة الزرع، بهذا قال ابن عباس وقال عبد الله بن عمر يحتسب بالدينين جميعاً ثم يخرج مما بعدهما) [1] .

ولقد روى صاحب الأموال موافقة كل من ابن عباس وابـن عمـر ومكحول لهذا الرأي،حيث روى حديث جابر (قال في الرجل يستدين فينفق على أهله وأرضه قال ابن عباس : يقضي ما أنفق على أرضه ، وقال ابن عمر يقضي ما أنفق على أرضه وأهله) وكذلك يحدث به عن مكحول أنـه قال في الدين بين يدي الذهب والفضة والزرع، وأنه مقدم فيها على الزكـاة فيخرج الدين أولاً وما بقي إن بلغ نصاب زكاة ، وهو رأي عطاء وطاؤوس .

وعلق صاحب الأموال على كل هذه الأقوال قائلاً (" إذا كان الـدين صحيحاً قد علم أنه على رب الأرض فإنه لا صدقة عليه فيها، ولكنها تسقط عنه لدينه كما قال ابن عمر وطاووس وعطاء ومكحول وقولهم موافق للسنة ألا ترى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم إنما سن أن تؤخذ الصدقة مـن الأغنياء فترد إلى الفقراء، وهذا الذي عليه دين يحيط بماله ولا مال له وهو

[1] – ابن قدامة ، المغني مع الشرح الكبير ج 2 طبعة دار الكتاب العربي ص 591

www.highzakats.edu.sd
المعهد العالي لعلوم الزكاة

من أهل الصدقة فكيف تؤخذ منه الصدقة وهو من أهلها،أم كيف يكون غنياً وفقيراً في حال واحدة ؟ ومع هذا هو من الغارمين أحد الأصناف الثمانيـة، فقد استوجبها من جهتين) ([1]) .

ويتضح من النصوص التي أوردناها سابقاً أن كـل أصـحاب هـذا الرأي يؤيدون خصم الديون سواء كانت على الأرض أو على الزارع مـن وعاء الزكاة ثم يزكي الباقي ما عدا ابن عباس الذي حصر هذا الخصم فقط في حال الانفاق على الأرض دون الإنفاق على الأهل .

وبالطبع فإن حججهم هي نفس الحجج التي أوردناها سـابقاً حـول خصم التكاليف النقدية، بالإضافة إلى إفتراض أن الديون إذا استغرقت قيمة محصولهم فإنهم يصبحون من أهل الصدقة،كما أجد لهم ظلالاً من الحجـة في شروط ومقاصد عقد السلم الذي أُجيز استثناء كما يرى كثير من الفقهاء - ما عدا ابن تيمية وابن القيم - واشترط فيه تعجيـل رأس المـال حتـى يستطيع المزارع توفير المبالغ التي يتعهد بها زرعه وعياله حيـث ينتظـر عائد محصوله حتى يقوم بتسديد رأس المال،فإذا استغرق ذلـك محصـوله وأصبح مديناً بكميات أخرى فإنه صار مستحقاً للزكاة إذا لم يكن له مـوارد أخرى أو نشاط آخر .

2 - القائلون بعدم خصم الديون من وعاء الزكاة

من الذين يرون عدم حسم الديون سواء كانـت مـن أجـل الأرض والزرع أو لمقابلة احتياجات الأهل الإمام ابن حزم حيث ذكر بعد أن أفتـى بعدم جواز حسم ما يقابل النفقات الزراعية (" سواء تداين في ذلـك أم لـم يتداين، أتت النفقة على جميع قيمة الزرع أو لم تأت) [(2)] .

---

[1] – أبو عبيد – الأموال – تحقيق محمد خليل – طبعة دار الفكر ص 611 ، 612

[1] – ابن حزم المحلى ج 5 دار الفكر ص 258

www.highzakats.edu.sd
المعهد العالي لعلوم الزكاة

وحسب ما فهمت من صاحب الأموال فإنه رأي الإمام مالك وأهـل الحجاز والاوزاعي حيث قال (" فقال مالك وأهـل الحجـاز والأوزاعـي الماشية مثل صدقة الأرض تؤخذ منه زكاتها، وإن كان عليه دين ") [1] .

وهو قول عامة أهل العراق (تؤخذ منه صدقة أرضه وإن كان عليه دين يحيط بثمرته وزرعه ويعللون ذلـك بقـولهم (" لأن صـدقة الـزرع والماشية حق واجب ظاهر قد لزم صاحبه،والدين الذي يدعيـه بـاطن، لا يدرى لعل فيه مبطل فليس بمقبول منه،إنما هذا كرجل وجبت عليه حقـوق لقومٍ فادعى المخرج منها وأداءها إليهم فلا يصدق على ذلك) ([2]) .

ويردون على الرأي الذي يقول بأن المزارع الذي استغرقته ديونـه أصبح من أهل الزكاة بالقول " لا نعلم في السنة أن يترك ثمر رجـل كـان عليه دين ولكن يتصدق وعليه دينه، فإذا علم بعد ذلك أنه مـن المسـتحقين يعامل كسائر المستحقين للزكاة " .

واضح أن أصحاب هذا الرأي يعاملون ناتج الزرع كذمة منفصلة لا تتعلق بها أية مطالبات أو استحقاقات أخرى ما عدا الزكاة،ويخشون كـذلك من إدعاء البعـض لديون تكون مرتبة دفترياً ولكن لا أصل لها في الواقـع وهو أمر قد يحدث .

واطراداً على ما رجحته سابقاً واستدراكاً لما ذكـر مـن ضـرورة دراسة حال اجتماع الدين والنفقات النقدية أجد نفسي مرتاحاً للقول بالتالي :

1 – إن التكاليف والنفقات الزراعية التي تكبدها المزارع تُخصم من وعـاء الزكاة ، بغض النظر عن كونها نقداً أم ديوناً، ولكـن بشـرط أن لا يتعدى اجماليها نقداً أم ديناً ثلث الناتج .

---

[2] – أبو عبيد – الأموال ، ص 612

[3] – الأموال ، المرجع السابق ، ص 631

www.highzakats.edu.sd
المعهد العالي لعلوم الزكاة

2 – لا تُحسب المصروفات والنفقات الخاصة بالمزارع من وعـاء الزكـاة سواء أكانت نقداً أم ديناً، فهي لا حد لها وليست لهـا معـايير ثابتـة وتختلف حسب السلوك الإستهلاكي لكل فرد ولا تنضبط .

ولكن ما يستخدمه المزارع من الناتج نفسه سواء لأهلـه أو حيواناتـه يعفى من وعاء الزكاة بالغاً ما بلغ ....والله أعلم .

خامساً :

دراسة لحالة عملية وإجراءاتها المحاسبية (1)

إذا فرضنا أن أحد المسلمين يمتلك قطعة أرض مساحتها عشرة أفدنة وقد قام بزراعتها قمحاً وبلغ الناتج ستين اردباً إذا علم ما يلي :

أ – بلغت كلفة الزراعة المختلفة 2500 ديناراً .

ب – بلغت الضرائب والرسوم عن نصف السنة 1500 دينار .

ج – تروى الأرض بالراحة بدون كلفة .

فيمكن حساب مقدار زكاة الزروع والثمار المستحقة على أساس رأي حسـم الكلفة على النحو التالي :

القيمة النقدية لناتج الأرض من القمح = 60 اردب × 200 دينـــار = 12000 ديناراً

يخصم :

كلفة الزراعة المختلفة = 2500 دينار

وعاء زكاة الزروع والثمار = 9.500 دينار

ويلاحظ أنه يزيد عن النصاب الـذي يقدر بـ 50 كيلة كما سبق الإيضاح

[1] – هذه الحالة مأخوذة مع إدخال بعض التعديلات من كتاب فقه ومحاسبة الزكاة للأفراد والشـركات تأليف د. حسين شحاتة ود. عبد الستار أبو غدة – اصدارات مجموعة دله البركة ص 176 وما بعدها .

www.highzakats.edu.sd المعهد العالي لعلوم الزكاة

مقدار الزكاة المستحقة نقداً

= 9500 دينار × 10% =

950 دينار

مقدار الزكاة المستحقة عيناً = 950/ 200 = 4ر75

أرادب

ويلاحظ ما يلي : 2

1 – أخذنا بالرأي الذي يقول إن للكلفة تأثيراً على مقدار الزكاة وإن النـاتج الحقيقي يمثل قيمة المحصول بعد طرح التكاليف بما لا يزيد عـن الثلـث ولذلك استبعدنا من القيمة الإجمالية النقدية للمحصول كلفة الزراعة.

2 – حددنا الزكاة المستحقة على أساس 10% لأن الأرض تـروى بـدون كلفة وأيضاً استبعدنا كافة نفقات الزراعة لأنها في حدود الثلث .

3 – مقدار الزكاة نقداً 950 دينار ومقدارها عيناً 4ر75 أرادب.

4 – لم تُحسم الرسوم والضرائب لأنها تتعلق بذمة المزكي ولا أثر لها فـي نمو الزرع، وزكاة الزروع والثمار لا تُحسم المطلوبات عند حسابها ، وهناك من الآراء ما يجيز حسمها إذا كانت مرتبطة بالزراعة [1] .

** ولو فرضنا في الحالة السابقة أنه سوف يطبق الرأي الـذي يـرى أن الزكاة تكون على الناتج الإجمالي أي لا يسمح بخصم كلفة الزرع ففي هذه الحالة تُحسب الزكاة كما يلي :

القيمة النقدية لناتج الأرض من القمح = 60 أردباً × 200 دينار = 12000 دينار

وهذا هو وعاء زكاة الزروع والثمار وهو يجاوز حد النصاب .

يطبق سعر 10% لأن الزكاة سوف تحسب على القيمة الإجمالية .

مقدار الزكاة المستحقة نقداً = 1200 دينار × 10 % = 1200 دينار .

مقدار الزكاة المستحقة عيناً = 60 أردباً × 10% = 6 أرادب .

[1] – يرى البعض أن ضريبة الأملاك الزراعية تعامل معاملة الخراج وتُخصم من وعاء الزكاة .

www.highzakats.edu.sd المعهد العالي لعلوم الزكاة

قائمة حساب زكاة الزروع والثمار

حالة حساب الزكاة على القيمة الصافية بعد خصم الكلفة

القيمة النقدية للمحصول		12000
يخصـ ـم :		
* كلفة الزراعة *	2500	
**** نفقات أخرى***	- - -	
		2500
صافي قيمة المحصول الخاضع للزكاة		9500

صافي قيمة المحصول الخاضع للزكاة

يقارن بالنصاب :

والذي يقدر بـ 50 كيلة، أي 653 كيلو جرام تقريباً .

إذا وصل النصاب – يخضع للزكاة .

حساب مقدار الزكاة :

- نقداً = 9500× 10% = 950 دينار

- عيناً يعادل = 4ر75 أرداب

* اتبعنا الرأي الذي يرجح حساب الزكاة على الصافي بعـد طرح النفقات في حدود الثلـث ويكـون السـعر 10% لأن الأرض تروى بالراحة .

* يمكن أن تكون نقداً أم ديناً لا يهم .

قائمة حساب زكاة الزروع والثمار

حالة حساب الزكاة على الناتج الأولي بدون خصم الكلفة

www.highzakats.edu.sd
المعهد العالي لعلوم الزكاة

القيمة النقدية الإجمالية للمحصول = 60 أردباً **يخصم :** كما يعادل 50 كيلة أي 653 كيلو جرام		12000
حساب مقدار الزكاة : نقداً = 12000 دينارا × 10% = 1200 دينار . عيناً = 60 أردباً × 10% = 6 أرادب		

www.highzakats.edu.sd
المعهد العالي لعلوم الزكاة

المحور الأول

الجباية (الإشكاليات والمستجدات)

تكاليف الإنتاج الزراعي وأثرها على الزكاة

أ.د.الخضر على ادريس

بسم الله الرحمن الرحيم

مقـــــــــدمة

الحمد لله نحمده ونستعينه،ونستهديه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا،من يهده الله فلا مضل له،ومن يضلل فلن تجد له ولياً مرشداً . وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له،وأشهد أن محمداً عبـده ورسوله صلوات الله وسلامه عليه وعلي آله وصحبه مـا تعاقـب الليـل والنهار.

وبعد فهذه دراسة موجزة تناولت فيها موضوعاً مـن الموضـوعات المهمة التي شغلت ومازالت تشغل العامة والخاصـة إلا وهـي موضـوع تكاليف الإنتاج الزراعي وأثرها على مقادير الزكاة.

وتأتي أهمية هذا الموضوع من أنه يمثل قضية واقعية حية ومع ذلك لم يقطع بأمر جازم في معالجتها جذرياً ولعل هذا هو السبب الـذي جعـل القائمين علي أمر الزكاة في السودان،زادهم الله توفيقاً،أن يجعلوها ضـمن الموضوعات التي تناقش وتتداول في هذا المؤتمر العلمي الجامع.

ولقد كنت أظن لأول وهلة أن هذا الموضوع سـهل تناولـه ، وأن مباحثه ومسائله واضحة وميسورة ولكن بعد الشروع تبين لي أنه متشـعبة مسائله ، ومتداخلة حلقاته وأن بعض مسائله تحتاج إلي توضيح وبيان أكثر.

وحتى يكون تناول هذا الموضوع تناولا علميا التزمت في معالجـة موضوعاته منهج المقارنة والمناقشة والترجيح بين المذاهب المختلفة بحسب ما يظهر لي..ولقد عالجت هذا الموضوع من خلال المباحث الآتية :

المبحث الأول: خصم التكاليف من غير الديون.

المبحث الثاني: خصم التكاليف إذا كانت ديناً.

المبحث الثالث: كيفية الخصم عند اجتماع الدين والتكاليف .

ولقد جعلت لكل مبحث خلاصة موجزة بعد الفراغ من تناول جميـع موضوعاته تبين ما توصلت إليه فيه.

والله هو الهادي إلي سواء السبيل

www.highzakats.edu.sd
المعهد العالي لعلوم الزكاة

مدخل للموضوع:-

لا يخفي أن الزراعة الحديثة وخاصة ذات المساحات الشاسعة تحتاج إلي نفقة أكبر من قبل المزارعين، وخاصة للمستثمرين منهم. وتتمثل هـذه النفقات في اصلاح الأرض وتهيئتها من حراثة وتنظيف ومن جلب لبـذور محسنة وما تتطلبه عملية الزراعة والحصاد من آليات ومعدات ومن تعهـد للزرع بحمايته من الآفات كالرش بالمبيدات ومن تسـميد لـلأرض ومـا تحتاجه عملية الحصاد من جلب عمال مهرة...الخ.

كل هذا وأمثاله يكلف المزارع نفقات عالية ربمـا تكـون أضـعافاً مقارنة بما تحتاجه الزراعة التقليدية.

فهل يراعي كل هذا عند أخذ الزكاة من المكلف فتخصم تكاليفه مـن الناتج ويزكي المكلف ما تبقي ، أم لا يراعي ذلك ؟.

ثم أن صاحب هذه التكاليف والنفقات قد لا يكون له من المـال مـا يستطيع أن يغطي به هذه النفقات فيستدين حتى يتمكن من الوفاء بهـا وقـد يستدين لغير حاجة .

ومن ناحية أخرى قد يضطر المزارع إلي ان يستدين لينفـق علـي نفسه وعياله ولا يكون له من المال إلا ثمرة هذا الزرع أو حبه وقد يكون له من المال غير ذلك فما أثر كل ذلك علي الزكاة؟ وهل يراعي عند اخـراج الزكاة فيخصم من الخارج ثم يزكي الباقي ام لا؟.

الإجابة علي موضوعات هذه الأسئلة هي موضوع دراستنا والـذي سوف نتناوله من خلال صفحات هذا البحث.

المبحث الأول:- خصم التكاليف من غير الديون:

المقصود من التكاليف من غير الديون كل ما انفقـه علـي زرعـه وأرضه من غير طريق الدين كأن انفق علي الأرض او الزرع مـن مالـه الخاص فهل لمثل هذه النفقات اثر على الزكاة من حيث إسقاطها أو إسقاط ما يقابلها من مال الزكاة وهذا ما سيرد تفصيله في الآتي :-

www.highzakats.edu.sd
المعهد العالي لعلوم الزكاة

مشروعية الخصم في هذا النوع:-

المذهب الأول : يري أصحابه أن مثل هذه التكاليف ليست مشروعة ولا أثر لها علي النصاب بل تعد ضمن النصاب وتستخرج الزكاة من جميع المحصول وهذا ما ذهب إليه جمهور العلماء من الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة علي تفصيل عنهم في هذا.

وقد نسب إبن حزم هذا المذهب إلي مالك والشافعي وأبي حنيفة وهو مذهب الحنابلة في حالة ما إذا وجبت الزكاة في الحب أو الثمر . وهذه نقول لأقوالهم حول هذا الموضوع من خلال كتبهم المعتمدة.

أولاً : الحنفية:

نص الحنفية في كتبهم علي أن أجرة العامل ونفقة البقر وكري الأنهار .. الخ تحسب عليه ضمن النصاب فيزكي جميع الخارج.

جاء في الهداية (.. وكل شئ أخرجته الأرض مما فيه العشر لا يحتسب فيه أجر العمال ونفقة البقر) [1].

قال العيني مضيفاً إلي ما ذكره صاحب الهداية (.. وغيرها مثل كري الأنهار واصلاح الارض .. ثم قال : قال في الوبري وغيره لا يعتد بصاحب الارض بما انفق علي الغلة من سقي ولا عمارة ولا أجرة حائط ولا أجرة عامل ولا نفقة البقر ويجب العشر أو نصفه في جميع الخارج..)[2].

دليل الحنفية:

استدل الحنفية بعموم قوله ﷺ (فيما سقت السماء والعيون أو كان عثريا :العشر وبالنضح نصف العشر) [3].

وقالوا بناء علي هذا الحديث فإن الرسول ﷺ قد حكم بتفاوت الواجب بتفاوت المؤنة فلا معني لرفعها لأن رفعها يستلزم عدم التفاوت المنصوص عليه في الحديث المتقدم وهو باطل .[4]

---

1. الهدياة مطبوع مع شرحه البناية 507/3.
2. البناية 507/3 و 508.
3. رواه البخاري في كتاب الزكاة باب العشر فيما يسقي بماء السماء 217/3 و 272.
4. انظر العناية علي الهداية (مطبوع مع شرح فتح القدير) 12 - 25 و 251

www.highzakats.edu.sd
المعهد العالي لعلوم الزكاة

قال إبن الهمام : (... ولنا ما تقدم من أن قوله عليه الصلاة والسلام (مما سقي سبحاً ..الخ) حكم بتفاوت الواجب لتفاوت المؤنة فلو رفعت المؤنة كان الواجب وأحداً وهو العشر دائماً في الباقي لأنه لم ينزل إلي نصـفه إلا للمؤنة ، والفرض أن الباقي بعد رفع قدر المؤنة لا مؤنة فيه فكان الواجـب دائماً العشر لكن الواجب قد تفاوت شرعاً مرة العشر ومرة نصـفه بسـبب المؤنة فعلمنا أنه لم يعتبر شرعاً عشر بعض الخارج وهو القدر المسـاوي للمؤنة اصلا .. وتحريره انه قد يفضي إلي اتحاد الواجـب مـع اخـتلاف المؤنة [1].

وتوضيح ذلك أنه إذا أنتجت مزرعته المروية رياً طبيعيـاً أربعـين أردباً وبلغت قيمة التكاليف عشرين أردباً وجب عليه عشـر البـاقي وهـو أردبان فاذا كانت مزرعته تروي ريا صناعيا وأخرجت أربعين اردبا ففيها نصف العشر بحكم الشرع وهو اردبان كذلك ، فحينئذ ينتفي التفاوت بين ما سقي بالري الصناعي والري الطبيعي وهو مخالف لما نص عليه الشـارع حيث حكم بالتفاوت بينهما. [2]

ولا شك أن ما ينتج عن هذا المثال الافتراضي لا ينتج بالضـرورة عن كل مثال فمثلا لو كان المثال بتمامه وكان قدر قيمة التكـاليف أقـل أو أكثر من عشرين لما اتحد الواجب في المزرعتين .

ولكن لعل الصواب ما ذهب إليه إبن الهمام أولا من تعليل ، وهو لو كان الشارع أعتبر رفع المؤنة لكان الواجب دائماً العشر فـي الموضـعين ولكن الشارع لم يعتبر هذا بل حكم بالتفاوت بناء علي المؤنة فكان ما سقي بمؤنة نصف العشر ومن غير مؤنة العشر.

وهنا قد يقال مادام ان الشارع اعتبر المؤنة فيما سقي بآلة فجعل فيه نصف العشر ولم يراع ذلك فيما سقي بالري الطبيعي فإن مناط هذا التخفيف

---

1. شرح فتح القدير 251/2.
2. انظر شرح فتح القدير والعناية وحاشية سعدي جلبي 2 / 251.

www.highzakats.edu.sd
المعهد العالي لعلوم الزكاة

هو المشقة فينبغي مراعاتها في كل زرع تعرض فيه صاحبه لمشقة متعلقة به.

ولكن هذا الرأي يبدو لأول وهلة كأنه وجيه ولكن بعد الفحص والتأمل

يظهر أنه خلاف ذلك . وذلك للآتي :

- أن الشارع عندما أعتبر المؤنة فيما سقي بآلة لم يخصم تكـاليف واتعاب هذا الجهد من جملة الخارج بل أوجب نصف العشر في الكل فدل ذلك علي أن المؤنة لا يطـرح مقابلهـا مـن جملـة الحاصل.
- ولو أراد أحد أن يقبس بقية الاتعاب والمؤنة عليها فكان عليه أن يوجب فيها نصف العشر وهذا هو حال المقيس مع المقيس عليه. وهذا مالم يقل أحد به .
- ثم إن قولهم هذا يلزم منه إذا اجتمعت المؤن الاخري مع مؤنـة السقيا الآتي :
- إما إن يتم خصم جميع التكاليف بما فيها تكاليف الري وإخـراج عشر الباقي وهذا مالم يقل به أحد .

وإما أن يجتمع في المال خصم المؤن واخراج نصف عشر البـاقي كما ذهب إلي ذلك فضيلة الدكتور الشيخ القرضاوي حفظه الله عندما قال .. (أما النفقات الأخرى فلم يأت نص باعتبارها ولا بإلغائها ولكـن الأشـبه بروح الشريعة اسقاط الزكاة عما يقابل المؤنة من الخارج يؤيد هذا أمران.

الأول: أن للتكلفة والمؤنة تأثيراً في نظر الشارع فقد تقلـل مقـدار الواجب كما في ما سقي بآلة فقد جعل الشارع فيها نصف العشر فقط وقـد يمتنع الوجوب أصلا كما في الإنعام المعلوفة أكثر العام فلا عجب أن تؤثر في إسقاط ما يقابلها من الخارج من الأرض.

www.highzakats.edu.sd
المعهد العالي لعلوم الزكاة

الثاني: أن حقيقة النماء هو الزيادة ولا يعد المال زيادة وكسباً إلا إذا كان قد انفق مثله في الحصول عليه ولهذا قال بعض العلماء إن قدر المؤنة بمنزلة ما سلم له بعوض فكأنه اشتراه وهذا هو الصحيح ، هذا علـي أن لا تحسب في ذلك نفقات الري التي أنزل الشارع الواجب مقابلها من العشـر إلي نصفه) [1]

ومن الواضح أن فضيلة الشـيخ حفظـه الله راعـي روح الشـرع ومقصده العام في رفع الحرج والمشقة وأن هذا الأصل قد روعي في هـذا النوع من الزرع ولكن أرى - والله أعلم- أن الشيخ حفظه الله اعتبر مطلق الحكمة أو المقصد وهو مطلق المشقة المتحققة بالسقيا بآلة وبما يتحمله مـن مؤن أخرى متعلقة بالحرث والزراعة والجداد فجعل للكل تأثيراً في الزكاة.

لكن الشارع اعتبر نوعاً واحداً من المشقة وأناط الحكم به وهو مؤنة السقيا ولم يلتفت إلي غيرها من المؤن يوضح ذلك أن الزراعة مهما كانـت بدائية فإن فيها مؤناً أخرى بجانب مؤنة السقيا فلو كانت معتبـرة لـذكرها الشارع نصاً لكن لما لم ينص عليها كانت علي الأصـل والأصـل عـدم اعتبارها يدل علي ذلك الحديث المتقدم (فيمـا سـقت السـماء العشـر.. الحديث).[1]

ولعل الحكمة من ذلك ، والله أعلم ، أن الماء قديماً وحديثاً هو أهم ما يتعمد عليه في الزراعة فراعي الشارع مؤنته وجعله فارقاً بين ما سقي بآلة وما سقي بغيرها.

---

1 فقه الزكاة 1/ 396.

2 تقدم تخريجه قبل قليل.

www.highzakats.edu.sd
المعهد العالي لعلوم الزكاة

ثم أن المؤن الأخرى مشتركة بين النوعين فكلاهما يحتاج إلي مؤنة من حراثة وبذور محسنة ومكافحة آفات،وحصاد ودراس .. الخ.

و إذا قيل أن العبرة بصغر المساحات المزروعة آنذاك فيمكن القول بأنها لو كانت كبيرة لما تغير الامر حيث أن كبر المساحة يزيد من المؤنـة ولكن لا يخفي أنها يترتب عليها زيادة في النتاج والخـارج فكـأن النسـبة محفوظة والله أعلم.

ثانياً : المالكية:-

لم يختلف قول علماء المالكية في هذا الموضوع عن قول علماء الحنفية فقد ذهبوا أيضاً إلي عدم اعتبار أية نفقات أخرى سوي ما ورد فـي الحديث المتقدم فيما سقت السماء العشر .. الحديث).

قال الدردير : (وحسب ما تصدق به علي الفقراء أو أهداه أو وهبه لأحد بعد الإفراك أن لم ينو ما تصدق من الزكاة وحسب ما أستأجر به فـي حصاده أو دراسه.) [2]

قال الدسوقي تعليقا علي ما ذكره الدردير:(كل هذا يحسب وتخـرج زكاته وكذلك يحسب لقط اللقاط الذي مع الحصاد ، لأنه في معني الإجارة)[1]

ومن خلال تقييد المالكية للتصرف في مال الزكاة بكونه بعد الافراك يتبين لنا أن ما قبل الافراك لايعد من مؤنة الحب لأنه لم يبد صـلاحه ولان الوجوب لم يتحقق فيه بعد إذ أنه يتحقق عندهم بعد بدو الصلاح.

جاء في البيان والتحصيل : (قال وقال مالك فيما أكل النـاس مـن زرعهم وما يستأجرون به مثل القتة التي يعطي منها حمل الجمل بقتة قـال مالك : أري أن يحسبوا كل ما أكلوا واستحملوا به فيحسـب علـيهم فـي العشور إذا أخذ منهم) [2].

---

3 الشرح الكبير للدردير 1 / 451 .

[1] حاشية الدسوقي 1 / 451.

[2] البيان والتحصيل 2 / 479.

www.highzakats.edu.sd المعهد العالي لعلوم الزكاة

قال ابن رشد معلقاً علي ماذكر (وهذا كما قال لان الزرع إذا افرك فقد وجبت فيه الزكاة : العشر أو نصف العشر حباً مصفي تكون النفقة فـي ذلك من ماله لقوله عليه الصلاة والسلام : (فيما سقت السـماء والعيـون والبعل أو كان عثرياً العشر وفيما سقي بالنضح نصف العشر) [3].

فعلي صاحب الزرع أن يحسب كل ما أكل منه أو أعلفه أو اسـتأجر به في عمله لوجوب ذلك عليه في ماله..)[4]

وقال،رحمه الله،في موضع آخر تعليقاً علي قول سابق لمالك رضي الله عنه (قوله إ ن زكاة ما يأخذ الأجراء من الزيتون علي رب الزيتـون صحيح لأن التقاط الزيتون كحصاد الزرع وجداد الثمر وذلـك علـي رب المال..) [5].

ثالثاً : الشافعية:-

ما ذهب إليه الحنفية والمالكية من تأثير النفقات علي الزكاة ذهب إليه الشافعية حيث اعتبروا كل ما أنفقه الزارع مقابل الحب والثمار يكون كلـه من خالص ماله ولا يخصم من الحب أو الزرع.

قال النووي في المجموع : (قال اصحابنا مؤنة تجفيف الثمر وجداده وحصاد الحب وحمله ودراسه وتصفيته وحفظه وغير ذلك من مؤنة تكـون كلها من خالص مال المالك لا يحسب منها شئ من مال الزكاة بلا خـلاف في ذلك ولا تخرج من نفس مال الزكاة فإن أخرجت منه لزم المالك زكاة ما أخرجه من خالص ماله ولا خلاف في هذا عندنا [1].

---

[3] رواه ابو داود في كتاب الزكاة ، باب صدقة الزرع 2 / 108 حديثه رقم 1596.

4 البيان والتحصيل 479/2.

[5] البيان والتحصيل 496/2.

1 المجموع شرح المهذب للنووي 428/5.

www.highzakats.edu.sd
المعهد العالي لعلوم الزكاة

رابعاً : الحنابلة:-

أما الحنابلة فقد نصوا بوضوح علي أن كل مؤنة متعلقة بالحـ ـب او الثمار بعد تعلق الوجوب به تكون علي رب المال وهو الزارع لأنه مسبوق بوجوب الزكاة فيه.

قال ابن قدامة : (والمؤنة التي تلزم الثمرة إلي حين الاخراج علـ ـي رب المال لأن الثمرة كالماشية ومؤنة الماشية وحفظها ورعيها والقيام عليها الي حين الاخراج علي ربها كذا هنا) [2].

وبفضل لنا هذا الأمر البهوتي يقول : (ولا ينقص النصاب بمؤنـ ـة الحصاد ومؤنة الدباس وغيرها كالجذاذ والتصفية منه لسبق الوجوب ذلـ ـك لأنها تجب بالاشتداد وبدو الصلاح وذلك سابق للحصاد والـ ـدياس والجـ ـداد ونحوها

خامساً: مذهب الظاهرية:

ذهب الظاهرية وعلي رأسهم إبن حزم إلي ما ذهب إليه الجمهور من عدم خصم النفقات والتكاليف حيث يقول : (لا يجوز أن يعد الـ ـذي عليـ ـه الزرع والثمر ما انفق في حرث ، أو حصاد أو درس أو تزبيل أو جذاذ أو حفر أو غير ذلك فيسقطه عن الزكاة وسواء تداين في ذلك أو لم يتداين أنت النفقة علي جميع قيمة الزرع أو لم تأت وهذا مكان قد اختلف فيه السلف) [3].

دليله: استدل ابن حزم علي ماذكره بقوله : (أوجب رسـ ـول الله ﷺ في التمر والشعير الزكاة جملة إذا بلغ الصنف فيها خمسة أوسق فصاعداً ولم لنخـل فـلا يجـوزيسـقط الزكـاة مـن ذلـك لنفقـة الـزارع وصـاحب ا إسـقاط حـق أوجبـه الله تعـالي بغـير نـص قـرآن ولا سـنة ثابتـة وهـذا قـول مالـك والشـافعي وأبـي حنيفـة وأصـحابهم).1

وهو مذهب قلة من العلماء حيث يذهبون إلي مشروعية :المذهب الثاني الخصـم فـي هـذا النـوع وأن للنفقـات تـأثيراً علـي الزكـاة فتخصـم مـن جملـة

---

2 المغني 2/ 637 .

3 المحلي 258/5.

1 المصدر نفسه 258/5.

www.highzakats.edu.sd
المعهد العالي لعلوم الزكاة

الباقي وقد نسب هذا المذهب إلي عطاء المحصول ثم يزكي رضي الله عنه .روي يحيي بن آدم بسنده عن اسماعيل بن عبد الملك قال قلت لعطاء : الأرض أزرعها ؟ قال : ارفع نفقتك وزك ما بقي)2

كما استدل ابن حزم لهذا المذهب بما رواه بسنده عن جابر جلبن زيد رضي الله عنه عن ابن عباس وابن عمر في الر ينفق علي ثمرته فقال أحدهما يزكيها وقال الآخر يرفع النفقة ويزكي ما بقي).

-:مناقشة هذا المذهب ودليله

الصواب أن ما ذكره ابن حزم في هذه الرواية عن الصحابيين الجليلين إنما هو في شأن النفقة عن طريق اولدين لا النفقة من خالص مال الزارع.

يها أن الصحابيين الجليلينثم أن هذه الرواية ورد ف اختلفا في النفقة على الزرع بأن قال أحدهما يزكيها وقال الآخر يرفع النفقة ويزكي ما بقي مع أن ما رواه غير ابن حزم لم يذكر هذا الخلاف في النفقة علي الثمر بل ذكر اتفاقهما فيها واختلافهما في النفقة علي الأهل فقال إبن عباس ن عمر يرفعهايزكيها وقال اب.

وهذا ما جاء مصرحاً به في روايات أخرى عن جابر بن زيد قال: الرجل يستدين فينفق علي أهله وأرضه قال إبن عباس) يقضي ما انفق علي أرضه وقال إبن عمر يقضي ما انفق (علي أرضه وأهله[1].

وواضح من هذه الرواية أن الكلام كان في النفقة عن طريق

جليلين فياف بين هذين الصحابيين الالدين وأنه لا خل

رفع النفقة علي الزرع

ومن هنا يتضح لنا أن ماروا ه ابن حزم رحمه الله من اطلاق للنفقة إنما هو مقيد بكونها عن طريق الدين والاستقراض. وقد مال فضيلة الشيخ الدكتور/ القرضاوي ، حفظه الله ميم النفقة المسقطة ورعاه ، في كتابه القيم (فقه الزكاة) إلي تع للزكاة سواء كانت النفقة ديناً أم لا مستنداً في ذلك علي ما روي عن اسماعيل

2 الخراج ليحيي بن آدم القرشي ﷺ 161 وأنظر المحلي 258/5.

1. أنظر الأموال لابي عبيد ص911 والخراج ليحيي بن آدم القرشي ص162 والمغني لابن قدامة 634/2 حيث ذكروا جميعاً هـ ذه الرواية وقدروها بأنها خاصة بالنفقة عن طريق الدين .

www.highzakats.edu.sd
المعهد العالي لعلوم الزكاة

بـن عبـد الملـك رضـي الله عنـه أنـه قـال قلـت لعطـاء الأرض أزرعهـا (قـال فقـال أرفـع نفقتـك وزك مـا بقـي[2]حيث قال حفظه الله معلقاً يقابل النفقة علـي هـذا الأثـر (وأشـمل مـا ورد عـن السـلف فـي رفـع مـا والمؤنة من الخارج وتزكية الباقي سواء كانت النفقة ديناً أو غير دين هو (.بمذهب عطاء[3].

ولكن الذي يظهر بعد التأمل والبحث أن هذا الأثر كالأثر السابق الذي رواه ابن حزم بسنده عن عبد الله بن عمر وابن عباس رضي الله عنهما ، حيث ان دة بمـا كانـت عـن طـريق الـدين لا مطلـق النفقـةالنفقة هنا أيضاً مقي -:يـدل علـي ذلـك أمـران

إن هذه الرواية ذكرها يحيي بن آدم في سياق كلامه عن إسقاط الأجرة :الأول والديون من النصاب حيث كان الكلام بعدها وقبلها عن هذا الموضوع فالخبر الأرض قال يحيي سألت شريكاً عن الرجل يزرع) :الذي قبله هو قوله فيخـرج لـه الطعـام فـيرفع مـا عليـه ويـزكي مـا بقـي قـال : لا بـل .يـزكي جميـع مـا خـرج)3

قال يحيي سألت شريكاً عن الرجل يستأجر أرضاً)والخبر الذي بعده جاء فيه قـال : يعـزل مـا .بيضاء من أرض العشر بطعام مسمي فيزرعها طعاماً العشـر ثـم عليـه مـن الطعـام ثـم يـزكي مـا بقـي العشـر أو نصـف قـال كمـا يعـزل الرجـل مـا عليـه مـن الـدين ثـم يـزكي مـا بقـي مـن .مالـه) 4

إن من القواعد المتفق عليها عند علماء الأصول وغيرهم إن المطلق لا :الثاني يحمل علي إطلاقه إذا قام دليل يدل علي تقييده وهنا ما ورد مطلقاً عن عطاء ايات أخرى عن غيره من الأئمة في رواية يحيي بن آدم عنه ورد مقيداً في رو عن عطاء أيضاً ومن ذلك ما رواه أبو عبيد القاسم بن سلام بسنده عن ابن جـريج عنـه والـتي جـاء فيهـا (.. عن مكحول قال : لا تؤخـذ الزكـاة حـتي يقضـي دينـه ومـا فضـل بعـد ذلـك زكـاة إذا كـان ممـا تجـب فيـه الزكـاة .. ثـم قـال وكـذلك يـروي عـن ابـن جـريج عـن عطـاء .وطاوس .)1

ومـن طـريق ابـن) :وهذه الرواية التي أجملها أبو عبيد فسرها ابن حزم قائلاً جـريج قلـت لعطـاء حـرث لرجـل دينـه أكـثر مـن مالـه أيـؤدي حقـه ؟ قـال مـانري علـي رجـل ديـن أكـثر مـن مالـه صـدقة لا فـي ماشـية ولا .(فـي اصـل

---

2. تقدم تخريجه.
3. فقه الزكاة 395/1.

1. الخراج ص161.
2. المصدر نفسه 161.

1 الأموال ص611.

2 المحلي 102/6.

www.highzakats.edu.sd
المعهد العالي لعلوم الزكاة

[وممن قيد قول عطاء هذا بالدين ابن قدامة 2وابن تيمي العيني رحمهم اللهو .

وبناء علي هذا فإنه لا تناقض بين ماروواه يحيي بن آدم عن عطاء وما رواه غيره عنه.

وايضاً هناك كلام جيد للعلامة ابي بكر بن العربي المالكي في كتابه عارضة الاحوذي يدل ظاهره علي انه يرجح رفع المؤنة من المال وتزكية وكذلك اختلف قول علمائنا هل ..) : الباقي حيث يقول رحمه الله تحط المؤنة من المال المزكي وحينئذ تجب الزكاة أو تكون مؤنة المال وخدمته حتي يصير حاصلاً في حصة رب المال وتؤخذ الزكاة من الرأس والصحيح أنها محسوبة وأن الباقي هو الذي يؤخذ عشره ، ولذلك قال وهو قدر المؤنة ولقد جربناه ، [(النبي (: (.. دعوا الثلث أو الربع فوجدناها كذلك في الأغلب وقال فاذا حسب ما يأكله رطباً وضم اليه المؤنة [(يتلخص ثلاثة أرباع أو ثلثين .

ولكننا إذا تأملنا ماذكره هذا العالم الجليل لوجدنا أنه لم يذهب إلي اسقاط قدر المؤنة من المال وتزكية الباقي بالمعني الذي ه وإنما يقصد من وراء ذلك أن ما يقابل بالمؤنةذكر عن غير فيحط ويترك لصاحب الثمر وهو ما ورد في الحديث : الثلث أو الربع ويلحظ من كلامه انه يري ان الشارع قدر هذه المؤنة أنه -كما مر - بترك الثلث أو الربع لصحاب الثمرة ولقد قال لم يصرح جرب ذلك فوجد في الغالب أنه يوافق المؤنة ولكنه بطرح مازاد علي الثلث أو الربع من المؤنة وواضح من كلامه انه لا يجمع بين ترك الثلث أو الربع وبين حط المؤنة.

يؤكد هذا وبعضه أنه صرح في أول الكلام المنقول عنه آنفاً أن علماء المالكية اختلفوا في ذلك ومعلوم أن الذي أختلف فيه علماء المالكية ، هو وذكره غيره ، انهم بعد قولهم بالتخريص قالوا كما ذكره ، هل يترك الثلث أو الربع أولا يترك فرجح جمهورهم عدم الترك وقد مر معنا قريبا انهم حسبوا عليه لقط اللقاط وما تصدق به علي الفقراء بعد الإفراك .. الخ.

القرضاوي / وما ذكر آنفاً عن ابن العربي رحمه الله نقله فضيلة الشيخ الدكتور حفظه ورجح به القول بإسقاط النفقات من المال وتزكية الباقي وكلام الإمام لكن الشيخ .ابن العربي يحتمل ذلك ويحتمل ما ذكر من تأويل لكلامه قبل قليل الجليل حفظه الله وزاده توفيقاً عمم ما فهمه من كلام ابن العربي في الزروع و لتخريص في الزرع بلالثمار مع أن المالكية لا يرون ا يقصرونه علي التمر والعنب دون غيرهما من الحبوب والثمار

---

3 انظر مجموع الفتاوي 75/ 27 و 28.

4 انظر البناية 354/3

5 عارضة الأحوذي 145/2.

www.highzakats.edu.sd المعهد العالي لعلوم الزكاة

قال:(وإنما يخرص التمر وهذا ما صرح به الدردير حيث
 (والعنب إذا حل بيعهما
وقد أكد الشيخ الدسوقي أن غيرهما لا يخرص ثم بين أن ما قيل في احتساب ما أكله من الفول والحمص ونحوه أخضر ي المحصول وتزكية الجمع إنما هو من قبيل الحذرلاوضمه إل
 .التخريص
وبالتالي فليس هناك أي احتمال لحط مؤنة من الزرع بل -كما مر معنا - العكس عندهم هو الصحيح وذلك لان الحب عندهم . يدخل في نصابه ما أكله أو أهداه بعد الإفراك
-:المذهب الراجح من هذه المذاهب
ن أقوال ومذاهب وما ذكر من أدلة لهذه المذاهب ومن مما استعرضناه م نقاش مستفيض لها يمكن للمرء أن يرجح باطمئنان مذهب الجمهور وهو قولهم بعدم إسقاط النفقات والمؤن من الزكاة وهذا القول مع ما تقدم ما يدل علي ضعفه لم ينقل نقلاً صريحاً ممن يعتد بقوله وما ذكر عن ابن عمر وابن عباس طاء وطاوس وغيرهم يمكن حمله علي النفقات التي هي منوع .قبيل الديون
ومما يزيد هذا الرأي ضعفاً أنه ليس له نظير في الأموال الزكوية حيث انه لا يوجد مال زكوي تؤخذ الزكاة من أرباحه دون رأس ماله ذلك لأننا لو تأملنا فيما بقي بعد خصم تكاليف الحرث والسقيا س ومكافحة الآفات وغيرها فإنه حينئذ لموالحصاد والدرا يبق من الخارج إلا ما فاض عن ذلك وهو في حقيقته أرباح .العملية الزراعية
وهذا لا يوجد له مشابه ومناظر في الأموال الزكوية حيث ان الزكاة كما هو معلوم تؤخذ من جملة المال أصوله وأرباحه في .ليس بدعاً منها الذهب والفضة والمواشي وغيرها والزروع
فكيف يقال ان رب الزرع ليس عليه الا زكاة ما بقي بعد حط .جميع المؤن
-:خلاصة ماذكر في هذا المبحث
أن مشروعية الخصم من هذا النوع مختلف فيها فمنهم من يقول بمشروعيتها وهم قلة ومنهم يقول بعدم مشروعيتها وهم كثرة قال بعدم الخصم هو وما ترجح وظهر لنا مما تقدم أن مذهب من . الأرجح
أن التكاليف التي تراعي وقال بها من ذهب إلي مشروعية هذا .النوع هي كل تكاليف متعلقة بالزرع والثمر
أن كيفية الخصم فيما سقي بالري الصناعي عند القائلين بمشروعية الخصم

6 الشرح الكبير 453/1.
7 حاشية الدسوقي 453/1.

www.highzakats.edu.sd
المعهد العالي لعلوم الزكاة

.تكون بخصم التكاليف أولاً ثم إخراج نصف عشر الباقي
.يعي فإنه كذلك تخصم التكاليف أولاً ثم يخرج عشر الباقيأما الري الطب
وما سقي بري مختلط لا يختلف الحكم فيه كذلك حيث انه يتم فيه خصم التكاليف ثم تخرج الزكاة من الباقي
. بحسب ما هو مقرر في المذاهب في هذا النوع
وهذه النقاط كلها مبنية علي افتراض القول بمشروعية ذكر من ترجيح فإن الخصم في هذا النوع الخصم ولكن كما .ليس بمشروع علي الأرجح
-: خصم التكاليف إن كانت ديناً :المبحث الثاني
مر معنا ما قاله العلماء في خصم التكاليف الزراعية التي أنفقها الزارع علي زرعه من غير استدانة وإستقراض وحتى للديون تكتمل حلقات هذا البحث كان لابد لنا أن نبين هل وبمشيئة الله تعالي سأتناول هذا .الزراعية وغيرها أثر علي مال الزكاة
الديون التي أنفقها علي :أتناول بالدراسة أولاً :الموضوع متبعاً الخطوات الآتية
الديون التي أنفقها علي أهله :زرعه وأثرها علي مقادير الزكاة ثم ثانياً ذاهب العلماء وأدلتهم فيوتأثيرها في مقادير الزكاة مناقشاً لم .الموضعين ثم أرجح في نهاية المطاف ما ظهر أنه الأرجح
:المطلب الأول: الديون التي أنفقها علي زرعه
يصعب هنا التمييز بين هذا النوع من الديون وبين الديون التي أنفقها علي أهله ل في لأن معظم من تناول هذا الموضوع موافقاً للخصم أو مانعاً له لم يفصد الديون ومحل صرفها بل أطلقها ولأن من أطلقها يدخل في إطلاقه بالضرورة الديون التي أنفقها علي زرعه لأنه موضع وفاق بين القائلين بخصم الديون وعليه فسأعتبر هنا كل من قال بخصم الديون قائلاً بخصم الديون الزراعية .فأذكر أقوالهم وأدلتهم هنا
ابه أن الخصم في هذا النوع يعد مشروعاً وأن المذهب الأول: يري أصح للديون الزراعية تأثيراً علي الزكاة فتسقطها إن استغرقت النصاب ويحط ما يقابلها من المال الزكوي ويزكي ما بقي إن لم يستغرق ، والشافعية في رواية []النصاب وهذا ما ذهب إليه الحنفية . [] عندهم ، والحنابلة في الرأي الراجح []مرجوحة عندهم
وينسب إلي بعض الصحابة منهم عثمان بن عفان وعبد الله بن عمر وعبد الله بن عباس رضي الله عنهم أجمعين وإلي بعض التابعين ومنهم : طاوس ، وعطاء والزهري وابن سيرين . [] والثوري ومن تابعي التابعين الليث بن سعد وغيرهم

---

8 انظر الهداية وشرحها النيابة 354/3.

9 انظر المجموع للنووي 308/5.

10 أنظر المغني 634/2 وكشاف القناع 218/2.

11 انظر المغني لابن قدامة 634/2 والبناية 354/3 ومجموع الفتاوي لابن تيمية 27/25 و 28.

www.highzakats.edu.sd
المعهد العالي لعلوم الزكاة

ذا أستغرق النصاب الحنفية : يري الحنفية أن الدين إ :أولاً يسقط الزكاة بالكلية و إذا لم يستغرقه يسقط من للزكاة بقدر حصته . ويزكي الباقي وهذا ما صرحوا به في كتبهم قال الميرغاني في الهداية : (من كان عليه دين يحيط بماله فلا زكاة عليه).

ولما كان ظاهر هذه العبارة يدل على أن الدين إذا لم يستغرق وإن ...) :ل فلا يخصم فصل العيني في البناية هذا القول ووضحه قائلاً الما كان ماله أكثر من دينه زكي الفاضل إذا بلغ النصاب (بالفراغ من الحاجة

أدلة الحنفية إستدل الحنفية علي مذهبهم هذا بقولهم : إن القدر المساوي للدين مشغول بحاجة المدين الأصلية وم كالماء الذي يحتاج إليه ليزيل بهفاعتبر في حكم المعد عطشه أو عطش دابته فإنه يقدم على حاجته له للوضوء فيستعمله لدفع حاجته ويتيمم وإنما أصبح في حكم المعدوم لأنه يتيمم مع وجوده .

ولنا أنه مشغول بحاجته الأصلية) :وهذا ما عبر عنه صاحب الهداية بقوله (تحق للعطشفإعتبر معدوماً كالماء المس .

بأن المال مشغول) :وقد علق صاحب البناية على قول صاحب الهداية لأن صاحب المال يحتاج إليه لأجل قضاء) :بحاجته الأصلية قائلاً الدين وقضاءه لا يكون إلا من المال المعين ... وفي المنافع مال المديون مستحق لحاجته وهي حاجة المطالبة والملازمة في الدنيا ، والعذاب في الآخرة . وقد تعين هذا المال والحبس لقضاء هذه الحاجة (. .

بل اعتبر الحنفية احتياجه لهذا المال كاحتياجه لثياب مهنته وخدمته ، ومثل احتياجه للدور التي يسكنها وكل هذه وأمثالها لا تعد من أموال الزكاة فكذلك القدر المساوي للدين من ماله .

:الشافعية : ثانياً

ذهب الشافعية في الرواية المرجعية عندهم إلى ما ذهب إليه الحنفية قال الشيرازي : (فإن كان ما شيه أو غيرها من أموال الزكاة وعليه دين يستغرق أو ينقص النصاب ففيه قولان

---

12 الهداية 354/3.

13 البناية شرح الهداية 354/3.

14 المصدر نفسه 355/3 .

15 المصدر نفسه 355/3.

[5] المصدر نفسه 355/3.

[6] المصدر نفسه 355/3 .

www.highzakats.edu.sd
المعهد العالي لعلوم الزكاة

"قال في القديم " لا تجب الزكاة فيه ... "وقال في الجديد " تجب ([1].

: دليل الشافعية

استدلوا لرواياتهم المرجوحة بقولهم : (... لأن ملكه غير مستقر لأنه ربما أخذه الحاكم لحق الغرماء ([2].

وذكر النووي رحمه الله إن للشافعية ثلاثة أقوال الأولان ما ذكر والثالث أن الدين يمنع زكاة الأموال الباطنة دون الظاهرة [3].

وقالوا أيضاً : لا تجب الزكاة في ملكيته للمال بسبب تسلط المستحق عليه الزكاة لضع عليه (وهو الدائن) [4].

وقالوا أيضاً: إن مستحق الدين تلزمه زكاته فلو وجبت على المدين أيضاً للزم من ذلك تثنية للزكاة وتكرارها في المال الواحد [5].

: ثالثاً: الحنابلة

ومذهب الحنابلة هنا لا يختلف عن مذهب الحنفية في هذه المسألة إلا أن لهم تفصيلات جيدة وقيود معتبرة إذا توفرت لم تجب الزكاة في السائمة ، والحبوب والثمار فروى عن أحمد أن الدين يمنع الزكاة أيضاً فيها قال أحمد في رواية إسحاق بن إبراهيم يبتدئ بالدين فيقضيه ثم ينظر ما بقي بعد إخراج النفقة فيزكي ما بقى ثم قال : وروي انه لا يمنع الزكاة ([6].

إلا أنهم قالوا : أنه لا يقضي دينه من مال الزكاة إلا إذا كان ليس له مال سواه أو كان عنده ولكن مما لا يمكن الإستغناء عنه كمسكنه وكتب العلم ، و خادمه وثيابه ... إلخ ، [7].

اة حتى ولو كان الدين من غيروقالوا بإسقاط الدين للزك جنس المال الزكوي كمال الخراج وما إستقرضه لأجل مؤنة الحصاد والجذاذ قبل تعلق الوجوب بالحبوب والثمار .. [8].

ويلاحظ هنا : أن الحنابلة أسقطوا الزكاة عن من عليه الدين على التفصيل المذكور إذا كان الدين لا لغرض الثمرة وما بدو الصلاح وهو أوان الوجوب أما إذا كانت بعد يتعلق بها بعد بدو الصلاح فلا يسقط الزكاة.

وقبل بدو الصلاح بسقطها سواء أكان لأجل الدراس أو الجداد أو

---

[1] المهذب للشيرازي مطبوع مع المجموع 308/5 .

[2] المصدر نفسه 305/5.

[3] انظر المجموع 309/5 .

[4] أنظر المصدر نفسه 311/5 .

[5] المغنى 634/2 .

[6] أنظر المصدر نفسه 643/2 وكشاف القناع 175/2 .

[7] أنظر كشاق القناع 175/2 ,

www.highzakats.edu.sd
المعهد العالي لطوم الزكاة

. الحصـــاد ، أو إجـــارة متعلقـــة بهـــا ... إلـخ
بـــأن كـــل هـــذه النفقـــات ليســـت مســـبوقة – كما مر – وعللـوا ذلـك بـــالوجوب
مســـبوقة بـــالوجوب لا تســـقط بـــل والقاعـدة عنهـم : أن كـــل نفقـــة ، تحســـب علـــى رب المـــال ويخـــرج الزكـــاة مـــن جميـــع النـــاتج
. [1] . إســـتغرق الـــدين النصـــاب أم لـــم يســـتغرقه
ومعلـوم أن الـدين عنـدهم يؤثـر علـى الزكـاة علـى نحـو مـا ذكـر فـي جميـع الأمـوال الزكويـة .
أو مؤجلاً فيمنع الدين وجوبها في قدرها حالاً كان الدين ...) :قال البهوتي فـــي الأمـــوال الباطنـــة كالإئتمـــان وفيهـــم عـــروض التجـــارة والمعـــدن والأمـــوال الظـــاهرة كالمواشـــي والحبـــوب والثمـــار ، (. [2]
: كيفيـــة الخصـــم عنـــدهم
. أنهم يسقطون من المال الزكوي بقدر الدين ثم يزكي الباقي إن كان نصاباً قنيـــة تبـــاع وقـالوا إذا كـان ليـس معـه مـع المـال الـزكوي إلا عـروض لـــو أفلـــس فإنـــه يجعـــل الـــدين فـــي المـــال الـــزكوي، لأن عـــروض مقـــارب لمـــا ذكـــره الحنفيـــة – كمـــا تـــرى – القنيـــة كملبوســـه وهـــو . وقـالوا مـن كـان بيـده ألـف ولـه علـى ملـئ ألـف وعليـه ديـن ألـف فإنـــه يجعـــل الألـــف الـــذي بيـــده فـــي مقابلـــة مـــا عليـــه فـــلا يزكيـــه . وأمـــا الـــدين فـــيزكي مـــتي مـــا قبضـــه
وإذا كـان معـه مـال مـن جنسـين وعليـه ديـن يقابـل أحـدهما حولـه فـي مقابلـــة مـــا يقضـــي بـــه .
وإن كان من جنس واحد جعله في مقابلة ما لحظ المساكين في جعله في مقابلته تحصيلاً لحظهم . [3]
الحنابلـــة كمـــا فـــي – أمر المذهب عند 0تقريباً –هذا ما استقر عليه كتبهـــم المعتمـــدة الآن . [4]
: هذا المذهب أدلـة
إســـتدل القـــائلون بـــأن الـــدين يســـقط الزكـــاة إذا إســـتغرق النصـــاب ويســـقط منهـــا بقـــدر حصـــته إذا لـــم يســـتغرقه إســـتدل هـؤلاء بعـدة أدلـة . وهـي كلهـا عبـارة عـن آثـار وأقـوال منقولـة عـن علمـــاء الســـلف مـــن الصـــحابة ، والتـــابعين ، وكبـــار الأئمـــة منهـــا : علـــى ســـبيل المثـــال

---

[1] أنظر المصدر نفسه 175/2 .

2 انظر المصدر نفسه 175/2 .

[3] انظر كشاف القناع 176/2 .

[4] كالكشاف ومنتهي الإرادات وغيرهما .

www.highzakats.edu.sd
المعهد العالي لعلوم الزكاة

آدم عن شريك عن الرجل يستأجر أرضاً بيضاء من أرض ما رواه يحي بن قال : يعزل ما عليه من الطعام .العشر بطعام مسمي فيزرعها طعاماً ثم يزكي ما بقي العشر أو نصف العشر ، ثم قال : كما يعزل الرجل ما عليه من الدين ثم يزكي ما بقي من ماله (.)
يزيد انه سمع ما رواه يحي بن آدم بسنده عن السائب بن عثمان بن عفان يقول : (إن هذا شهر زكاتهم فمن كان عليه دين فليقضه وزكوا بقيه أموالكم (.)
ما روى جابر بن زيد عن ابن عباس وابن عمر رضي الله عنهما في الرجل يستقرض فينفق على ثمرته وأهله قال ابن عمر يبدأ بما إستقرض فيقضيه ويزكي ما بقي . وقال ابن : عباس : يقضي ما انفق على الثمرة ثم يزكي ما بقي (.)
ما روي عن سفيان بن سعيد أنه قال فيما أخرجت الأرض الخراج قال (أرفع دينك وخراجك فإن بلغ خمسة أوسق فزكها (الخراج)
وروى عن طاوس أنه قال : (ليس على الرجل زكاة في ماله إذا كان عليه دين يحيط بماله) . وروى عن الحسن مثله (.)
وما روى عن مكحول أنه قال (لا تؤخذ منه الزكاة حتى يقضي دينه ، وما فضل بعد ذلك زكاه إذا كان مما تجب فيه الزكاة (دينه)
وما روى عن بن جريج أنه قال : (قلت لعطاء حرث رجل دينه أكثر من ماله أيؤدي حقه ؟ قال : ما نرى على رجل دين أكثر من لا أصل لماله صدقة في ماشية و ( )
: المذهب الثاني
يرى أصحابه أن الخصم في هذا النوع ليس بمشروع وان الدين لا تأثير له على زكاة الزروع حتى ولو أستغرق جميع النصاب فعليه أن يزكي جمع الخارج. (.)
والشافعية في الرواية الراجحة عندهم وهذا مذهب المالكية وهو أحد أقوال أحمد رضي الله عنهم أجمعين وهو مذهب الأوزاعي .

---

[1] الخريج ص 161 .
[2] تقدم تخريجه قبل قليل .
[3] قال أحمد محمد شاكر في تحقيق كتاب الخراج: إسناده حسن .
[4] الخراج ص 163 .
[5] المصدر نفسه 164 .
[6] رواه أبوعبيدة في الأموال ص 611 .
[7] المحلي لأبن حزم 102/6 .
[8] أنظر الشرح الصغير647/2 .
[9] انظر المجموع النووى 309/5 .
[10] انظر المغنى لأب قدامة 634/2 ومجموع الفتاوي 27/75 و 28 .

www.highzakats.edu.sd
المعهد العالي لعلوم الزكاة

. وهو مذهب عامة أهل الحجاز وعامة أهل العراق

: المالكيـــة :أولاً

يرى المالكية أن الدين لا أثر له على الزكاة سواء إستغرق النصاب أم لم يستغرقه ث، حالاً كان الدين أو مؤجلاً .

ةيقـول الـدردير : (ولا يسـقط الـدين ولـو عينـا زكـاة حـرث وماشـي ومعدن)[1].

ودليلهـم : عللـوا ذلـك بقـولهم : (... إن الزكـاة إنمـا تجـب فـي عيـن المـال وتتعلـق بـه بخـلاف الـذي يجـب فـي الذمـة فـلا تعـارض بينهمـا حـتي يسـقط الـدين الزكـاة (.[2]

: الشـــافعية :ثانياً

سـقط الزكـاةذهـب الشـافعي فـي مذهبـه الجديـد إلـى أن الـدين لا ي وفـي القـديم يسـقطها .

اتن ماشية أو غيرهما من أموال الزكل الشـيرازي : (... فـإن كـاقا وعليـه ديـن يسـتغرقه او ، ينقـص النصـاب : ففيـه قـولان قـال فـي القـديم) لا تجـب الزكـاة (وقـال فـي الجديـد تجـب فيـه الزكـاة (.[3]

دليلهـم : أسـتدل الشـافعية هنـا بمـا إسـتدل بـه المالكيـة وهـو العيـن والـدين يتعلـق بالذمـة فـلاقـولهم : لأن الزكـاة تتعلـق ب يمنـع أحـدهما الآخـر .

وقاسـوا ذلـك علـى إجتمـاع الـدين وأرش الجنايـة فـأن أحـدهما لا يمنـع الآخـر إذا اجتمعـا ، لأن كـل واحـد منهمـا يثبـت بسـبب مختلـف فكـذلك الـدين مـع الزكـاة لمـا إختلـف سـببها لـم يسـقط أحدهما الآخر.[4]

ى وغيره وقد نص النووى على ذلك بعد وهذا القول هو الذي رجحه النوو فالحاصل ان المذهب ...) :أن فصل أقوال المذهب حول هذا الموضوع فقال هو وجوب الزكاة سواء كان المال ظاهراً أم باطناً أم من جنس المال أم غيره.

(قـال أصـحابنا سـواء ديـن آدمـي أو ديـن الله عـز وجـل[5]

ى الزكـاة الحاضـرة مـعوقـد قـاس النـووى الـدين مـع الزكـاة عـل الزكـاة السـابقة الـتي علـى المكلـف ولـم يؤدهـا حـتى حـل الحـول

---

[1] أنظر المغني لأبن قدامة 634/2 .

[2] أنظر الأموال ص 611 .

[3] الشرح الصغير 647/2.

[4] أنظر المصدر تنفسه 647/2.

5 المهذب 308/5 وأنظر المجموع أيضاً 308/5 .

[6] انظر المجموع 308/5 .

[7] انظر مجموع 308/5 .

www.highzakats.edu.sd
المعهد العالي لعلوم الزكاة

. الثـاني فـإن وجـوب أحـدهما لا يسـقط ووجـوب الأخـرى فكـذلك هنـا وكما قاسه أيضاً على وجوب كفارة النذر مع وجوب الزكاة فإن إحداهما لا . [] يسـقط الآخـر فكـذلك هنـا

ممـا تقـدم للشـافعية ونصـه(قـال وقد ذكر صاحب الهداية دليلاً قريباً . [] (الشـافعية تجـب لتحقـق السـبب وهـو ملـك نصـاب كامـل نـام لأن المـديون مالـك لمالـه فـإن ديـن)قال صاحب البناية موضحاً لهذا القول الحـر الصـحيح يجـب فـي ذمتـه ولا تعلـق لـه بمـال ولهـذا يملـك التصـرف فيـه كيـف شـاء ، ثـم الـدين مـع الزكـاة حقـان اختلفـا [](أ ، ومستحقاً وسبباًمحل

فـلان الزكـاة تتعلـق بعيـن المـال والـدين يتعلـق :أما محلاً . بذمـة صـاحب المـال

. فـلأن الزكـاة حـق الله والـدين حـق العبـد :وأما مستحقاً

فـلان سـبب وجـوب الزكـاة ملـك نصـاب . كامـل تـام :وأما سبباً . وسـبب الـدين تعلـق حـق الغـير بـه

: ةمـذهب الحنابـل :ثالثاً

ذهب الحنابلة في الرواية المرجوحة عندهم أن الدين لا يمنع الزكاة مطلقاً . وهـذه هـي الروايـة الثانيـة لأحمـد رحمـه الله

قـال ابـن قدامـة بعـد أن ذكـر الروايـة الراجحـة عـن أحمـد (... وروى . [] (انـه لا يمنـع الزكـاة فيهـا وهـو قـول مالـك والأوزاعـي

: أدلـة الحنابلـة

ة هنـا هـي نفـس الأدلـة الـتي قـدمناها عـن المالكيـةأدلـة الحنابـل والشـافعية ويمكـن أن يسـتدل لهـم ممـا سـيأتي مـن أدلـة عامـة لهـذا . المذهب

: الظاهريـة :رابعاً

ذهب الظاهرية وعلى رأسهم ابن حزم إلي القول بعدم إسقاط الديون للزكاة أم لـم مطلقاً سواء أكانت الأموال ظاهرة أم باطنة أستغرق الدين ماله . يسـتغرقه اسـتلف لأجـل زرعـه أم لغـيره

وهـذا مـا نـص عليـه ابـن حـزم بوضـوح عنـدما قـال / (لا يجـوز أن يعـد الـذي لـه الـزرع أو التمـر مـا انفـق فـي حـرث ، أو حصـاد ، او جمـع أو درس ، أو تزبيـل ، أو جـذاذ ، أو حفـر أو غـير ذلـك فـي فيسـقطه عـن الزكـاة وسـواء تـداين فـي ذلـك أم لـم يتـداين (ذلـك أتـت النفقـة علـى الجميـع قيمـة الـزرع أو الثمـر أو لـم تـأت

---

[1] انظر مجموع 308/5 .

[2] الهداية 354/3 .

[3] البناية 355/3 .

[4] المغنى 634/2 .

www.highzakats.edu.sd المعهد العالي لعلوم الزكاة

.

وعنده مال تجب في – كما ذكرنا - من كان عليه دين) :وقال أيضاً مثله الزكاة سواء أكان اكثر من الدين الذي عليه : أو مثله أو أقل منه ، من جنسه كان أو من غير جنسه فإنه يزكي ما عنده ولا ؟ الدين الذي عليه بشئ من زكاة ما بيده .) يسقط من أجل إسقاط الدين زكاة ما بيد المدين لم يأت به قرآن) :وقال أيضاً ولا سنة ، صحيحة ولا سقيمة ، ولا إجماع ، بل قد جاءت السنن ، الصحاح بإيجاب الزكاة في المواشي والحب والتمر ، والذهب .(دين عليه والفضة بغير تخصيص من عليه دين ممن لا

: أدلة هذا المذهب

إستدل القائلون بعدم تأثير الديون على الزكاة بأدلة هي عبارة عن آثار ونقول مأثورة عن السلف تؤيد ما ذهبوا إليه : ومن ذلك

يعني – ما روي عن عمر رضي الله عنه أنه قال : (إذا حلت . ه(فأحسب دينك وما عندك وأجمع ذلك جميعا ثم زك – الزكاة قال رجل لعمر يجئ إبان صدقتى فأبادر إلى :عن الحارث بن هشام قال قال لا تبادر بها وأحسب دينك وما .الصدقة فأنفق على أهلي وأقضي ديني . (عليك وزك جميعاً

روي يحي بن آدم بسنده عن يونس أنه يسأل الزهري عن الرجل لا :قال يستلف على حائطه وحرثه ما يحيط بما تخرج أرضه ف نعلم في السنة أن يترك حرثاً ، أو ثمرة رجلٌ عليه فيه دين فلا يزكي ولكنه . (.يزكي وعليه دينه

: وروي بسنده أيضاً عن إبن سيرين قوله

(كانوا لا يرصدون الثمار في الدين)

ما نسبه أبو عبيد لأهل الحجاز والعراق وهو قوله : (فالذي ل أهل الحجاز وعامة أهل العراق أن الدين لا عليه الناس اليوم من قو يقاس به رجل مما تخرج الأرض خاصة ولكن يؤخذ منه صدقة أرضه وإن كان عليه دين يحيط بثمره وزعه وهو قول الأوزاعي أيضاً .) [8]

---

[1] المحلي 258/5.

2 المصدر نفسه 101/6 .

[3] المصدر نفسه 102/6 .

[4] رواه إبن حزم بسنده عن جابر عبد الملك عن عمر رضي الله 100/6 .

[5] رواه ابن حزم بسند عنه 100/6 .

[6] أنظر الخراج ص 163 والاموال لأي عبيد ص 610 .

[7] الخراج ص 163 .

[8] الأموال ص 611 .

www.highzakats.edu.sd المعهد العالي لعلوم الزكاة

المطلب الثاني :

الديون التي أنفقها على نفسه وأهله:

هذا النوع من الديون لا تعلق له بالزكاة بل عبارة عن مال استدانه لسد حاجته وحاجة من يعول فيما يتعلق بالمأكل والمشرب ، أو المسكن ، أو المركب ، أو الخدمة ... إلخ فهل لهذا النوع من الديون أثر على مال الزكاة بحيث يسقطها إذا إستغرق النصاب أو ينقصها إذا لم ستغرق النصاب ؟

وهنا لا بد من القول بأن أكثر العلماء القائلين بأن الدين يؤثر على الزكاة اطلقوا ولم يقيدوا الدين بكونه أنفقه على زرعه أو على أهله وهناك قلة من العلماء قيدت ذلك وقد مر معنا ذلك وممن نقل عنه التقييد الإمام أحمد رضي الله عنه عندما رجح قول إبن عباس وإستبعد النفقة على الأهل . إلا أن الحنابلة من بعده أطلقوا الديون ولم يقيدوها كما قيدها هو بل عندهم – كما مر - أن الديون عندهم لا تخصم إذا كانت على الثمرة بعد تعلق الوجوب بها.

وعلى هذا فإنه يمكن نسبة هذا المذهب إلى عبد الله ابن عباس من الصحابة وأحمد رضي الله عنه في الرواية التي مال إليها ورجحها كما في المغني : (وروي عن أحمد أنه قد أختلف ابن عمر وابن عباس فقال ابن عمر يخرج ما إستدان او أنفق على ثمرته وأهله ، : ويزكي ما بقي ، وقال الآخر : يخرج ما استدان على ثمرته خاصة ويزكي ما بقي وإليه أذهب أن لا يزكي ما أنفق على ثمرته خاصة ويزكي ما بقي) [1].

دليل هذا المذهب :

إستدل أصحاب هذا المذهب بما روي عن ابن عباس أنه يوجب الزكاة مع الدين الذي أنفقه علي نفسه وأهله ولا يوجبها مع الدين الذي أنفقه على ثمرته [2] . وتعليل ذلك : لأن ما أنفق على زرعه يعتبر من

---

[1] المغني 2 / 634 .

[2] تقدم هذه الرواية في أكثر من موضع وقلنا هناك أن العلامة أحمد محمد شاكر قد صححها .

www.highzakats.edu.sd المعهد العالي لعلوم الزكاة

مؤنة الزرع فيؤثر في النصاب وما انفق على أهله يعتبر خارجاً عن مؤنة الزرع فلا يؤثر في النصاب [1] .

المقارنة والترجيح :

بعد الفراغ من إستعراض الأقوال والمذاهب والأدلة في هذه المسألة موضوع المبحث بمطلبيه يمكن أن نوازن ونقارن بين هذه الأقوال والمذاهب والأدلة .

ولا شك أن الترجيح بينهما ليس بالأمر السهل ذلك لأن أدلة كل طرف وخاصة ما يتعلق منها بالخلاف الجوهري (أي حط المؤن وعدم حطها) تعتبر أدلة قوية ولكن لا بأس من أن نلتمس أوجه التوفيق هنا وهناك حتى نتوصل إلى الأوفق منها .

ومعلوم لدى العلماء : أن إعمال الأدلة جميعاً أولي من إعمال بعضها وإهمال الأخري . وإعمال بعضها وإهمال الأخري أولى من إهمالها ميعاً.

وعليه فإذا وجد الباحث في مثل هذه الأدلة التي قوى مدركها سبيلاً للتوفيق والجمع بينهما لكان ذلك أوفق وأحسن وأقرب لمقاصد الشرع وعليه يمكننا أن نستخلص مما تقدم النقاط الآتية :

إن معظم الذين قالوا : إن الدين يؤثر على الزكاة فيسقطها بالكلية إذا أستغرق النصاب أو يسقط ما يقابله إذا لم يستغرق اطلقوا الدين ولم يقيدوا بكونه أنفق على الزرع أو على النفس والأهل .

إن قلة من الذين قالوا بسقوطها على نحو ما ذكر هم الذين صرحوا بعدم تأثير الدين الذي أنفقه على أهله وإن الذي يؤثر هو الذي أنفقه على زرعه .

إن من قال بسقوط الزكاة بالدين الذي أنفقه على أهله هم بالضرورة قائلون بسقطوها بالدين الذي أنفقه على زرعه .

---

[1] أنظر المغني لأبن قدامة 634/2 .

www.highzakats.edu.sd
المعهد العالي لعلوم الزكاة

أن المفتي به عند الحنابلة والذي سارت عليه كتب المذهب المعتمدة الآن أن الدين الذي أنفقه على زرعه يؤثر على الزكاة إذا كان قبل وجوب الزكاة في الحب والثمر وإلا فلا مع أن ما ذهب إليه إمام المذهب ورجحه كما مر : أن الدين الذي يؤثر على الزكاة هو الذي أنفقه على الزرع فقط . وهذا في ظاهره يخالف ما يذكره علماء المذهب في كتبهم المعتمدة من وجهين .

الأول : أنهم أطلقوا الديون ولم يقيدوها بما قيده بها الإمام بل ظاهر عباراتهم – كما مر – تدل على خلاف ذلك .

الثاني: أنهم نصوا على أن ما أنفقه من ديون مقابل الثمار والحبوب بعد تعلق الوجوب بها لا يحط من المال بل يحسب معه ويخرج الزكاة من الجميع .

* وهذا يصادم ظاهره تقييد الإمام أحمد للديون بكونها مما أنفقها على ثمرته وحبه .

فهل يحمل إطلاق الإمام أحمد رحمه على تقييد هؤلاء فيقال: إن المقصود : إن الدين يسقط الزكاة إذا كان قبل وجوب الزكاة فإذا أمكن ذلك لم يكن بين ما ذكر مقيداً عند علماء المذهب وما ذكر مطلقاً عند الإمام تعارض وهذا ما ذهب إليه البهوتي عند ما قر ما أطلقه صاحب الإقناع (وحتى ما استدانه لمؤنة حصاد وجذاذ ودباس) [1] ، يعني بذلك أنه يؤثر في الزكاة أيضاً قال البهوتي مقيداً لها:(فينبغي حمل ذلك على استدانته لذلك قبل وجوب الزكاة في الزرع والثمر وإلا فلا.. ثم قال:قال في الفروع في باب الزكاة في الزروع و الثمر ولا ينقص النصاب بمؤنة حصاد ودباس وغيرهما منه لسبقه الوجوب .)[2].

---

[1] كشاف القناع 176/2 الإقناع مطبوع ضمن شرحه كشاف القناع عن متن الإقناع 176/2 .

www.highzakats.edu.sd المعهد العالي لعلوم الزكاة

وهذه العلة أعني (سبق الوجوب للنفقة) وأنها تمنع سقوط الدين ذكرها المالكية (1) والشافعية أيضاً (2) وقد قدمنا ذلك مفصلاً عنهم .

وهنا يرد تساؤل منطقي وهو : هل يعتبر هذا القيد شرطاً في إسقاط الديون فيقال : كل دين على الحب أو الثمار بعد تعلق الوجوب بها لا يحسب لصاحب المال بل يحسب عليه ويزكي جميع الخارج ، أو لا يعتبر شرطاً ، فإذا اعتبرنا هذا الشرط نكون قد جعلنا ما ورد عن علماء الحنابلة وغيرهم وما نقل عن الإمام أحمد مذهباً واحداً في هذه الجزئية من المسألة .

وهذا ما ظهر لي في هذه المسألة والله أعلم . وإذا تم لنا ذلك ينحصر الخلاف حينئذ بين ما رجحه الإمام من تقييد للنفقة بكونها على زرعه وثمره فقط وبين إطلاق علماء المذهب لها بكونها على الزرع وغيره حتى أنهم – كما مر- ادخلوا دين الخراج وأرش الجناية ونحوها [1] .

وهذا الإطلاق إذا سرنا عليه معهم تقف في وجهنا أدلة الجمهور المانعين لإسقاط الزكاة بالديون مطلقاً وهي أدلة قوية كما رأينا . وما نقل من نقول عن بعض السلف من إطلاق الدين المسقط لزكاة وعدم تقييده بكونه مما أنفق على الزرع يمكن تقييده بقول من قيد من الأئمة خاصة وأن هذا التقييد ورد عن أحد الأئمة الأربعة وهو الإمام احمد رحمه الله وروي قبل ذلك عن ابن عباس رضي الله عنهما.

وبعد كل ما تقدم تنحصر جميع الأقوال في هذا المبحث في ثلاثة أقوال تمثل طرفين ووسط .

أما الطرفان . فطرف منع إسقاط الديون ، كل الديون ، للزكاة حتى ولو استغرق الدين النصاب فهذا مع أنه صدر عن علماء إجلاء وأئمة عظام إلا أنه إذا رددناه إلى روح الشرع وحكمته ومقصده العام الذي يدعو إلى رفع الحرج والمشقة والعنت وجلب المصالح ودرء المفاسد نجده لا يستقيم على إطلاقه .

---

[1] أنظر لكشاف القناع 176/2 .

www.highzakats.edu.sd
المعهد العالي لعلوم الزكاة

أما الطرف الثاني فهو الذي أطلق الديون المسقطة للزكاة ولم يقيدها بكونها لأجل الزرع وما يتعلق به وهذا أيضاً إذا سرنا عليه مع أصحابه فاربما يفضي بنا إلى تعطيل هذه الشعيرة العظيمة وخاصة عند فساد الناس.

وهذا ما ذكره بالنص من أعترض على هذا المذهب حين قالوا : إن المال الذي وجبت فيه الزكاة ماثل حاضر فهو ظاهر والدين المدعي في الذمة خاف وقد لا يكون صادقاً فيه .

فهو كما قال أبو عبيد رحمه الله : (كرجل وجبت عليه حقوق لقوم فادعي المخرج منها وأداءها إليهم فلا يصدق علي ذلك .)[1]

ولكن إذا لم نعتبر دعواه مطلقاً ورددناه بالكلية نقع في محظور آخر وهو إيقاع للحرج والمشقة عليه .

فلم يبق إلاّ المذهب الوسط الذي يعتبر الديون ما كان لأجل الزرع فقط مع القيود للشروط والضوابط التي ستأتي لاحقاً وهذا ما ذهب إليه الإمام الجليل أبو عبيد القاسم بن سلام حيث رجح هذا المذهب الوسط الجامع والموفق بين هذه الآراء مع اشتراطه لبعض الشروط حين يقول بعد ذكره للمذهبين المتقدمين : (والذي عندنا في ذلك الأخذ بالمذهبين جميعاً في الإسقاط والإيجاب وإن كانا في الظاهر مختلفين فنقول : إذا كان الدين صحيحا قد علم أنه علي رب الأرض فإنه لا صدقة عليه فيها ولكنها تسقط عنه لدينه كما قال ابن عمر وطاؤوس ومكحول وعطاء . ومع قولهم أيضا إنه موافق لا تباع السنة ألا تري أن الرسول (ص) إنما سن أن تؤخذ الصدقة من الأغنياء فترد علي الفقراء وهذا الذي عليه دين يحيط بماله ولا مال له وهو من أهل الصدقة فكيف تؤخذ منه الصدقة وهو من أهل الصدقة ؟ أم كيف يجوز أن يكون غنياً فقيراً في حال واحدة ؟ ومع هذا

---

(1) الأموال ص613 .

[2] المصدر نفسه ص612 .

www.highzakats.edu.sd
المعهد العالي لعلوم الزكاة

فإنه من الغارمين أحد الأصناف الثمانية فقد استوجبها من جهتين)[2]

إلاّ أنه رحمه الله ورضي عنه ، قيد قوله هذا بقيد قوي حين قال : (فهذا القول فيه إذا علمت صحة دينه ، وأن كان ذلك لا يعلم الا بقوله لم تقبل دعواه وأخذت منه الصدقة من الزرع والماشية جميعاً كقول ابن سيرين وابن شهاب والاوزاعي ومالك ومن قال به من أهل العراق)[3] ثم بين بعد ذلك وجاهة قول من لا يعتبر الديون مطلقا فقال : (ومع قولهم أيضا إنك إذا صرت إلي النظر وجدته علي ما ذهبوا إليه لأن صدقة الزرع والماشية حق واجب ظاهر قد لزم صاحبه ، والدين الذي عليه يدعيه باطن ، لا يدري لعل فيه مبطل فليس بمقبول منه إنما هذا كرجل وجبت عليه حقوق لقوم فادعي المخرج منها وأداءها إليهم فلا يصدق علي ذلك)[1]

ومن هذا يتبين أن الإمام الجليل جمع بين محاسن القولين فلم يسقط الزكاة بالدين مطلقا ولم يمنع إسقاطها مطلقاً كما أنه لم يقل بتصديق مدعي الدين مطلقاً ولا بتكذيبه مطلقاً ، بل اشترط في الديون أن تكون مستغرقة للمال الزكوي ولا مال له سواه يمكنه أن يجعلها فيه .

واشترط في مدعي الدين أن يكون دينه قد علم مسبقاً ولا يعتمد فيه علي دعواه بعد وجوب الحق في المال .

وواضح من كلام هذا الإمام الجليل أنه يجعل وجوب الزكاة في جميع الخارج هي الأصل وأنه هو الذي ينبغي أن يصار إليه في جميع الأموال وأن ما ذكره في شأن من عليه دين وفق الشروط والضوابط المذكورة إنما هو استثناء فلا يلجأ إليه الا عند العلم بصدق دعوى من يدعيه حيث اشترط في ذلك العلم بصحة دينه .

وبعد هذا يمكننا أن نرجح مطمئنين هذا الرأي للإمام الجليل والذي يجمع

---

[3] المصدر نفسه ص 613 .

[1] المصدر نفسه ص613 .

www.highzakats.edu.sd
المعهد العالي لعلوم الزكاة

بين محاسن ما تقدم من مذاهب كما أسلفنا وعلي هذا فإذا اعتمد هذا القول من قبل القائمين علي أمر الزكاة فمن الممكن أن يحكموا الإجراءات الضابطة ووسائل الإثبات المقنعة حتى يستوثقوا من صحة دعوى من يدعي مثل هذه الدعاوى . كالبينة واليمين مع ما يطلب منه من مستندات معدة مسبقاً ومعتمدة من جهات الاختصاص بالمؤسسة المشرفة علي الزكاة وأن لا يترك ذلك فقط لتوثيق الجهات الدائنة فقط .

وفيما عدا ذلك يصار إلي الظاهر ولا تقبل دعواه .

شروط العمل بهذا القول الراجح :

من خلال ما تقدم من قيود وضوابط متعلقة بهذا القول يمكننا أن نلخص هذه الشروط في الآتي :-

1- أن يكون الدين لأجل الزرع ومؤنته

2- أن لا يكون قد استدانه لأجل الحب أو الثمر بعد نجاحه وتعلق الوجوب به لأن ذلك إنما تم بعد سبق الوجوب ولأن ذلك لازم وواجب علي صاحب المال كمؤونة حراسة الماشية وعلفها وسعيها وعلاجها ..... الخ فهذا كله بالاتفاق علي صاحب المال ولا يخصم من الزكاة وكذلك هنا .

3- أن يستغرق الدين جميع النصاب أو ينقصه .

أن لا يكون له مال غيره فاضل عن حاجاته الأساسية فإذا كان له مال غيره جعل الدين فيه وأخرج الزكاة من كامل المال .

أن يثبت ذلك بإجراءات صحيحة وفق مستندات متفق عليها مسبقاً تؤدي إلي غلبه الظن بصدق دعواه .

وفيما عدا ذلك ومن غير توفر جميع هذه الشروط لا تقبل دعواه ولا يعتبر هذا الدين مسقطاً بل تجب عليه الزكاة في جميع ماله .

هذا ما ظهر لي وبان في هذا الموضوع فإن كنت قد وفقت فيه فالحمد لله وأن كانت الأخرى فنسأل الله المغفرة والعفو وفي الحالتين المثوبة والأجر .

خلاصة ما ذكر في هذا البحث :

www.highzakats.edu.sd
المعهد العالي لعلوم الزكاة

1- أن مشروعية الخصم في هذا النوع بقسميه الديون الزراعية و المعاشية اختلف العلماء فيه وقد ذكرنا مذاهبهم وأدلتهم وخلصنا فيها لما يأتي :

أ- أما بالنسبة للديون التي أنفقها علي زرعه تـرجح لنـا أنهـا ليسـت مشروعة الا في حالة ما إذا أحاط الدين بماله أو انقص الدين نصابه ولم يكن له مال سوى مال الزكاة حتى يجعل الدين فيه مع قيـود وشـروط أخري بيناها هناك

ب- بالنسبة للديون التي أنفقها علي معاشـه فقـد أختلـف العلمـاء فـي مشروعيتها ولقد رجحنا أنها ليست بمشروعة ,

2-بالنسبة لكيفية الخصم فإنها في الموضعين لا تختلف عمـا سـبق فـي المبحث الأول حيث إن القائلين بالخصم يسقطون الديون أولاً ثـم يزكـون الباقي حسب أنواع السقيا المختلفة .

www.highzakats.edu.sd
المعهد العالي لعلوم الزكاة

المبحث الثالث

كيفية الخصم عند اجتماع الدين والتكاليف

مشروعية الخصم في هذا النوع :

هذه المسألة لم يتناولها العلماء قديماً كمفردة حتى تناقش نقاشاً فقهيـا إلا أنهم وأن كانوا لم يذكروا أحكام هذه الجزئية بخصوصها فإنه يمكن أن تؤخذ أحكامها من خلال ما تقدم علماً بأن خصم الدين لا يجتمع مع خصم التكاليف إلا عند من يقول بمشروعيه الخصم في الموضعين معاً

وبما أننا رجحنا فيما سبق عدم مشروعية خصم التكاليف من غيـر الديون فإنه من باب أولي لا تكون مشروعة مع الديون كما أننا لم نـرجح مشروعية خصم الديون إلا وفق الشروط المذكورة ولكن مع افتراض أنهـا مشروعة وأنها يمكن أن تجتمع مع الديون فإنه يمكن أن يقال يجـب أولاً: خصمها معاً ثم تزكية ما تبقي فإن كان قد سقي الزرع بمؤونة فـالمطلوب نصف عشر ما تبقي بعد خصم الديون والنفقات وأن سـقي سـقيا طبيعيـة فالمطلوب فيه عشر ما تبقي .

وما قلناه أشبه بالتخريج علي مقتضى ما ذكر في الموضعين ولكن – كما ذكر آنفا – فإنني لم أجد من تكلم في هذه المسألة علي هذا النحو .

والله أعلم

www.highzakats.edu.sd
المعهد العالي لطوم الزكاة

قائمة المصادر والمراجع

1- القرآن الكريم

2- الأموال لأبي عبيد القاسم بن سلام
دار الفكر لبنان 1408هـ 1988م

3- الخراج : ليحيي بن آدم القرشي
دار المعرفة بيروت لبنان

4- البيان والتحصيل ، للقاضي أبي الوليد بن رشد الجد تحقيق : سعيد أعراب ، دار الغرب الإسلامي 1404هـ –1984م

5- الشرح الصغير علي أقرب المسالك لأبي البركات أحمد بن محمد الدردير تخريج وتحقيق الدكتور /مصطفي كمال وصفي –
دار المعارف 1981م

6- شرح فتح القدير علي الهداية للكمال بن الهمام ومعه شرح العناية وحاشية سعدي جلبي .
مصطفي البابى الحلبي وشركاه 1389هـ 1970 م

7- الشرح الكبير لأبي البركات أحمد بن محمد الدردير
دار الفكر للطباعة والنشر

8- عارضة الأحوذى شرح سنن الترمذى ، لأبي بكر بن العربي المـالكي
دار الفكر بيروت لبنان

9- فقه الزكاة للدكتور يوسف القرضاوى
مؤسسة الرسالة بيروت طبعة 18-1409هـ 1998م

10- كشاف القناع عن متن الإقناع لمنصور بن يونس البهوتي
عالم الكتب :1403هـ –1983 م

11- مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ترتيب عبد الرحمن بن محمد النجدي وابنه محمد دار العربية للطباعة والنشر 1398هـ

12- المجموع شرح المهذب للإمام أبي زكريا يحيي بن شرف النووي

www.highzakats.edu.sd
المعهد العالي لعلوم الزكاة

تحقيق الدكتور /محمود مطرجى –دار الفكر بيـروت 1417هـ ـ - 1996م
13- المحلي لأبي محمد بن علي بن احمد بن سعيد ، ابن حزم الظاهري تحقيق :
احمد محمد شاكر دار الآفاق الحديثة –لجنة أحياء التراث الإسلامي
14- المغني شرح مختصر الخرقي لعبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسى
دار الفكر 1414هـ –1994م
15- الهداية وشرحها البناية للمرغناني الحنفي ، وللعلامة العيني
دار الفكر 1411هـ –1980م

www.highzakats.edu.sd
المعهد العالي لطوم الزكاة

المحور الأول

الجباية (الإشكالات والمستجدات)

تكاليف الإنتاج الزراعي وأثرها على الزكاة

د.العبيد معاذ الشيخ

بسم الله الرحمن الرحيم

تكاليف الإنتاج الزراعي وأثرها على الزكاة

د. العبيد معاذ

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونعوذ بالله من شرور أنفسنا من يهـده الله فهو المهتدي ومن يضلل فلن تجد له ولياً مرشداً وصلي الله على سـيدنا محمد صلي الله عليه وسلم الذي تركنا على المحجة البيضاء ليهلها كنهارها لا يزيغ عنها إلا هالك ومما بلغه صلي الله عليه وسلم فرض الله على عبادة الزكاة التي جعلها على الأغنياء تدفع للفقراء حقاً لهم ليس منةً وقسـم جـل وعلا ذلك الحق بنفسه وقام رسول الله صلي الله عليه وسلم بذلك حق قيام .

وقد من الله على السودان بأن قام ديوان الزكاة بجمع الأموال وصرفها

على مستحقيها ، وفي ذلك زكاة الزروع ولما كانت الزراعة الحديثة

أصبحت تختلف عن الزراعة التقليدية المعهودة حيث تحتاج إلي تمويل

واثمده وعمالة زائد لتحقيق إنتاجا عالياً فما حكم هذه التكاليف وهل لها

أثر على مقادير الزكاة أم لا .

تعرض لأقوال العلماء في ذلك بناء على قوله تعالي (فاسـألوا أهـل الذكر إن كنتم لا تعلمون).

اتفق الفقهاء على أن المقدار الواجب في زكاة الزروع والثمار العشر أو نصف العشر أخذاً من قوله صلى الله عليه وسلم من حديث ابـن عمـر (فيما سقت السماء والعيون أو كان عثرياً العشر وفيما سقي بالنضح نصف

www.highzakats.edu.sd
المعهد العالي لعلوم الزكاة

العشر) ، وكذلك حديث جابر وهو قوله لي الله عليه وسـلم (فيمـا سـقته الأنهار والغيم العشور وفيما سقي بالسانية نصف العشر) نلاحظ مـن هـذه الأحاديث التفريق بين ما سقي بجهد وتعب نصف العشر وما سقي بغير ذلك ففيه العشر فهل لهذا التعريف من أثر على أصحاب المزارع الذين ينفقـون على مزارعهم وثمارهم بغية تحسينها وزيادة الناتج من أسمدة ورش وبذور محسنة وما قد ينشأ عن ذلك من ديون على المزارعين .

حكم النفقة على الزروع :

مذهب الأحناف :

يرى الأصناف العشر المأخوذ للزكاة مؤونه الأرض النامية لان كل ما

تخرجه الأرض ففيه الزكاة بناءاً على قوله تعالي : (وآتوا حقه يوم

حصاده) . يتناول كل ما اخرج من الأرض واللفظ العام يعمل به على

عمومة وعليه فلا يرون للتكاليف الزراعية اثر على مقادير الزكاة .

قال في نصب الراية (وكل شئ أخرجته الأرض مما فيـه العشـر لا يحتسب فيه أجره العمال ونفقة البقر) وما يقـوم مقـام البقـر الآن الآلات الزراعية كلها ، ذلك لأن النبي صلي اله عليه وسلم حكم بتفاوت المؤونـة كما في الحديث (ما سقت السماء والعيون أو كان عثرياً العشر ومـا سـقي بالنضح نصف العشر) لأن ما خفت مؤنته وعمـت منفعتـه كـان اجمـل للمساواة فأوجب فيه العشر توسعة للفقراء وجعل فيما كثرت مؤنته نصـف العشرة رفقاً بأهل الأموال .

مذهب المالكية : قولان في ذلك

القول المشهور في المذهب يعتبر التكاليف الزراعية على المزارع قال في المدونة أنه يخرج زكاة الثمار والماشية قال قلت له : أي لمالك فما فوق

www.highzakats.edu.sd
المعهد العالي لعلوم الزكاة

ما بين الماشية والثمار وبين الدنانير والدراهم في زكاة ؟ فقال لأن السـنة إنما جاءت في الإضمار وهو المال المحبوس في العين ويقبل منهم قـولهم في العين ، فلو كانت الماشية والثمار لرجل وعليه دين يستغرق ماشية مثلها أو ثمار مثلها أو غير ذلك لم يمنعه ذلك من أن يـؤدى زكـاة ماشـيته أو ثماره.

القول الثاني لابن العربي المالكي وابن رشد قال ابـن العربـي فـي عارضة الأحوذي بشرح الترمزى : (أن النفقات التي تنفق على الزروع أو الثمار تحسب وتخرج من هذه الزروع أو الثمار وتؤخذ الزكاة من الباقي إذا بلغت نصاباً) ، قال ابن العربي وكذلك اختلفت قـول علمائنـا هـل نحـط المؤونة من المال وحينئذ تجب الزكاة يعنى في الباقي أو تكون مؤونة المال وخدمته حتى يصير حاصلاً في حصة رب المال وتؤخذ الزكاة من الـرأس – يعنى من أصل المحصول – والصحيح أنها محسوبة وأن الباقي هو الذي يؤخذ عشرة .

مذهب الشافعية :

ذهب الشافعية إلي أنه يذكي ما ينتج من الأرض وأن الإنفاق على رب الزروع قال الشافي في الأم (وكذلك إن كان عليه ديـن أخـذت الصـدقة وقضي دينه منها ومما بقي من ماله) بمعنى أنه يخرج الزكـاة وإن كانـت عليه ديون يقضي من أمواله ديونه والأصل في ذلك النظـر للمؤونـة أى مؤونة الأرض ، قال البجير من شرحه على الخطب (والمعني فـي كثـرة المؤونة وخفضها كما في المعلوفة والسمانية والتنظير فـي مطلـق خفـة المؤونة وكثرتها وإن كانت المعلوفة لا زكاة فيها) هذا بناء علـى قاعـدتهم عدم الزكاة في المعلوفة ولكن تبقي المؤونة حق الأرض وهو الزكـاة دون النظر إلي الإنفاق على الزروع والثمار .

www.highzakats.edu.sd
المعهد العالي لعلوم الزكاة

مذهب الحنابلة :

يرى الحنابلة أيضاً بعدم تأثير النفقات على الزروع في الزكـاة بنـاء على أن الأصل الزكاة دون النظر إلي المصروفات عليه إلا في حالة الدين لأن التفريق بين ما سقي بجهد وما سقي بدون جهد في المقدار منصـوص عليه ويبقي به العمل على هذا .

مذهب الزيدية :

ذهب الزيدية إلي عدم اعتبار الإنفاق على الزروع والثمار قال فـي البحر الزخار (والفرض عشر ما أخرجت الأرض إلا المسني فنصه إجماعاً لقوله صلي الله عليه وسلم) (فما سقت السماء العشر الخبر ولا حكم لكثرة المؤونة) . هذه أشهر الأقوال عن الأئمة الأعلام وخلاصة أقـوالهم أنهـم متفقون على أن المقدار الواجب في زكاة الزروع والثمار هـو العشـر أو نصف العشر أخذاً بالأحاديث الواردة في ذلك وهي التي بينت نـص الآيـة (وآتوا حقه يوم حصاده) فالجهد قدر واعتبره الشارع في الذي سقي بجهده ، فهل يقاس عليه الجهد والإنفاق كان أصله عدم المشقة فهل يؤثر ذلك .

نجد أهل المذاهب الأربعة وجمهور العلماء مهم يـرون عـدم تـأثير النفقات لأن النبي صلى الله عليه وسلم ابتداء ميز بين النوعين فلا ينظر بعد ذلك للتمايز

والإصرار عدم اعتبار التفريق لا أثر له وهو إهمال للـنص وعـدم العمل به ، وإذا نظرنا إلى العلة في هذا التمايز وجدنا الشارع الحكيم سكت عن النفقات فلم يأت نص باعتبارها ولا نص بإلغائها فبقي الحكـم علـي عمومة ويجري التفريق المذكور وهو عدم اعتبار النفقات ، لان الشارع قد حسم هذه المسالة بالتفريق المذكور وان أشكل الأنفاق عبئا علي المـزارع لكنه يعفي في مقابل الناتج وهو أنفاق في محله وقد راعـاه الشـارع فـي المقدار الواجب .

www.highzakats.edu.sd
المعهد العالي لعلوم الزكاة

مذهب ابن العربي المالي :

يري أن النفقات علي الزروع والثمار تحسب وتخرج من الـ زروع والثمار وتؤخذ الزكاة من الباقي اذا بلغ النصاب ، يري ابن العربي الجهد له اثر في مقدار الزكاة للجهد والتفت إليه الشارع فهو عله متـي وجـدت وجد الجهد .

تأثير الديون علي الزكاة :

اختلف الفقهاء في مدي تأثير الديون علي الزكاة علي ثلاث مذاهب.

المذهب الأول :

ذهب الأحناف والشافعية والحنابلة في قول لهم إلى عدم تأثير الـ دين علي المقدار الواجب في الزكاة بناء علي القاعدة العامة في الإطلاق الوارد علي الزكاة دون النظر إلى الدين لان الزكاة مؤونة الأرض ، قال أبو عبيد هذا القول عليه عامة أهل العراق وهو أهل الحجاز عليه أن تخرج الزكـاة حتى لو أحاط الدين بثمره وزرعة وذلك بناء علي العموم الوارد في نـص الآية (وآتوا حقه يوم حصاده) والعموم في الحديث .

(ما سقت السماء .....الخ) .

المذهب الثاني :

وذهب احمد والثوري ومكحول أن للدين تأثير في مقدار الزكاة فيدفع الدين ثم يخرج من الباقي الزكاة وهو قول ابن عباس رضي الله عنه كمـا نقله أبو عبيد عن جابر بن زيد قال : في الرجل يستدين فينفق علـي أهلـه وارضه ، قال . قال ابن عباس يقض ما انفق علي أرضه ثم يخرج الزكاة . وذلك بناء علي أن الدين مانع من موانع الزكاة وهو شرط عام يعمل بـه . وذهب ابن عمر رضي الله عنهما أن الرجل اذا استدان وانفق علـي نفسـه وارضه فانه يقض الأنفاق علي النفس والأرض أولا ما بقي يخـرج منـه الزكاة معتبراً الأنفاق عليها أمر ضروري للقيام بالعمل لذلك يعتبره.

www.highzakats.edu.sd
المعهد العالي لعلوم الزكاة

المذهب الثالث :

ذهب الأمام احمد إلى التفريق بين ديون الزروع وديون النفقة علـي النفس والأهل فيري أن من استدان وانفق علي نفسه و أهله لا يؤثر الدين في مقدار الزكاة لانه لو لم يزرع يوف ويسعي للأنفاق علي نفسـه واهلـه بدين أو غيره ، أما من استدان للزراعة فانه يحسم الدين ويزكـي البـاقي رواية لابن عمر رضي الله عنهما فانه يري أن الدين يؤثر علـي الزكـاة عموماً .

بعد هذا العرض لاقوال الفقهاء نجد مدار البحث يدور حول المؤونة والجهد و أثرهما في الحكم وأيضا النصوص الواردة كلها تدل في العمـوم ولم يرد نص في الموضوع ، فالجمهور عملوا بعموم الألفاظ الـواردة دون النظر إلى غيرهما ومن نظر للتكاليف التي تؤدي إلى دين المزارع نظـر إلى الدين سبباً مانعا في الزكاة عموما فأجراه هنا فاوجـب اعتبـار الـدين وكذلك الأنفاق . وقد اخذ ديوان الزكاة عام 1415هـ – 1994م في تقرير العمل بقول الجمهور وهو إخراج الزكاة دون النظر إلى التكـاليف وبعـد مراجعة أخرى أشار الدكتور احمد مجذوب احمد في رسالته قانون الزكـاة السوداني بقوله (وعمد المشروع الجديد إلى خصم النفقات الزراعية عنـد احتساب نصاب الزكاة وذلك بعد الفتوى التي أصدرها اللجنة الفقهية ، وتبين أن معظم الزراعة يتم تمويلها من القطاع المصرفي) . وعليه بعد النظـر لما سبق فاني اقترح بان يؤخذ برأي الجمهور القائل بعدم اعتبار النفقـات وتأثيرها علي مقدار الزكاة ، لان الأصل في زكاة الزروع والثمار مؤونـة الأرض وهو الذي يؤيده النص ، وهو التفريق بين ما يسقي بجهـد ومـا يسقي بغير جهد والتفريق يوسئ بالعلية والآية والأحاديث تدل علي العمـوم ويعمل ما لم يرد ما يخصص العموم ولم يكن هنالك مخصص.

أما موضوع الديون بعد التأكد منها يعمل فيهـا بـرأي الحنابلـة أن تحسب الديون التي علي الأرض بشرط أن لا يكون المزارع تاجرا كما هو

www.highzakats.edu.sd
المعهد العالي لعلوم الزكاة

معروف الآن من أصحاب المشاريع فهم تجار وانما يعمل الناس منهم بهـذا الاعتبار ، أما الديون علي الأهل والنفس لا تحسب .

واقترح للمصارف وديون الزكاة إن يتعاملون مع هذا الصنف الـذي تموله المصارف معاملة الأنواع التجاريـة مـن مرابحـة أو مشـاركة أو مضاربة وتؤخذ الزكاة أولا دون النظر للنفقات لان الأصل هو العمـل ، إذ المشاريع المروية أيضا فيها من المشقة والتعب اكثر لكن لما كـان الـنص صريحا عمل به .

والله الموفق ،،،

www.highzakats.edu.sd
المعهد العالي لطلوم الزكاة

المحور الأول
الجباية (الإشكاليات والمستجدات)

حساب مصروفات الجباية
أ/ ابراهيم احمد الشيخ الضرير

www.highzakats.edu.sd
المعهد العالي لعلوم الزكاة

بسم الله الرحمن الرحيم

حساب مصروفات الجباية

إبراهيم أحمد الشيخ الضرير

المقدمة:-

تتمثل إشكالية جباية الزكاة فى كون أوعية الزكاة تشمل أمـوالاً تجب زكاتها علينا كالزروع والأنعام والمعادن مما يزيد من تكلفـة جبايتها، حيث تمثل هذه الأوعية أكثر مـن 55% مـن نسـبة الزكـاة المتحصلة[1] ، يضاف إلى ذلك اتساع المشاريع الزراعية وبعدها عـن مواطن العمران وما يتطلبه ذلك من تجميع وترحيل ، كل ذلك ادى الى ارتفاع تكاليف الجباية ، والتي بلغـت للأعـوام مـن 97 إلـي 2000م علـى التـوالى [2](7.3% -7.1% 6.6% - 3.9%) بنسـبة متوسطة 5.6% ، فاذا نسبت مصروفات الجبايـة للأوعيـة العينيـة (الزروع والأنعام) للأعوام المذكورة فان متوسطها يبلـغ 9.7% [3] مما يعكس الحجم الحقيقي للمشكلة.

---

[1] جدول رقم (15) المساهمة فى التحصيل الكلى لأوعية الزكاة للأعوام من 97 -

2000م - ادارة الاحصاء والمعلومات - ديوان الزكاة.

(2) المرجع السابق - جدول رقم (22)

(3) مستخرج من استقراء الجدولين السابقين.

(4) كما حدث لمعاذ بن جبل رضى الله عنه حين بعث لسيدنا عمر رضـى الله عنه بثلث صدقة اليمن فأنكر ذلك عمر رضى الله عنه فقال معاذ: مـا بعثـت اليك بشئ ولنا اجد أحدا يأخذه مني. الأموال لأبي عبيد.

www.highzakats.edu.sd
المعهد العالي لعلوم الزكاة

هذه الإشكالية لم تكن بهذا الحجم فى عصور الإسلام الأولـى وذلك لمحدودية الرقعة الزراعية ، وقربها من العمران ، ممـا يسـر إجراءات الجباية والتوزيع. حيث كان السعاة يعلمون أصـحاب الأمـوال وأصحاب الأسهم فى آن واحد بموعد خروجهم لينحصر دور السعاة في الاستلام والتسليم دون أعباء إدارية تذكر فى معظـم الأحيـان. روى البخاري فى "التاريخ الكبير" عن سعد الأعرج قال: "كنا نخـرج فنأخذ الصدقة ثم نقسمها فما نرجع إلا بسيطاناً". أما فى هذا الزمان وكما قدمنا من أسباب ، يتعذر التوزيع الفورى للزكاة لوجود الفـارق المكاني حيث توزع الزكاة فى غير أماكن جبايتها، وما يترتب عـن ذلك من فارق زمني بين الجبايـة والتوزيـع علـى المسـتحقين. هـذا الاختلاف (الزماني والمكاني) انعكس فى شكل تكاليف اضـافية (مـن تعبئة وترحيل وتخزين ورعاية وعلف ... الخ). فما هى الجهة التـى تتحمل هذه التكاليف؟ هل يتحملها أصحاب الأموال؟ أم تكون خصـماً على مال الزكاة؟ وإذا كانت خصماً علي مال الزكاة فهل تخصم منـه قبل تخصيصه للمصارف فتتحملها جميع المصارف بنسبها؟ أم تكـون خصماً على مصرف العاملين دون غيرهم؟ أم يستبعد مصرف العاملين وتوزع تكاليف الجباية على بقية المصارف؟

www.highzakats.edu.sd
المعهد العالي لعلوم الزكاة

تكاليف الاستيفاء ودفعها للعامل

مما يتحمله المالك بلا خلاف تكاليف الإنتاج حتى يبلـغ المـال وقت زكاته ووجوبها فيه قال "إبن قدامة" : "والمؤونة التي تلزم الثمـر الي حين الإخراج على رب المال لأن الثمر كالماشية ومؤنة الماشـية وحفظها رعايتها والقيام عليها الى حين الإخراج على ربها [5]

ويلحق بما يتحمله المالك من تكاليف مؤنة فرزها من سـائر ماله ، من اجرة كيال و وزان وعاد وتكاليف دفعها للعامل. قال بـن قدامة: "فأما أجر الوزان والكيال ليقبض الساعي الزكـاة فعلـى رب المال لأنه مؤنة دفع الزكاة"[6].

وقد ذكر صاحب المهذب وجهين عند الشـافعية الأول - هـي على صاحب المال لأنها تجب للإيفاء ، والإيفاء حق على رب المـال فكانت أجرته عليه . والثاني عن "ابن اسحق" تكون من الصدقة لأننـا لو اوجبنا ذلك على رب المال زدنا على الفرض الذى وجب عليه فـى الزكاة.

قال "النووي" فى الشرح: "اصحها عن الاصحاب انهـا علـى رب المال . ثم قال: وهذا الخلاف فى الكيال والوزان و العاد الذى يميـز بين نصيب الأصناف من نصيب رب المال ، فاما الذى يميز بـين الاصناف فاجرته من سهم العامل بلا خلاف.[7].

وعلى هذا فان تكاليف استيفاء الزكاة من المالك تحسب عليه ولكن هل يدخل فى هذا تكلفة ماعون التعبئة (الخيش والجوالات)؟

لم أجد فى كتب الفقه من تعرض لهذا الا ان الشافعية تحـدثوا عن عقال ما فى اخذها وامساكها مشقة فجعلوه على المالك لأنه مـن تمام التمكين فقالوا: "لو توحشت الماشية لزم المالك تسليم الواجب ولو

---

(5) المغنى لابن قدامة ، جامع الفقه CD - بحث نصي كيال - مقارن رقم 13

(6) المرجع السابق - رقم (1)

(7) المجموع النووى - جامع الفقه (1) بحث نصى كيال - مقارن رقم11

www.highzakats.edu.sd
المعهد العالي لعلوم الزكاة

توقفت على عقال وجب عليه لأنه من تمام التمكين". جاء فى المنتقى شرح الموطأ فى شرح مقولة :أبي بكر" الشهيرة فى مانعى الزكاة (... لو منعونى عقال بعير)[8] لأن الذى يعطى البعير فى الزكاة يلزمه ان يعطي معه عقالاً فيقول لو أعطوني بعيراً ومنعوني عقاله الذى يعقل به لجاهدتهم عليه.

وقد روى عن عمر رضى الله عنه ، أنه كان يأخذ مع كل فريضى عقالاً.[9]

وروى "ابن ابي شيبة" في مصنفه عن سعيد قال: " من السنة فى الصدقة ان يؤخذ مع كل بعير عقال ومع كل بعيرين عقالان وقرنان[10]"

(وحكي "ابن حجر الهيتمي عن القاضي قوله بموجب التسليم بالعقال ثم يسترده واعتمده فى الكفاية[11].

فالعقال شئ زائد على الزكاة وليس من جنسها.

فقياساً عليه يمكن القول بأن تكاليف الخيش والجوالات وما لا يكون الاستيفاء الا به ولا يستغني عنه فى التمكين من أخذها يكون على المالك وكذلك قياساً على أجرة الكيال ، والوزان الذى يميز مال الزكاة عن بقية المال حيث عللوا ذلك بأنه مؤنة دفع الزكاة ودفع الزكاة فى زماننا هذا يتعذر فيه قبضها دون تعبئة فتكون على المزكي وقياساً على العسل عند من يقول بزكاته فإنه لا يسلم سائباً لاستحالة ذلك وانما كان يسلم فى قربه وظروفه.

---

(8) المرجع السابق - بحث نص مؤنة - مقارن رقم 121 - 122 أنظر ايضاً (أسنى المطالب - جامع الفقه - بحث نص مؤنة - شافعى 116.

(9) حاشية قلوبي وعميرة - ج2- بحث نصى/عقال/رقم 144/ش المطالب رقم جمع المراجع 137.

(10) المصنف لابن ابى شيبة - ج4 - بحث نصى/عقال/كل المراجع رقم9

(11) تحفة المحتاج فى شرح المنهاج -ج3- بحث نصى/عقال/كل المراجع 156.

www.highzakats.edu.sd المعهد العالي لعلوم الزكاة

أما على قول "القاضي" الذى نقله ابن حجر الهيتمي المتقـدم يـرد لصاحب الزرع ماعونه او مثله. وهو ما يجري عليه العمل الآن بديوان الزكاة حيث يسلم أصحاب الزروع جوالات فارغة بعـدد المسـتلم مـن زكاتهم.

هذه تكلفة تسلمها من وجبت عليه الزكاة، أما أجرة الكيال والـوزان وتكاليف التمييز بين استحقاقات كل صنف فمن سهم العامل بلا خلاف كـما ذكر الإمام النووي.

ما يتحمله المزكي من تكاليف الترحيل:-

لقد اتفقت كلمة الفقهاء على أنه يجب على الإمام أن يبعث السـعاة لأخذ الزكاة ممن وجبت عليه إقتداء بفعله صلي الله عليه وسـلم حيـث كان يبعث أصحابه إلي الجهات لجمع الصدقات ولا يأمر النـاس بجلـب أموالهم وفى هذا دليل على أن اصحاب الأموال يـؤدون زكـاتهم فـى مواضعها ولا يلزمون بحمل شئ منها إلى من يلي جمعها لأن ذلك تكليف وغرامة لم يأت بها الشرع.

قال "الإمام مالك" : "ليس على أهل الحوائط أن يحملوا ما عليهم من صدقات ثمارهم ،وإنما يؤخذ ذلك منهم فى حوائطهم" قال "ابن رشد" : " وهذا كما قال لقوله تعالى {خذ من أموالهم صدقة تطهرهم بهـا...}[12] فوجب أن تؤخذ الزكاة من المال بموضعه الذي هو فيه ولا يلزم أصحاب الأموال حمل زكاتهم إلي من يأخذها منهم إذ لم يؤمروا بذلك كالجزية التي قال الله فيها {حتى يعطوا الجزية...}[13].

وعن أشهب سئل (الإمام مالك) أيكلف النـاس أن يحملـوا زكـاة ثمارهم إلى من يلي أخذها؟ قال لا ولكن من يأخذونها يـأتون حائطـه ولا

(12) البيان والتحصيل -ج2- ص 478-479

(13) المرجع السابق - 488/2.

www.highzakats.edu.sd
المعهد العالي لعلوم الزكاة

يكلفون حمل ذلك إليهم ،وكذلك أصحاب المواشي لا يكلفـون المشـقة ، ولكن يؤتون مجامعهم.

فالسنة أن يخرج السعاة الي حيث يجتمع الناس بمواشـيهم ، أمـا الذي يبعد عن مواطن تجمع الرعاة فلا يلزم الساعي أن يذهب إليه وعلي صاحبها أن يجلبها للساعي فإن خاف عليها فقد أجازوا استثناء الإصـطلاح على القيمة فى مثل هذه الحالة.[14].

فمن سماعات ابن القاسم(وسئل الإمام مالك) عمـن لا يـرد عليـه الساعي لبعده عن موضع مياه الناس التي يجمعون عليها مواشيهم للسعاة ، فهم يجلبون علي الساعي،والساعي لا يأتيهم فقيل له أنها أضـعف يخـاف عليها ان تنكسر وليس متلها يجاب ... قال: لابد من جلبها أو يصـطلحوا على قيمتها؟

قال "محمد بن رشد" : "إنما وجب عليهم أن يجلبوا الى المدينة ما عليهم من الزكاة لبعدهم بمواشيهم عن موضع مياه الناس".

قال الامام الشافعي - (رحمه الله- [15] : " ويأخذها على مياه أهـل الماشية وعلى رب المال ان يوردها الماء لتؤخذ صدقتها عليـه". وقـد ذكر الماوردي ثلاث حالات لموضع الأخذ،أحدهما : أن يجدها فى بيوت أهلها فهنا يأخذ زكاتها.

والثاني: أن يجدها علي مياه أهلها فلا يكلف رب المال ان يسوقها الى بيته ويأخذ زكاتها على ماء شربها لما روى ان النبي صلى الله عليـه وسلم كتب "لحارثة بن قطن" ومن معه بدومة الجندل من كلـب "ان لنـا الضاحية من البعل ولكم الضامنة من النخل لا تجمع سارحتكم ولا تعـد

---

(14) خالف المالكية هنا اصلهم فى عدم جواز اخذ القيمة ، قال محمد بن رشد: "وخفف اخذ القيمة فى ذلك لما يخاف من انكسارها فى جلبها لأن إعطاء القيمة فيه شراء منه لها ومالك يكره للرجل شراء صدقته . البيان والتحصيل 340/2.

(15)الامام الشافعى - جامع الفقه - بحث نصى سعاة/كل المراجع رقم 22.

www.highzakats.edu.sd
المعهد العالي لعلوم الزكاة

فاردتكم" وقوله لا تجمع سارحتكم اي لا تجمع المواشي السـارحة الـي الصدقة.

والثالث: ان تجدها راعية فلا يكلف الساعي ان تبعها راعية لمـا يناله من المشقة فى اتباعها، ولا يكلف رب المال ان يجلبها الى فناء داره لما عليه من المشقة فى جلبها، بل على رب المال ان يحملها على الماء فان ذلك ارفق بهما ، وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم قـال: (لا جلب ولا جنب)[16].

قال ابن حزم: "وليس على من وجب عليه الزكاة ايصـالها الـى السلطان ولكن عليه ان يجمع ماله للمصدق ويدفع اليه الحق، ثم مؤنـة نقل ذلك من نفس الزكاة وهذا ما لا خلاف فيه من أحد[17].

فالاصل ان يذهب السعاة الى مواطن تجمـع الرعـاة وان مؤنـة احضارها الى موطن التجمع تقع على صاحب المال ولا يكلف الساعي ان يتبع المراعى وهذا واضح فيما تقدم،فالأمر موازنة بين قـدر الصـدقة ومؤنة تكاليف الجلب،قال الإمام الشافعي: "اذا عظمت المؤنة وقلت الصدقة كان للمصدق ان يبعث من تخف مؤونته إلي اهل الصدقة حيث كانوا فيأخذ صدقتهم"[18].

فاذا تعذر وصول الرعاة إلـي مـواطن التجمـع وكـان فـى احضارها مظنة هلاكها او ارتفعت كلفة احضارها،ولم يكن فى موضعهم من تجب له الزكاة ففى هذه الحالة ارى تخفيفاً للنفقات اخذ القيمة كما ذهب الى ذلك الامام مالك.

---

(16) الحاوى للفتاوى 120/4

(17). المحلى -ج3-ص95- رقم 692

(18). الامام الشافعى - بحث نصى/شافعى-رقم4.

(19) المنتقى - شرح الموطأ - ج2-بحث نصى/مؤنة/ فقه مالكي رقم 44.

www.highzakats.edu.sd
المعهد العالي لعلوم الزكاة

تكاليف ترحيل الزكاة للمستحقين وتسليمها

الأصل فى الزكاة أن توزع حيث جمعت فلم تكن هناك تكاليف لنقل الزكاة إلا اذا دعت الضرورة لتوزيعها فى غيـر أمـاكن جمعهـا ونقلها من بلاد الى بلاد ، وهذا هو الموطن الذى ناقش فيه الفقهاء هذه التكاليف وعلي من تكون؟ وعليها يمكن قياس تكاليف الترحيل اليـوم؟ لقد أثار هذا التساؤل "الباجي" - عليه رحمة الله- فى شرحه للموطأ[19] فقال : اذا احتاج الإمام إلي نقله من بلاد إلى بلاد فمن أين تكون مؤنة ما ينقل منها؟ وروى عن ابن ابي القاسم عن مالك يتكارى عليها من الفئ.

وقال ابن القاسم:"لا يتكارى عليها من الفئ، ولكن يبيعها فى هـذا البلد ويبتاع عوضها فى بلاد تفريقها". ثم وجه كلاً من القولين فقال. "وجه قول مالك الفئ لنوائب المسلمين فيجب ان تحمل به هذه الزكاة ولا تباع فى موضع الغنى عنها لأن بيعها فـى موضـع الغنـي عنهـا وابتياعها فى موضع نفاقها يذهب بأكثرها. ووجه قول "ابن قاسـم" أن الزكاة حق للفقراء ولمن سمي معهم خاصة فلا يجب ان يـتمم بـالفئ الذى لا يختص بهم ، وانما ثبت لهم من الزكاة مقدار مـا يخـص اليهم منها بعد البيع والابتياع وهذا أحوط من التغرير بها فى الطرق.

فعلى رأى الإمام مالك رحمه الله تجب النفقة على بيت المال وعلى رأى ابن القاسم ان النفقة منها اذ قد علم ان بيعها حيـث الـرخص وابتياعها حيث الغلاء فيه ضياع لها واضرار بالفقراء او من حملـت إليهم بنقصها وانما ذهب الى ذلك مخافة ضياعها كلية ويتخـرج علـى قوله انه اذا أمن الطريق فلا بأس بالبيع منها للإنفاق على ترحيلها ، والله أعلم" أ هـ.

اما الشافعية : فقد ذكر صاحب الروضة بعد أن قدم بعدم جواز نقل الزكاة إلا إذا عدم أهلها أو فضل شئ منها بأن مؤونة نقلها على المالـك –

www.highzakats.edu.sd
المعهد العالي لعلوم الزكاة

قال الأنصاري في الشرح[1] وقوله (وعليه المؤونة) أما لـو قبضـها منـه الساعي فمؤونة نقلها في مال الزكاة ويؤيد ذلك ما ذكره صاحب الروضـة في الحاجة المبيعة للبيع منها (أو لحاجة مؤونة نقل ..... فـلا يحرم البيع) .

وقد ذكر الإمام النووي : "أن من الضروريات المبيحة لبيع شئ من مال الزكاة مؤونة النقل ." وعليه فإن مؤونة نقل الزكاة عند الشافعية تكـون على المالك إذا تولى تفريقها بنفسه فإن قبضها الساعي فان المؤونة تكـون من مال الزكاة وهو مذهب ابن حزم [2]

[1] أسنى المطالب شرح روضة الطالب – ج1 بحث نصي /مؤنة /شافعي/رقم 126.

[2] انظر قول ابن حزم المتقدم –ص-4-هامش 17.

www.highzakats.edu.sd المعهد العالي لعلوم الزكاة

تكاليف حفظ الزكاة وتوزيعها على مستحقيها

التعجيل بتفريق الزكاة على مستحقيها :

المبادرة إلى الطاعات والمسارعة في أدائها مما دعا إليـة الإسـلام ورغب فيه وهو أمر محمود في كل الأمور الصالحة والزكاة على وجـه الخصوص "فالزكاة وجبت لحاجة الفقراء وهي نـاجزة يجـب أن يكـون الوجوب ناجزاً " [1]

وقال الكرخي "هي واجبة على الفور لأن الأمر يقتضي الفوريـة ، وحتى ان كان لا يقتضي الفورية فالوجه المختار –كما قال الكمال بن الهمام أن الأمر بالصرف إلى الفقير معه قرينة الفور وهي أن يدفع الحاجة وهـي معجلة ، فمتى لم يجد على الفور لم يحصل المقصود من الإيجاب على وجه التمام" [2].

وعند المالكية : "أن يخرجها وقت وجوبها فإن أخرها عنـه أجـزأه وارتكب محرماً – أما إن أخرها يوماً ونحوه فلا حرمة "[3].

قال الإمام النووي في حكم تأخير الزكاة "...قد ذكرنا أن مـذهبنا أنهـا إذا وجبت الزكاة والتمكن من إخراجها وجب الإخراج على الفور فإن أخرهـا أثم" [4] .

وحكى ابن الهمام [5]قول أبو بكر الرازي بوجوبها علـى التراخـي ، وإنها تجب وجوباً موسعاً .وعليه فلا يجوز تأخير الزكاة بغيـر عـذر ولا حاجة ويلحق الإثم من أخرها .

هل يجوز للإمام تأخير الزكاة بعد جمعها ؟

---

[1] المغني لابن قدامة (تأخير الزكاة) – بحث نصي /جل/رقم 3.

[2] فتح القدير - تأخير الزكاة – بحث نص كل رقم 13 .

[3] حاشية العدوي – تأخير الزكاة – بحث نص رقم 4 مالكي

[4] المجموع للنووي – تأخير الزكاة – بحث نص رقم 13 .

[5] فتح القدير – تأخير الزكاة – بحث نص رقم 13 .

www.highzakats.edu.sd
المعهد العالي لعلوم الزكاة

وقد ذكر الفقهاء الأعذار المبيحة لتأخير الزكاة من قبل المالك فذكروا منها تأخيرها ليدفعها لمن هو أحق بها من ذي قرابة أو ذي حاجـة شـديدة وهذا مقيد بالتأخير اليسير [1] هذا في حق من وجبت الزكاة في مالـه فهـل يجوز لمن ولي الزكاة أن يؤخرها بعد جمعها ؟

إذا كان لا يجوز في حق المالك فقياساً عليه عدم جوازها لغيـره ولا يقاس على جواز نقلها عبر المكان للضرورة جواز حبسها عبـر الزمـان لوقت الحاجة والضرورة حادثة وواقعة أما في الثاني فهو أمـر احتمـالي متوقع فعليه لا ضرورة لتخزين الزكاة ولو رؤي في ذلك مصلحة للفقير بأن تُقسط عليه على مدار السنة.

قال الإمام أحمد : لا يجزئ على أقاربه من الزكاة في كل شهر يعني لا يؤخر إخراجها حتى يدفعها متفرقة في كل شهر شيئاً فأمـا إن عجلهـا فدفعها إليهم أو إلى غيرهم متفرقة أو مجموعة جاز لأنه لم يؤخرهـا عـن وقتها [2] أي أنه يجوز تقسيط الزكاة إذا قدم إخراجها عن وقت وجوبها بحيث لا يتجاوز تقسيطه لها وقت وجوبها . وهذا لا يمثل مخرجاً لمقابلة الحاجات المتوقعة أثناء العام بتقديم جزء من زكاة العام القادم لمقابلتها .

وعليه فإن تخزين مال الزكاة بعد تحصـيله وحبسـه دون حاجـة أصحابه تجاوز يوجب الضمان إذا تلف ولا يتحمل مال الزكاة شـيئاً مـن تكاليف تخزينها وحفظها ولا يعتبر القائمون على ذلك من العـاملين عليهـا بحال .

ولكن واقع الزكاة اليوم وبعد أماكن تخصيصها عن أماكن توزيعهـا ووجود مستحقيها وضيق وقت جمعها وما يتطلبه ذلك من حفظ في أمـاكن تجميعها ونقلها إلى المخازن بالمدن والقري حيث يتم توزيعها دون أن يقصد من ذلك تأخير صرفها فإن الشافعية يرون توزيع التكاليف بين سهم العاملين ومال الزكاة على النحو التالي :

---

[1] المغني لابن قدامة –تأخير- بحث نص- كل المراجع/881-الإنصاف – باب اخراج الزكاة .

[2] المرجع السابق .

www.highzakats.edu.sd
المعهد العالي لعلوم الزكاة

(1) إن تكاليف جبايتها قبل دفعها للإمام من سهم العاملين .

(2) وأن تكاليف حفظها بعد دفعها للإمام من أصل الزكاة لا من سهم العامل . جاء في مغني المحتاج " ... ويزاد في العمال على قدر الحاجة و الوزان والكيال والعداد وعمال أن ميزوا بين أنصباء الأصناف واجرتهم من سهم العامل ... وأما مميزو الزكاة من المال وجامعوه فإن أجرتهم على المالك لأنها لتوفية الواجب ... ثم قال واجرة راعي وحافظ بعد قبضها والمخزن والناقل من جملة السهمين لا في سهم العامل [1].

وجد في نهاية المحتاج "...ولا نحو راع وحافظ بعد قبض الإمام لها بل أجرته من أصل الزكاة لا من خصوص سهم العامل [2].

قال الإمام النووي : "وقال أصحابنا ويعطي الحاشر والعريف والحاسب والكاتب والجابي والقسام وحافظ المال من سهم المال ... " ثم قال ... "وأجرة حافظ الزكاة وناقلها والبيت الذي يحفظ فيه الزكاة على أصل السهمان ومعناه أن تُؤخذ من جملة أموا ل الزكاة ... " ثم قال "وذكر صاحب المستظهر في أجرة راعي الأموال بعد قبضها وحافظها وجهين (أصحهما) وبه قطع صاحب العدة تجب في جملة الزكاة و(الثاني) تجب في سهم العامل خاصة والله أعلم "[3]

ويتبين من هذا أن الشافعية يميزون بين تكاليف الجباية ويدخل فيها تكاليف تمييز أنصباء أصحاب الأسهم وبين تكاليف حفظها وتسليمها لمستحقيها فجعلوا الأول من نصيب سهم العامل وجعلوا الثانية من نصيب مال الزكاة .

وعليه فإن نفقات جمع الزكاة بعد قبضها من المالك وحفظها في أماكن جمعها (الشون) ونقلها إلى مخازن الديوان بالمدن تكون من سهم

---

[1] مغني المحتاج / مجيز نصي /السهمان رقم 72.

[2] نهاية المحتاج بحث نصي / السهمان /رقم 73/ انظر أيضاً – أسني الطالب رقم 61.

[3] المجموع للنووي /بحث نصي / حافظ / مقارن 94.

www.highzakats.edu.sd
المعهد العالي لعلوم الزكاة

العاملين وما بعد ذلك يحسب من سائر مال الزكاة دون تحميل سهم العاملين شيئاً منها . واستبعاد سهم العامل من هذه التكاليف عند الشافعية يفهم منه أن سهم العامل يخرج من جملة الزكاة قبل خصمها .

الواقع العملي بديوان الزكاة : -

بالرجوع إلى جداول إحصاءا ت الصرف الفعلي لمصارف الزكاة [1] يتضح أن الجباية تظهر كمصرف مستقل وهذا يعني أن جميـع مصـارف الزكاة تتحمل هذه التكاليف بنسبة حظها من الزكاة . إلا أن قرار المجلـس الأعلى لأمناء الزكاة قضى بتخصـيص 50% للفقـراء والمسـاكين قبـل مصاريف الجباية [2] وهذا يعني ان بقية المصارف الأخرى هي التي تتحمل تكاليف الجباية وأن مصرف الفقراء والمساكين معفي منها .

بالاستفسار عن مصاريف الجباية تبين أنها تشمل الآتي :-

تكاليف جباية الزروع:

1- الخيش والدبارة (مواعين التعبئة).
2- تجميع الزكوات من المشاريع (الشون) .
3- الحراسة .
4- معيشة الحراس .
5- الترحيل من الموقع إلي المخازن.
6- تكاليف التخزين

تكاليف جباية الأنعام :

1- الراعي .
2- الزريبة .
3- الأدوية .
4- العريف (الخبير بأنواع الحيوانات).
5- المياه والعلف .

---

[1] الجدول رقم (15) مرجع سابق إدارة الإحصاء ديوان الزكاة .

[2]

www.highzakats.edu.sd
المعهد العالي لعلوم الزكاة

كما يلاحظ أن الترحيل الوارد في تكاليف الجباية يعني تكاليف تأجير عربات النقل ولا يدخل فيه تكاليف عربات النقل الخاصـة بالـديوان ومـا تستهلكه من وقود وغيره حيث تظهر هذه ضمن مصروفات التسـيير ممـا يعني أن مصاريف الجباية الحقيقية أكبر من ذلك . يضـاف إلـى هـذا أن تكاليف توزيع الزكاة للمستحقين تضمن تكاليف التسيير كذلك .

يلاحظ من الجدول (22) أن هنالك جهداً مقدراً قد بذل في التقليل من تكاليف الجباية فقد كانت نسبتها من جملة المصارف للأعـوام مـن 97-2000م على التوالي (7.3%-7.1%- 6.9%- 3.9%).

بناء على المنشور رقم (36) والخاص باسترداد مصروفات الجبايـة والصادر من نائب الأمين العام للشئون المالية والإدارية والقاضي بمعالجـة مصروفات الجباية كقيمة مضافة للمحصول وعدم ظهورها كمصـروفات إدارية فإن مصروفات الجباية لن تظهر في الحساب الختامي ابتداء من هذا العام 2001م ويلاحظ أن المنشور المشار إليه قد عـالج تكـاليف التعبئـة للزروع وتكاليف العلف للحيوانات ولم يشر لبقية التكاليف ولم يبين كيـف تُحسب والى أى المصارف تُضاف؟

www.highzakats.edu.sd
المعهد العالي لعلوم الزكاة

الخلاصة :

يلاحظ أن فقهاء المذهب الشافعي قد اعتنوا بتوزيع نفقـات الجبايـة دون سائر الفقهاء ولعل ذلك يرجع إلـي أن الشـافعية يـرون وجـوب الاستيعاب والتسوية بين سائر أصحاب المصارف [1] مع تشددهم فـي عـدم تجاوز أجور العاملين مقدار سهمهم ، ما يفسر عنايتهم بالتكاليف الإضـافية للزكاة والسهم الذي تخصم منه ومن ثم كان الاستشهاد بالمـذهب الشـافعي غالباً فيما تعرضنا له في هذه الورقة .

أما خلاصة الأمر ، وبناء على ما سبق فإني أرى توزيـع تكـاليف الجباية من تعبئة وتحميل وترحيل وحفظ وتوزيع على النحو التالي :

1- إن المكلف بالزكاة لا يتحمل شيئاً من تكاليف الترحيـل وعلـى الديوان أن يبعث له من يأخذها في موضع الزروع بالمشـاريع والأنعام في أماكن تجمعها .
2- تكاليف فرز الزكاة من سائر المال المكلف من عد ووزن وتعبئة وما يتطلب ذلك من مواعين للتعبئة (جولات دوبارة) تكون على المكلف ولا تُخصم من الزكاة .
3- تكاليف تجميع الزكوات في موضعها ، وما يتطلب ذلك من حفظ وترحيل وحراسة وتكاليف ترحيلها إلى مخازن الديوان الخاصة تكون من سهم العاملين عليها ولا يدخل في ذلك تكاليف العلـف للأنعام حيث تكون من سائر مال الزكاة .
4- تكاليف حفظها بمخازن الديوان (على القدر الـذي يمكـن مـن توزيعها وإيصالها لمستحقيها) وكذلك مؤونة نقلهـا بعـد ذلـك لمستحقيها تكون من سائر مال الزكاة .

---

[1] انظر الإمام الشافعي كتاب قسم الصدقات حيث قدم الإمام الشافعي رحمه الله أمثلة محاسبية في كيفية توزيع الزكاة على أهل السهمان مع عدة احتمالات من اتساع الزكاة على كل أهل السهمان أو نقصها عن الكل أو اتساعها للبعض وعجزها عن البعض الآخر .. إلخ .

www.highzakats.edu.sd
المعهد العالي لعلوم الزكاة

5- إذا تجاوز حفظها الوقت الضروري لتوزيعها يعتبر هذا تفـريط وتقصير يوجب الضمان فإذا تلفت ، تلفت على المتسبب في ذلك حقاً في ذمته للمستحقين ولا يتحمل مال الزكاة شـيئاً ولا مـن تكاليف الحفظ.

هذا وقد كانت الفتوى في نفقات الجباية والتوزيع وما دعـت إليـه الحاجة من نقل وتخزين وتعبئة لا تخصم من مصرف العاملين عليها وانما من الحصيلة الكلية للزكاة قبل توزيعها على مصارفها [1]دون التفصيل الذي ذكرناه .

هذا ، وعلى أي بند كانت تقع تكاليف الجباية والتوزيع ، فإنها تكون خصماً على أصحاب الأسهم وأنصبائهم ، ومن ثم يجب العمل على تقليـل هذه التكاليف على قدر المستطاع . وبالنظر إلى جميع التكـاليف الإداريـة (من مصروفات التسيير ومصروفات الجباية ومصرف العاملين – الجهـاز الإداري -) لجملة الأعوام من 97 إلى 2000م فإن نسبتها بلغت 15.7% للعاملين عليها 8.7% مصروفات تسيير 5.6% مصروفات جبايـة لتبلـغ مجتمعة 30% من مجمل الزكاة وهذا يعني أن قرابة ثلث الزكاة يذهب في جبايتها وتوزيعها وإدارتها مما يقتضي النظر والترشيد.

والله من وراء القصد وهو يهدي للسبيل

[1] فتوى مجلس الإفتاء الشرعي بديوان النائب العام بتاريخ 19 ربيع الأول 1405هـ بدون رقم .

www.highzakats.edu.sd
المعهد العالي لعلوم الزكاة

المحور الأول

الجباية (الإشكاليات والمستجدات)

حساب مصروفات الجباية

أ/ احمد على الساعوري

www.highzakats.edu.sd
المعهد العالي لعلوم الزكاة

حساب مصروفات الجباية

أحمد على الساعوري

أولاً / تعريف

هي تلك المدفوعات التي يقوم الديوان بدفعها للزكاة العينيـة حتـى تصل مكان حفظها تمهيداً لتوزيعها و تتمثل في الآتي : ـ ـ

زكاة الزروع العينية :

1/ قيمة الخيش

2/ قيمة الدبارة

3/ تكلفة الغربلة

4/ تكلفة التعبئة

5/ تكلفة العتالة صعوداً و إنزالاً

6/ تكلفة الترحيل حتى المخزن من مكان الحصاد (التقاة)

زكاة/ الأنعام :

1/ تكلفة العلف

2/ الدواء

3/ أجرة الراعي

4/ أجرة خفرها بالزريبة

5/ أجرة سقيها

وذلك حتى وصولها لمكان حفظها تمهيداً لتوزيعها 0

ثانياً/ موضوع البحث :-

هل هي صرف للزكاة ـ ـ أم إضافة للزكاة العينية ـ ـ أم مـال مسترد في حالة قيام المزكي بدفعها 0

www.highzakats.edu.sd المعهد العالي لعلوم الزكاة

ثالثاً/ أهداف البحث : -

تقنين وضع هذه المدفوعات في بياناتنا المحاسبية و ذلـك لمعرفـة إيـراد الزكاة الحقيقي ـ ـ و الصرف الإداري و الصرف للمصارف الثمانية

رابعاً / النواحي الفقهية :ـ ـ

الرأي المجمع عليه : أن المزكي يدفع الزكاة العينية وقت حصـادها فـي الحقل (التقاة) دون تعبئة و دون ترحيل و كذلك بالنسبة للأنعام ـ تسـتلم من مكان المرعى ، و على إدارة الديوان دفع ما يلزم أثناء مسارها حتـى مكان الحفظ حتى و لو استغرق ذلك مدة طويلة 0

خامساً / أمثلة توضيحية : ـ ـ

في زكاة الأنعام :ـ ـ

يقوم الديوان باستلام الزكاة العينية في المرعى (الحقل) 0 المزكي ليس ملزماً بإحضارها لنا بالديوان بالمدينة 000

الأمر الذي يتطلب الآتي حتى تصل لمصارفها :

- شراء علف للحيوان
- إجارة للراعي
- سقي (مياه) بالنقد
- دواء
- زريبة و حبال

و يقتضي ذلك أياماً و أحياناً أسابيع 00 0

الوضع أعلاه ـ ـ غالباً ـ ـ و بالضرورة ناتجه سمنة و زيادة فـي الوزن للأنعام و بالتالي زيادة قيمة الأنعام عن قيمتها وقت ومكان استلامها

مثال آخر بالنسبة للأنعام :

استلمنا أنعام 500 رأس من الأغنام تقدر قيمتها فـي مكـان اسـتلامها بخمسة مليون دينار 0

قام الديوان في فترة ال 15 يوم حتى وصلت لزريبـة الـديوان بالمدينـة بصرف الآتي : ـ ـ

www.highzakats.edu.sd
المعهد العالي لعلوم الزكاة

-- 375000 دينار علاف

-- 10000 دينار مياهـ

-- 10000 دينار أجرة راعي

-- 5000 دينار حبال و أجرة زريبة

400000 دينار

وصلت النسبة 8%

الآن هي بعد ال 15 يوم سمنت (زاد وزنها) إضافة إلى أن سعرها في الزريبة (مكان الصرف) اختلف عن سعرها في الحقل 000 فقيمـت بمبلغ 5.5 مليون دينار 0

السؤال هو :

كم هي الزكاة نقداً (الجباية) ؟ هل هي بسعر ال 5 مليـون أم 5.5 مليون دينار ؟

السؤال الثاني :

هل هي قيمة مضافة للزكاة 000 أم مصروفات ؟

و السؤال الثالث :

بكم تقيم هذه الأنعام لدى المخزن و لدى من استلمها ؟ هل بقيمة 5.5 مليون أم 5.4 مليون ؟

في زكاة الزروع : --

المزكي ملزم بتسليمنا المحصول -- في التقاة (الحقل) و لـيس في مكان آخر 0 نتسلم المحصول حباً -- (دون مواعين) 0

الأمر الذي يتطلب 000

إضافة الآتي للمحصول

1/ تكلفـــــــــــــة الخـــــــــــــيش

2/ تكلفة الغربلة

www.highzakats.edu.sd المعهد العالي لعلوم الزكاة

3/ تكلفـــــــــــــــة التعبئـــــــــــــــة

4/ تكلفة الدبارة

5/ تكلفة العتالة (الشحن و التفريغ) 6/ تكلفة الترحيل حتـى مخـازن الديوان

فمثلاً حصيلة الجباية في الذرة كانت 40 ألف جوال ذرة ثمنها في الحقل 102 مليون دينار وقد قام الديوان بدفع التكلفة أعلاه 0 و قدرها 18 مليون دينار 0

و بذا تكون ال 18 مليون دينار هي إضافة لقيمة المحصول و بـذا ترتفع قيمة المحصول إلى 120 مليون دينار ـ ـ و هو قيمة تقارب سـعر السوق في مكان التخزين أو الصرف 0

مثال آخر :

سلمنا المكلف 80000جوال ذرة بمدينة القضارف حيث كان السعر حسب أسواق المحاصيل (القضارف) مبلغ 3000 دينار للجـوال يكـون ثمنها 240.000.000 دينار 0

و استرد المكلف من الديوان مبلغ 36.000.000دينار قيمة الخيش و الدبارة و الغربلة و العتالة و الترحيل من الحقل (التقاة) إلى المدينة 0

تفاصيل مبلغ ال 36.000.000 دينار

الخيش 24.000.000 دينار

الدبارة و العتالة و الترحيل 12.000.000دينار

36.000.000 دينار

السؤال هو كم تساوي الزكاة (الجباية) ؟

هل هى 24.000.000 مليون أم (24.000.000 – 36.000.000) 204.000.000 دينار 0 ؟ و ماذا نسمي مبلغ ال 36.000.000 هل هو قيمة مضافة ؟ أم قيمة مستردة مضافة بمعنى زيادة قيمة المحصول (نتيجة إضافة الخيش و الدبارة و الترحيل) حيث أن سعرها بالمدينة غير سعرها بالتقاة 0

www.highzakats.edu.sd المعهد العالي لعلوم الزكاة

أم قيمة مستردة باعتبار أن هذه مبالغ اسـتردها المكلفـون 000 و السؤال أيضاً كم قيمة المحصول الذي يسلم للمخزن هل هـو 240 مليـون دينار ـ ـ أم 204 و بالتالي كم أخذ الفقير ـ ـ أو المصارف الأخرى ـ ـ أو عند البيع إذا لزم الأمر (كمثال السمسم) 0

مثال آخر زكاة الزروع

استلمنا في القضارف ـ ـ بالسوق عـدد 1000 جـوال سمسـم و سعرها بالسوق 9000 دينار و طالب المكلف بمبلغ 670 دينار لكل جـوال سمسم عبارة عن الآتي : ـ ـ

120 دينار خيش و دبارة

50 دينار عتالة

300 دينار غربلة

200 دينار ترحيل

وقام الديوان بدفع هذا المبلغ للمكلف 0

السؤال هنا :

كم مقدار الزكاة (الجباية) ؟ هل هو مبلغ ال 9000 دينار للجوال ؟ أم 9000 – 670 = 8330 دينار

وماذا نسمي مبلغ ال 670 دينار هل هي إضافة حيث أننا استلمنا من المكلف قيمة 9000 ناقصاً 670 = 8330 دينار 0

واضح أن الجوال الذي سلم للفقير بقيمة 9000 دينار ـ ـ و لـيس 8330 دينار و هو قيمة السوق 000 و يمكن أن يـذهب للسـوق و يبيـع الجوال بمبلغ 9000دينار 0

www.highzakats.edu.sd المعهد العالي لعلوم الزكاة

كيف نسمي ذلك مصروفاً في حين أن المصروفات شئ يصرف و لا يرد و ليس له مقابل بالمؤسسة 0

أما هذه فهي موجودة بالمؤسسة لها قيمة 000 فالجوال الفـارغ لـه قيمة يمكن أن يباع بها كذلك الأخرى ، نتيجتها زاد السعر 0 فهـي قيمـة نتيجتها يزيد قيمة الأصل 0

نخلص من ذلك إلى : ـ ـ

أن ما يعرف بمصروفات الجباية هو ليس بمصروفات ـ ـ حيث أن المصروفات شئ صرف ـ ـ و لا يوجد له مقابل 0

في حين أن مثل هذه المدفوعات 000 شئ موجود و ملموس فالخيش موجود و له ثمن ـ ـ و العلف موجود 0

زيادة وزن الأنعام ، تسميناً و كبراً في السن 0

و الترحيل والراعي نتيجته زيادة في قيمة المحصول أو النعم ـ ـ وهذا شئ ملموس و محسوس ـ ـ و محسوب 0

و السؤال المشروع هو من أين نخصم ؟

و الجواب :

هو أن هذا الشيء الملموس و المحسوس و المحسوب يتمثـل فـي الفرق بين قيمته في الحقل ـ ـ و قيمته في مكان التسليم 0 00

يتمثل الفرق بين الزكاة الحقيقية في الحقل ـ ـ و سعره في السـوق بالمدينة 0

(بالسعر الذي سلم به الفقير و الذي بالضرورة يشمل الخيش و الصـرف الآخر) 0

فمثلاً قدم المزكي جوال عيش في محل الحصاد (التقـاة) ثمنـه 5000 دينار بدون خيش أو غربلة أو تعبئة 0

يستلمه مخزن الزكاة بالمدينة معبأ و مغربلاً و جاهزاً لعرضه فـي السوق ـ ـ أو توزيعه للمستحق ـ ـ بقيمة 5700 دينار 0

www.highzakats.edu.sd
المعهد العالي لعلوم الزكاة

فالفرق 700دينار هو القيمة المضافة يسدد منهـا ثمـن الخـيش و الدبارة و الترحيل 000

مثال آخر بالأنعام

تسلم الديوان زكاة شاة واحدة في المرعى ثمنها بـالمرعى 8000 دينار

قدم لها الديوان الراعي و العلف و السقي و الترحيل 0

يستلمها الديوان بالزريبة ـ لعرضها بالسوق أو للمستحق بقيمـة 9000 دينار سعر السوق 0

ليكون الفرق ـ قدره 1000 دينار هو القيمة المضافة يسدد منها العلـف و الراعي و الدبارة و الحبال 0

الخلاصـــــــــة :

إذاً خلصنا إلى أن هذه المدفوعات لا تخصم من الجباية و لا تعتبـر من المصروفات الإدارية ـ ـ و لا من العاملين عليها 0

فهي أصل موجود ـ ـ و ممثل في القيمة الإضافية للزكاة العينية 0

التسجيل بالدفاتر :

باستلامنا للزكاة العينية نسجل الجباية بقيمتها (دون تخيـيش و دون غربلة أو دبارة أو عتالة) و لنفترض أن قيمتها كانت 2550 دينار 0

و نسجل قيمة الزكاة العينية لدى الديوان بالمكاتـب بالقيمـة التـي ستسوق بها في السوق ـ ـ أو بالقيمة المساوية للسوق بالنسبة لحالة التوزيع العيني و لنفترض أن السعر 3000 دينار 0

نجنب الفرق و قدرة 450 دينار بين سعر السوق بالمدينة أو القيمـة التـي ستوزع بها ـ ـ و بين سعرها في الحقل (التقاة) ليكون بحساب القيمـة المضافة 0

هذا الحساب المجنب تخصم منه قيمة الخيش و العتالة و الترحيل أو القيمة المستردة للمكلف0 0

www.highzakats.edu.sd
المعهد العالي لعلوم الزكاة

و لا يكون هناك فرق يذكر ـ ـ إلا في حالات أن يمكث المحصول فترة كبيرة بالمخزن 000 مع تذبذب الأسعار بالسـوق صـعوداً ـ ـ ـ أو هبوطاً 000

و في هذه الحالة (الحالة النادرة) يعالج الانحراف الموجـب آخـر العام كبند مرحل للسنوات القادمة أو يعالج كإيرادات و العكـس بالنسـبة للانحراف السلبي 000

❖ مرفق مثال تفصيلي بذلك

مـثـــال : ـ ـ

1/ كانت الكميات المستلمة من الذرة 80000 جوال 0

2/ استرد المكلفون الخيش الفارغ (80000) قدرت تكلفة الجوال من الخيش الفارغ ب 3000دينار 0

3/ طالب المكلفون باسترداد قيمة الدبارة و العتالة و الغربلة و الترحيل التي دفعوها إلى أن و صلت

الكمية إلى سوق المحاصيل (12 مليون) 0

4/ سعر الذرة في مكان التسليم هو سعر السوق (3000 دينار) 0

5/ الديوان قام بشراء 100.000 جوال خيش فارغ بسعر الجوال 300 دينار للجوال بشيك يساوي

30.000.000 دينار 0

6/ وزعت للفقراء و المساكين 30000 جوال ، 10000 جوال للخلاوى " دعوية " 0

7/ قام الديوان ببيع 20000 جوال بنفس السعر أعلاه سعر السوق 0

8/ باقي المخزون رحل للعام القادم 0

القيود المحاسبية

www.highzakats.edu.sd المعهد العالي لعلوم الزكاة

ترتكز القيود المحاسبية ـ ـ على تسجيل الكميات ـ ـ الداخلـة بـالمخزن بسعر السوق (الذي يحدد) 0

أما الإيرادات فتسجل بسعر السوق ناقصاً القيمة المضافة (و التـي تحـدد مسبقاً تقديراً) 0

و القيمة المضافة تتمثل في ثمن الخيش و الدبارة و الغربلـة و العتالـة و الترحيل حتى مكان التسليم 0

و بذا يكون القيد المحاسبي لما ذكر أعلاه 0

من ح / المخزون			240000000
إلى ح / مذكورين			
الجباية (الإيرادات)	240000000		
القيمة المضافة	36000000	240000000	

❖ مرفق تفاصيل القيود المحاسبية للعمليات أعلاه

www.highzakats.edu.sd
المعهد العالي لعلوم الزكاة

قراءة ثانية :

الإيرادات (الجباية)

منه

له

الكمية بالجوال	القيمة	بيان	الكمية بالجوال	القيمة	بيان
			80000	204000000	من ح / المخزون

ح / الخيش

منه

له

الكمية بالجوال	القيمة	بيان	الكمية بالجوال	القيمة	بيان
100000	30000000	إلى أ/ البنك	80000 20000	24000000 6000000	من ح/ القيمة المضافة رصيد مرحل آخر المدة للسنة القادمة
100000	30000000			30000000	

ح / القيمة المضافة

منه

له

الكمية	القيمة	بيان	الكمية	القيمة	بيان

www.highzakats.edu.sd
المعهد العالي لعلوم الزكاة

		بالجوال			بالجوال
من ح/ المخزون	36000000	80000	إلى ح/ الترحيل و الدبارة و الغربال	12000000	80000
			إلى ح/ الخيش	24000000	80000
	36000000			36000000	

ح/ المخزون

بيان	القيمة	الكمية بالجوال	بيان	القيمة	الكمية بالجوال
من ح/ الحبوب المباعة	60000000	20000	إلى ح/ مذكورين	240000000	80000
من ح/ الفقراء و المساكين(توزيع)	90000000	30000	204000000 الإيرادات		
من ح/ المصارف الدعوية (توزيع)	30000000	10000	36000000 القيمة المضافة		
رصيد آخر المدة	60000000	20000			

www.highzakats.edu.sd
المعهد العالي لعلوم الزكاة

مرحل للسنة القادمة				240000000	80000
	240000000	80000			

ح / الدبارة و العتالة و الترحيل

بيان	القيمة	الكمية بالجوال	بيان	القيمة	الكمية بالجوال
من ح/ القيمة المضافة	12000000	80000	إلى ح/ البنك	12000000	80000
	12000000	80000		12000000	80000

قراءة ثانية

ح / البنك

بيان	القيمة	الكمية بالجوال	بيان	القيمة	الكمية بالجوال
من ح/ الخيش	30000000	100000	إلى ح/ الحبوب المباعة	60000000	20000
من ح/ الترحيل و العتالة و الدبارة	12000000				

ح/ الحبوب المباعة

www.highzakats.edu.sd
المعهد العالي لعلوم الزكاة

الكمية بالجوال	القيمة	بيان	الكمية بالجوال	القيمة	بيان
20000	60000000 60000000	إلى ح/ المخزون	20000	60000000 60000000	من ح/ البنك

ح/ فروقات الأسعار

الكمية بالجوال	القيمة	بيان	الكمية بالجوال	القيمة	بيان

ح / الفقراء و المساكين

الكمية بالجوال	القيمة	بيان	الكمية بالجوال	القيمة	بيان
30000	90000000	إلى ح/ المصارف			

www.highzakats.edu.sd
المعهد العالي لعلوم الزكاة

ح/ المصارف الدعوية

الكمية بالجوال	القيمة	بيان	الكمية بالجوال	القيمة	بيان
10000	30000000	إلى ح/ المصارف			

www.highzakats.edu.sd
المعهد العالي لعلوم الزكاة

المحور الأول
الجباية (الإشكاليات والمستجدات)

إحالة الزكاة على المشتري

د.احمد مجذوب احمد على

بسم الله الرحمن الرحيم

إحالة الزكاة على المشتري

د.احمد مجذوب احمد على

المقدمة:-

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله صـلى الله عليـه وسلم. وبعد.

فهذه ورقة حول موضوع إحالة الزكـاة علـى المشـترى،أعدت كمدخل للحوار العلمي والنقاش حول الأدلة الشرعية والتطبيق حسـب التجربة السودانية للوصول إلي الآراء التي تحقق المقاصد الشرعية ، قد جاءت بعد أن أصبحت هذه القضية محل نقاش مفتوح على صفحات الصحف،تبعه نقاش من المكلفين وبعض العلماء.

بدأت الحديث فى هذه الورقة بتعريف إحالة الزكاة علي

المشتري ،وذكرت صور الإحالة فى الزروع والثمار والأنعام

والأراضي،والعقارات،والأشياء المنقولة والأخرى . ثم تحدثت عن

المرجعية القانونية واللائحية لإجراءات الجباية فى الديوان،وانتقلت

بعد ذلك لبيان مشروعية الإحالة وبيان حكمها الشرعي،والأدلة التى

اعتمدت عليها،ثم ختمت الورقة ببيان الدوافع الأساسية للإحالة،ومدي

تأثير ذلك من جوازها،والمقاصد من وراء ذلك.

www.highzakats.edu.sd
المعهد العالي لعلوم الزكاة

ثم ختمت الورقة بخاتمة بينت فيها خلاصة ما توصلت إليه كمتصل للتدوال والحوار فى هذا الموضوع.

وقد التزمت بالموجهات العامة والمحاور التي حددتها اللجنة العلمية

للموضوع ،تسهيلاً للوصول إلى المراد ،وأرجو من الله أن ينفع بذلك ،

وأن يعين على رسم الطريق المستقيم،إنه نعم المولى ونعم النصير.

www.highzakats.edu.sd
المعهد العالي لعلوم الزكاة

تعريف الإحالة:-

يراد بموضوع إحالة الزكاة على المشترى: أن يتحمل الزكـاة الواجبة على المال شخص آخر غير الشخص الذى وجبت الزكـاة علـى ماله. وبعد أن انتقل ملك المال الخاضع للزكاة للشخص الآخـر عـن طريق عقد البيع.

أمثلة علي الزكاة التى تحال على المشتري:

1- الزكاة على الزروع والثمار:-

المعلوم أن الزكاة تجب على الزرع والثمر يوم حصاده عند توافر شرط النصاب وبقية الشروط الشرعية الأخـرى فـى المالـك. فالمالك للمال هو المكلف شرعاً بـإخراج الزكـاة،ولكن يقـوم المزارعون مالكو هذه الزروع والثمار ببيعها قبل مرور عامل الزكاة عليهم. أى أنهم يتصرفون فى المحصول قبـل تزكيتـه بالبيع. وفى هذه الحالة درج الديوان على أخـذ الزكـاة مـن المشترى لهذه المحاصيل.

2- زكاة الأموال المستفادة من بيع الأراضي والعقـارات والسـيارات والمنقولات الأخرى:-

فالأفضل أن مالك المال المستفاد من هذه الأنشطة ، وغير المتعلق بالحوائج الأصلية ، هو المكلف شرعاً بإخراج الزكاة عند قبضها عند من لا يشترط حولان الحول فى المـال المسـتفاد ، بحيـث يزكيه عند قبضه. لما كانت وقائع البيع تتم بعيداً عـن أجهـزة الزكاة والعاملين فيها،وأن غالب الأشخاص البائعين والحاصـلين على الأموال المستفادة (أثمان المبيعات) لا يتصـلون بـإدارات الجباية لدفع زكاة هذه الأموال،فإن الديوان درج علـى تحميـل المشترين عند تكملة إجـراءات البيـع بالتسـجيل عنـد إدارة تسجيلات الأراضي،أو بالترخيص عند إدارات المرور.

www.highzakats.edu.sd
المعهد العالي لعلوم الزكاة

3- زكاة الأنعام المشتراة للصادر أو للذبح المحلي:-

يقوم التجار المتعاملون فى تجارة الأنعام بشرائها من مراكز إنتاجها وفى مراعيها بغرض التصدير خارج السودان،أو البيع للمسالخ داخل السودان . وقد يتم البيع قبل وصول عامل الزكاة إلي أماكن الأنعام . وهي أموال خاضعة للزكاة عند تحقيق الشروط الشرعية فيها. وعند إكتمال إجراءات الشراء يقوم المشترون بنقل أنعامهم إلي أماكن التصدير أو الذبح. وعند مرورهم على نقاط مراقبة الزكاة يطلب منهم عامل الزكاة إبراز مستندات دفع الزكاة. وعند عجزهم عن تقديم هذه المستندات يلزمهم عامل الزكاة بدفع الزكاة الواجبة على هذه الأنعام.

بالتطبيق العملي لهذه الإجراءات بدأ الجدل والنقاش حول شرعية هذا الإجراء،وهل يجوز أن يدفع الزكاة المشترى،أم ينبغى أن يتحملها البائع المالك للمال المستفاد ؟.

هذا وسننظر فى هذا الموضوع على النحو الآتى:-

- المرجعية القانونية واللائحية لإجراءات الجباية فى الديوان:-

عالج قانون الزكاة موضوع كيفية جباية الزكاة بالمبادئ الآتية:-

1- توضيح الشروط العامة لوجوب الزكاة كما جاء فى المادة (17) على النحو الآتي:

أ/ ملك النصاب الشرعي ولو تغيرت صفته خلال الحول.

ب/ حولان الحول فيما يشترط فيه الحول.

ج/ عدم تعلق المال بالاستعمال ، أو الاستخدام الشخصى للمكلف.

www.highzakats.edu.sd
المعهد العالي لعلوم الزكاة

د/ أن لا يستغرق الدين كـل المـال ، أو يفقـد المكلـف النصاب.

4- تحديد ميقات تحصيل زكاة الزروع والثمار بطيبها و حصادها ، حيث نصت المادة (3/24) بأن يكون ميقات إسـتخراج زكـاة الزروع والثمار عند طيبها وحصادها . وهذه المادة بهذا العموم تجعل التركيز ينصرف إلي حال الـزرع والثمـر الخاضـع للزكاة، دون حديث عن المالك لأنه مـن المعلـوم أن وجـود المالك المكلف شرعاً بالتعبد بهذا الركن هو شرط من شروط الزكاة ، لأن المخاطب هو المسلم المالك للنصاب.

5- تحديد من يتحمل إخراج الزكاة عند التصـرف فـى الـزروع والثمار بالبيع.

أشارت المادة 26 /1 على أن زكاة الزروع والثمار التى يتم التصرف فيها تحصل على النحو التالي:-

1/26 - تحصل الزكاة ممن باع الزروع والثمار،أو وهبها بعد صلاحها.

2/26 - تحصل الزكاة من المشترى ، أو الموهوب لـه،أو الوارث ، إذا وقع البيع،أو الهبة ، أو الموت،قبل بدو صلاح الزرع والثمار،كما لو كان زارعاً.

فالفقرة (1) أكدت أن البائع ، أو الواهب للـزرع بعد بدو صلاحه هو الذى يتحمـل الزكـاة ، لأن بـدو الصلاح يؤكد إنخفاض نسـبة التعـرض للمخـاطر،أو إنعدامها بالكامل وبالتالي يجعل الثمن يعبر حقيقـة عـن قيمة الزرع والثمر المباع،كما أن بدو الصـلاح يقـارب الحال عند الحصاد (حيث إشتداد الحب وطيـب الثمـر) وما قارب الشئ أخذ حكمـه . وعليـه حمـل البـائع والواهب فى هذه الحالة بالزكاة.

www.highzakats.edu.sd
المعهد العالي لعلوم الزكاة

أما الفقرة (2) والتى تحدثت عن واقعة البيع ، أو الهبة ، أو الموت ، قبل بـدو الصـلاح ، جعلـت المشـتري ، والموهوب ، له والوارث كالزارع . لأن الثمن ، وقيمـة الموهوب ونصيب الوارث،لم تتضمن كامل قيمة الـزرع والثمر الذى بدأ صلاحه لدخول عنصـر المخـاطرة،لأن الزكاة لم يحن بعد وقت تعلقها بالزرع والثمر ، لأنهـا تجب عند الحصاد حيث (طيب الثمر وصـلاح الـزرع واشتداد الحب) ،أو كما قال ابن قدامة في المغنى. لأن سبب الوجوب وجد من ملكه فكان عليه)[1] أي إخراج الزكاة.

2- عدم إشتراط حضور مالك المال عند إخراج الزكاة.

لم يشترط قانون الزكاة السوداني حضور صاحب المـال عند إخراج الزكاة ،حيث نصت المادة 1/36 على الآتي: إذا لم يكن صاحب المال الواجبة زكاته موجـوداً ، يتـولي تزكيته الشخص المسئول عن إدارة المـال أو الوكيـل الشرعي. هنا يجب على المدير المسئول عـن المال،كمـا يجب على الوكيل الشرعي ،إخراج الزكاة الواجبة على المال كما لو كان صاحب المال موجوداً.

3- إشتراط شهادة أداء الزكاة:-

نصت المادة (49) من القانون على أنه(لا يجوز للسلطات المختصة منح أي مستندات أو تسهيلات تخول حقوقـاً،أو امتيازات مالية،إلا بعد إبراز صاحب الطلب شهادة بأدائه الزكاة صادرة من الأمين العام ،أو الأمين ،حسبما يكـون الحال وذلك فى المسائل الآتية:-

[1] ابن قدامة: المغني ج ص2 - ص704

www.highzakats.edu.sd
المعهد العالي لعلوم الزكاة

49/د - تسجيل ملكية العقارات.

49/و- إجراءات الحصـول علـى الرخص،وتجديـدها ، وتحويل ملكيتها،فيما يتعلق بالعربات التجارية،و الأجـرة ، والحاصدات ،الزراعية والجرارات.

49/ح- أى إجراءات أخرى يقرر الأمين العام بموجـب أمر يصدره وجوب استخراج شهادة سداد الزكاة بشـأنها قبل استكمالها.

وهذه المادة تتضمن إجراءات وقائيـة تحقـق للـديوان الآتى:-

1- الإحاطة والإلمام بحجم ثروة ودخول المتعاملين فى النشاط الاقتصادي عبر البيانات والمعلومات التـى يحصـل عليهـا الديوان عند طلب شهادة أداء الزكاة. حيث يكون الطلـب مصحوباً فى العادة بنوع وحجم ومكان وزمان النشاط الذى يريد صاحب الطلب ممارسته.

2- الوصول إلى الأشخاص الذين لم يؤدوا الزكاة ، لأن ارتباط تعاملهم باستخراج شهادة الأداء يجعلهم يتصـلون بالـديوان لدفع بعض أو كل ما وجب عليهم من زكاة عند تحقيق شروطها فيهم وفى أموالهم. وبالتالي فهي تمنع التهـرب أو التحايل من دفع الزكاة.

3 - إلزام أي شخص آل أو انتقل إليه عمل أن يدفع الزكاة المستحقة عن ذلك العمل ، إذا لم يتم تسديدها بواسطة البائع. هذا ما نصت عليه المادة (3/18/أ) من لائحة الزكاة الصادرة بموجب قانون الزكاة والتى جوزت للأمين العـام أو مـن يفوضه ، أن يلزم أى شخص يؤول ، أو ينتقـل إليـه ، أى عمل أن يدفع الزكاة المستحقة عن ذلك العمل إذا لم يتم

4 تسديدها بواسطة البائع.

www.highzakats.edu.sd
المعهد العالي لعلوم الزكاة

5 - الزام الوكيل،أو الوصى،أو القـيم،أو ولـى الأمر،بـإخراج الزكاة عن الأموال التى تحت أيديهم،هذا ما نصت عليه المـادة 4/18 بأنه يجب على الوكيل،أو الوصى ، أو القيم،أو ولي الأمر ، إخراج الزكاة المستحقة من مال الأصيل أو ناقص الأهلية.

وهكذا نجد أن لائحة الزكاة فى المادة (18) الفقرتين (3،4) ، وبالرغم من المواد التي جاءت فى القانون وحددت ممـن تؤخـذ الزكاة ، إلا أنها نصت على إلزام المتعاملين فى الأموال التي لم تؤد زكاتها بأن يدفعوها للديوان نيابة عن الآخرين: معتبرة أن هذا الإجراء هو من باب الوكالة عن الأصيل. حيـث أجـاز القانون (فى المادة 1/36) استيفاء الزكاة من الوكيل ، أو الشخص الذى يدير المال الخاضع للزكاة.

هذا ولا يوجد تعارض بين المادة (1/26) التى تحدد ممن تؤخـذ الزكاة . والمادة (49) التي تشترط إبراز شهادة أداء الزكاة عند قيام المكلف ببعض الأنشطة والإجراءات المتصلة بالأوعية الخاضـعة للزكاة . فالمادة(1/26) تتحدث عمن يتحمل العبء ومـن يخضـع للزكاة وهي تعني الشخص المكلف شرعاً بالزكاة . أما المـادة (49) فهي مادة إجرائية وقائية تنبه من يعمل في النشـاط الاقتصـادي أن يحرص في تعامله المالي والاقتصادي علي إخـلاء ذمتـه مـن أي حقوق تتعلق بالزكاة ، هذا الأجراء أيضا يحـرص علـي تحميـل الزكاة للشخص المكلف بها شرعاً .

www.highzakats.edu.sd
المعهد العالي لعلوم الزكاة

مشروعية الإحالة ، تكييفها الشرعي :-

هل تعد إحالة الزكاة علي المشتري من باب الوكالة ؟ بالتالي يصبح المشتري وكيلاً عن البائع في إخراج الزكاة . يطبق عليه نص المادة (1/36) التي تتحدث عن الوكيل الشرعي . والمادة (4/18) من لائحة الزكاة ، التي تلزم كذلك الوكيل ، أو الوصي ، أو القيم ، أو ولي الأمر ، بإخراج الزكاة من مال الأصيل أو ناقص الأهلية ؟ .

الوكالة هي الوجه التخريج الشرعي الذي أخذ به الديوان في إلزام المشتري للزروع والثمار والأنعام والأراضي والعقارات والمنقولات الأخرى غير الزكاة – معتمداً في ذلك علي الآتي .

1- العرف التجاري :-

نجد أن المتعاملين في الأسواق،وبعلمهم المسبق،والذي لا يتطرق إليه الشك بوجوب الزكاة علي المكلفين وفي جميع الأقوال المعروفة،وما لحق بها من الشروط الشرعية المحدودة ،درجوا علي التمييز في تحديد سعر السلع المتعامل بها في الأسواق بين السلع المدفوعة زكاتها وضرائبها ورسومها الأخرى ، والسلع التي لم تدفع زكاتها اجزائيها وبقية الرسوم الحكومية الأخرى،بل وبلغة أهل الأسواق، هم يميزون بين البضائع أو السلع "بكامل ورقها " ، والسلع والبضائع بغير "ورق"وهم يقصدون " بالورق" هنا ، المستندات المالية الصادرة عن ديوان الزكاة وديوان الضرائب والسلطات المحلية وأسواق المحاصيل ، والتي يعتبر البائع أن البائع قد وفي بالتزاماته تجاه هذه المؤسسات ،وبالتالي يتضح بأن للسلعة سعران، سعر يتضمن قيمة السلعة فقط،والسعر الثاني يتضمن قيمة السلعة زائداً مبالغ الزكاة والضرائب والرسوم المحلية .

فالشخص الذي يشتري سلعة دون دفع زكاتها الواجبة ، وضرائبها ورسومها المقررة عليها ، يعلم أنه لابد أن يدفع ذلك ،

www.highzakats.edu.sd
المعهد العالي لعلوم الزكاة

وما خفض له الثمن إلا لالتزام بالدفع طوعاً أو كرها نيابـة عـن البائع (المالك الاول) وهذا هو العرف الجاري في الأسواق .

ونحن ندرك أن الفقهاء اعتبروا العادة والعرف ، ورجعوا إليها فـي كثير من المسائل الفقهية حتي جعلوا ذلك أصلاً . فقالوا في الأصـول فـي باب ما تترك به الحقيقة (تترك الحقيقة بدلاً من الاسـتعمال والعـادة ... وعرفوا العادة بأنها ما يستقر في النفوس من الأمور المتكررة المقبولة عند الطباع السليمة). هكذا جاءت قاعدة (العادة محكمة) ، [1] كقاعدة الكثير مـن المعاملات أصلاً تقوم عليه الأحكام الشرعية المتعلقة بها .

ومثل الفقهاء للعرف المعتبر بالآتي :-

1- أن لو باع التاجر في السوق شيئاً لم يصرح بحلول تأجيل ، وكان المتعارف فيما بينهم (أي أهل السوق) أن البائع ياخـذ كل جملة قدراً معلوماً،انصرف إليه –(أي طريقة الـدفع) – بلا بيان

وقالوا لأن المعروف كالمشروط . [1]

2- وفي الإحالات مثلوا له بما لو دفع ثوباً إلي خياط ليخيطـه،أو إلـي صباغ ليصبغه له،ولم يعين له أجره،ثم اختلف في الأجر وعدمـه، وقد جرت العاده بالعمل بالأخيرة ...

قال محمد،رحمه الله،إن كان الصابغ معروفاً بهذه الصنعة بـالأجر، وقيام حاله بها،كان القول قوله . وقال الزيلعي و الفقه علي قول محمـد ، رحمه الله ، قال ابن نجيم (لا خصوصية لصابغ ، بل كل صـانع نصـيب

[1] ابن نجيم : الأشباه والنظائر : دار الكتب العلمية بيروت لبنان ص 93

[1] ابن نجيم : الأشباه والنظائر : دار الكتب بيروت لبنان ص95

www.highzakats.edu.sd
المعهد العالي لعلوم الزكاة

نفسه للعمل بأجره فإن السكوت كالاشتراط ولذا قالوا المعروف كالمشـروط).[2]

والعرف في السوق السوداني في تجارة المحاصيل،وعلي وجه التحديد فـي أسواق بيع المحاصيل،أن الشخص الذي يشتري المحاصـيل دون أن يـدفع زكاتها المزارع هو المكلف بدفعها نيابة عنه ، أو وكالة عنه،لأنـه عنـد تحديد السعر يخصم الزكاة الواجبة (مبالغ الايصالات المالية الزكوية) من السعر المقرر لها في السوق وهي كاملة المستندات وخالية من الالتزامـات تجاه سلطات الزكاة . وهذا الأمر أكدته لائحة الزكاة فـي المـادة 3/18/أ التي أشرنا اليها سابقاً حيث تنص (يجوز للأمين العام أو من يفوضه إلـزام كل شخص يؤول أو ينتقل إليه أي عمل ان يدفع الزكاة المستحقة عن ذلـك العمل اذا لم يتم تسديدها بواسطة البـائع). كمـا أن المـادة (49) التـي إشترطت إبراز شهادة أداء الزكاة تلزم المتعاملين بالتأكد من أن معاملاتهم وانشطتهم تتم مع أشخاص أوفوا بالتزامهم تجاه سلطات الزكـاة والإّ فهـم المكلفون بذلك .

الاشتراط التعاقدي

تعارف المتعاملون داخل السودان في تجارة الأراضـي والعقـارات والعربات والمنقولات الأخرى - التـي لا تتعلـق بالحاجـات الأصـلية للأشخاص بأن ينصوا في عقود البيع علي أن المشتري ملزم بدفع الزكـاة الواجبة والضريبة المقدرة ، وأي رسوم أخرى تقدرها السلطات المختصة . وبالتالي فإن المفاوضات التي تتم في السعر للأرض أو العقار أو العربـات وغيرها ، تتم بين الطرفين وأن كل طرف منها يدرك أن المبلغ المـدفوع من المشتري للبائع مبلغ صاف وخالٍ مـن أي التزامـات تجـاه الغيـر . والمشتري عندما يدفع هذا المبلغ يدرك تماماً أنه بـنص العقـد ، ووفـق اشتراط البائع ، ملزم بدفع الزكاة اللائحية الضريبية والرسـوم المقـررة .

[2] ابن نجيم المرجع السابق ص99

www.highzakats.edu.sd
المعهد العالي لعلوم الزكاة

وهو هنا بمثابة الوكيل عن البائع في دفع الزكاة . وهو ملزم بشرط البـائع الذي أحال عليه الزكاة الواجبة علي المال المستفاد والمقبوض ثمناً للمبيع .

وموضوع الشرط هذا بحثه الفقهاء عندما تحدثوا عن تصرف المالك في النصاب فقالوا: (يصح تصرف المالك في النصاب قبل الخرص وبعـده بالبيع والهبة وغيرهما . فإن باعه أو وهبه بعد بدو صلاحه فصدقته علي البائع والواهب ، بهذا قال الحسن ومالك والثوري والأوزاعي وبه قال الليث إلا أن يشترطها علي المبتاع) .[1]

وكلام الليث هو شاهدنا هنا،فإن اشترطها علي المبتاع (المشتري)فهي عليه وان لم يشترطها،فهي علي البائع،موافقاً ما ذهب إليـه الحسـن ومالك والثوري والأوزاعى.

وقال مالك :(ومن باع أصل حائطه أو أرضه،وفي ذلك زرع أو تمر لـم يبد صلاحه،فزكاة ذلك علي المبتاع ، وإن كان قد طاب وحل بيعه فزكـاة ذلك علي البائع إلا أن يشترطها علي المبتأع). [2]

وهكذا نجد أن اشتراط تحمل المشتري للزكاة معروف عند الفقهاء . فبالرغم من اثبات أصل أن الذي يتحمل الزكاة هو البائع للزرع الذي بـدا صلاحه ، إلا إنهم اعتبروا شرط الإحالة إلي المشتري ، ونقلـوا بموجبـه الزكاة من الأصيل إلي الوكيل،كما قال الإمام مالك والليث رضي الله عنهما.

الدوافع الأساسية للعمل بنظام الإحالة ومدي تأثير ذلك في جوازها

ياتي مبدأ قبول و تخريج إحالة الزكاة علي المشتري لتحقيق جملـة من المقاصد . منها :

1- الحفاظ علي حق الفقراء والمساكين الذي أوجبه الله في أموال الأغنياء ، لأنه مع وجود علة التطهير والتزكية للأموال التي فرضت فيها الزكاة فإن مراعاة حاجات المحتاجين وسدها تظل أحـد العلـل الأساسـية ،

---

[1] المغني : ويليه الشرح الكبير : دار الكتب السورية 1983/1403 د 2 ص565

[2] تنوير الحوالك شرح موطأ الإمام مالك . طبعة دار الفكر 1414/ 1994

www.highzakats.edu.sd
المعهد العالي لعلوم الزكاة

وبالتالي فإن مراعاتها عند مراعاة استخراج الأحكام تبقي لازمة من لوازم التشريع في كل حكم قام علي وجه شرعي لم يتعارض مع حكـم آخر ، وحقق هذا المقصد فيجب الأخذ به . فعليه مع وجود وجه تخريج الإحالة علي انها وكالة اعتماداً على العرف ، وما اعتاده النـاس مـن النشاط الجاري،وارتكازاً علي اشترطها في بعض العقود،يكون العمـل بها مدخلاً لتوسيع دائرة الزكاة والإحاطـة بجميـع الأمـوال تحقيقـاً لمصلحة الفقراء . مراعاة المصلحة جعلت الفقهـاء يأخـذون بجـواز الخرص في الثمر مع ما فيه من جهالة،فالخرص هو (القول بـالظن) وفائدة الخرص،كما نقل القرضاوي (مراعاة مصلحة الطـرفين : رب المال والمستحقين . فرب المال يملك بالخرص التصرف فـي نخيلـه وعنبه بما شاء،علي أن يضمن قدر الزكاة - والعامل علـي الزكـاة - وهو وكيل المستحقين - قد عرف الحق الواجب فيطلب به). [2]

كما نقل عن الخطابي قوله (وفائدة الخرص ومعنـاه : أن الفقـراء شركاء أرباب الأموال فى الثمر،فلو منع أرباب المال من حقـوقهم ومـن الانتفاع بها،إلى أن تبلغ الثمرة غاية جفافها فأمر ذلك إليهم . ولذا انبسطت أيديهم فيها لأ قل ذلك بحصة الفقراء فيها . وأن ليس مع كل أحد من الثقـة ، والتقوي ما تقع به الوثيقة في أداء الامانة . فوضـعت الشـريعة هـذا المعيار ، (الخرص) ليتوصل به أرباب الأموال إلى الانتفاع ، ويحفظ علي المساكين حقوقهم . وإنما يفعل ذلك عند أول وقت بدو صـلاحها قيـل إن يؤكل يستهلك ، ليعلم حصة الصدقة منها . فيخرج بعد الجفاف بقدرها تمراً أو زبيباً) . [3]

2- تقليل التهرب من دفع الزكاة :-

---

[2] نقله د. القرضاوي عن المذهب مع المجموع و 5 ص 477 : انظر : فقه الزكاة للقرضاوي ج 1 ص 381

[3] القرضاوي ومع سابق ح1 ص 382/381

www.highzakats.edu.sd
المعهد العالي لعلوم الزكاة

نحن ندرك أنه في كل زمان ومكان يوجد بعض الضعاف الـذين استولي الشح علي نفوسهم وحجبهم عن خير الصدق ،عليه يكـون الأخـذ بإحالة الزكاة علي المشتري في المال غير المزكي باباً نسد به حيل التهرب من الزكاة التي عرفها الفقهاء المسلمون وسدوا أبوابها علي المتهربين فقد جاء في المغني (وإن قصد قطعها أي الثمرة - الفرار من الزكاة لم تسـقط عنه،لأنه قصد قطع حق الفقير بسبب استحقاقه فلم تسقط)[1]

3- تقليل كلفة الجباية :-

يعتبر السودان من أكبر الأقطار الزراعية فـي العـالمين العربـي والأفريقي ويمتلك مساحات زراعية شاسعة ، ولا توجد شبكة طرق حديدية تربط هذه المساحات،وتنتشر في معظم أراضـيه الزراعـات التقليديـة ، صغيرة المساحة والتي تستخدم فيها وسائل الزراعـة البدائيـة ، وصـغر المساحة يعني تعدد الملاك وانتشارهم،وعدم الأخذ بجواز إحالة الزكاة علي المشتري يعني انتشار العاملين علي الزكاة علي كل المسـاحة الزراعيـة، وهذا يقتضي عددا كبيراً من وسائل الانتقال والاتصال،كما يقتضـي عـدداً إضافياً من العاملين حتي تتمكن الإدارة من الوصول إلي كل مزارع فـي موقعه وتحصيل الزكاة منه من مكان حصاده . وهذا يقتضي صرفاً حاليـاً كبيراً لتسيير العربات من وقود وصيانة وشحوم كما يقتضي نصيب عمال موسمية أو موقتة تعمل علي تحصيل هذه الزكوات ،وبالتـالي فـإن هـذه المصروفات ترفع من كلفة الجباية . عليه طالما وجد وجه شرعي لجـواز إحالة الزكاة علي المشترى في الزروع والثمار،فيجب الأخذ به تعظيماً لحق الفقراء والمساكين وتقليلاً للكلف عليه .

[1] ابن قدامة : المغنى ص2

www.highzakats.edu.sd
المعهد العالي لعلوم الزكاة

الخاتمة

تبين لنا أن الإحالة هي أن يقوم الشخص المشتري بدفع الزكاة نيابة عن الشخص المكلف بإخراج الزكاة من باب السوق ، اعتماداً علي العرف المتعامل به فى السوق ، واعتماداً على شرط إن شرط ذلك في العقد .

هذا وتبين لنا أن الأساس القانوني واللائحي يصف الوكالة الشرعية بسعة ومرونة تستوعب هذا الإجراء ، كما وضح لنا أن الفقهاء عرفوا هـذا الأمر ، ووافقوا عليه إن شرط ذلك في العقد ، كما علمنا أن الأخذ بجـواز الإحالة يحقق جملة من المصالح الشرعية علي رأسها زيادة حصة الفقراء ، ومنع التهرب من دفع الزكاة ، وتقليل من كلفة الجباية ، وكلهـا أهـداف مقصودة ومشروعة ونسأل الله أن يهدي إلي سواء السبيل ويوفـق لمعرفـة الصراط المستقيم .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

www.highzakats.edu.sd
المعهد العالي لعلوم الزكاة

المراجع

1- ابن قدامة أبو محمد عبد الله بن أحمد بن محمد
المغني – مكتبة الرياض الحديثة بالرياض – نشر إدارات البحوث العلمية والإفتاء

2- ابن نجيم : الشيخ زين العابدين محمد ابراهيم .
الاشباه والنظائر علي مذهب أبي حنيفة النعمان.
دار الكتب العلمية – بيروت 1400- 1980

3- السيوطي : الإمام جلال الدين عبد الرحمن السيوطي .
تنوير الحوالك شرح موطأ مالك
دار الفكر بيروت 1414- 1994م

4- الشربيني : الشيخ محمد الخطيب .
مغني المحتاج إلي معرفة معاني ألفاظ المنهاج
دار الفكر بيروت 1298- 1978م

5- قانون الزكاة لسنة 2000 تعديل سنة 2001

6- القرضاوي : د. يوسف القرضاوي
فقه الزكاة – مؤسسة الرسالة بيروت الطبعة السابعة 1404- 1984 م

7- لائحة الزكاة لسنة 1413 1993م تعديل سنة 2000م

المحور الأول

الجباية (الإشكاليات والمستجدات)

الإشكاليات والمستجدات في فقه الزكاة

د.احمد مجذوب احمد على

www.highzakats.edu.sd
المعهد العالي لعلوم الزكاة

بسم الله الرحمن الرحيم

بعض الإشكالات والمستجدات في فقه الزكاة

د. أحمد مجذوب أحمد علي

تميزت التجربة السودانية فى تطبيق الزكاة بجملة من الخصائص

والمزايا نشير الى أهمها فيما يلى :-

1/ ولاية الدولة على الزكاة :-

أكد التشريع السودانى بموجب قانون خاص ينظم شئون الزكاة .. أن

الولاية على الزكاة هى شأن سلطانى يعطى الجهاز المكلف بها حق

الاستيفاء للفرائض الواجبة على الأموال بقوة القانون ويعاقب من يمتنع عن

ذلك .. كما كلف ادارة الزكاة (الديوان) فى المادة (5/ 3) أن عليه أن

يعمل على تأكيد سلطان الدولة المسلمة فى جمع وادارة الزكاة والصدقات

وتوزيعها على مستحقيها .

2/ استقلال الجهاز المعنى بالزكاة :-

كفل قانون الزكاة الاستقلال التام للديوان المعنى بالزكاة جبايـة وصـرفاً حسب نص المادة (1/4) على انه (تنشأ هيئة مستقلة تسمى ديوان الزكاة وتكون لها الشخصية الاعتبارية) وهذا الاستقلال يقتضى عـدم خضـوع الديوان للنظم واللوائح الادارية والمالية التـى تحكـم المصـالح والادارات

www.highzakats.edu.sd
المعهد العالي لعلوم الزكاة

والهيئات الحكومية وإنما يخضع لقانونه وما يصدر بموجبه من نظم ولوائح تضبط العمل وتحدد العلاقات والاختصاصات للعاملين والجهات المتعاملة مع الديوان ، وينتج عن ذلك أن الديوان يتمتع بمرونة واسعة فـى حركتـه تساعده فى تنفيذ واجبه.

3/ تطبيق النظام الفدرالى فى ادارة الزكاة :-

تناسقاً مع النظام الادارى فى السودان فان الديوان يعمل وفق نظـام فدرالى للزكاة يوزع السلطات بين الأمانة العامة والأمانات الولائية حيـث يقف على قمة الجهاز الادارى مجلس أعلى لأمناء الزكاة يتكون من كبـار العلماء ودافعي الزكاة تعاونه أمانة عامة اتحادية تعنى بالنواحي التخطيطية للزكاة ورسم السياسة الكلية والإشراف على تطوير الأداء وترقيتـه ، كمـا تقوم مجالس أمناء ولائية تعاونها أمانات تنفيذيـة تعنـى بشـئون الجبايـة والصرف تحتها جملة من المكاتب بالمحافظات والمحليات واللجان المعاونة

4/ التوسع في الآراء الفقهية :-

أخذ قانون الزكاة بتوسيع مصادرهـ الفقهية فلم يلتزم بمذهب محـدد واستهدف من ذلك استيعاب كل الآراء الفقهية التى توجب الزكاة على جميع الأموال تحقيقاً لمصلحة الفقراء والمساكين .

5/ عدم التسوية بين المصارف :-

اخذ قانون الزكاة برأي الجمهور فى عدم التسوية بين المصـارف الثمانية وترك النسب السنوية لتوزيع الإيرادات الزكوية للمجلـس الأعلـى لأمناء الزكاة الذي يضم كبار العلماء ودافعي الزكاة ليحدد النسب الملائمة لكل مصرف حسب ما تحددهـ المصلحة العامة ورصيد الخبرة والتجربـة فى احتياجات كل فئة

6/ المرونة فى التشريع :-

تميز تطبيق الزكاة فى السودان بمرونة مناسبة فى شأن التشـريعات التى تحكم الزكاة .. وذلك لاستيعاب المستجدات والتغيـرات المختلفـة .. فتلاحظ أن القانون كان محل مراجعة جزئية وكلية بلغت أربع مرات خلال

www.highzakats.edu.sd
المعهد العالي لعلوم الزكاة

العقدين السابقين . كان آخرها التعديل الصادر فـى 2001م الـذي ألغـى بموجبه قانون الزكاة لسنة 1990م حيث كان القـانون الأول يعبـر عـن طوعية الزكاة والتعديل الثاني اسـتوعب الإلـزام القـانوني لكنـه جمـع الضرائب والزكاة فى مؤسسة واحدة والتعديل الثالث فك الارتبـاط بـين الزكاة والضرائب وعمل التعديل الرابع على التجويد فى الإدارة والدقة فى الاختيارات الفقهية والاستيعاب للقضايا المعاصرة فى الجباية والصرف

هذا وفى إطار التجربة والتطبيق الذي تجاوز العقدين مـن الزمـان ظهرت بعض القضايا التى تحتاج إلي نظر فقهي جديد فى جميع مجـالات الزكاة فى التشريع والإدارة وفى الجباية وفى خطاب الزكاة وفى المصارف ظلت محل تداول من جميع الأجهزة المعنية بالزكاة فى السودان .

وسنعرض هنا بعض المسائل نطرحها للتـداول والنقـاش الفقهـي الأوسع الذي يعين على تجويد التطبيق وتوثيق الاختيارات الفقهية .

أولاً :- بعض المسائل المستجدة فى مجال الإدارة :-

لا شك أن الآيات القرآنية والأحاديث النبويـة واجتهـادات الخلفـاء أكدت أن الولاية على شأن الزكاة هي للخليفة يرعاها ويكلـف مـن يقـوم بجبايتها وصرفها ولئن كان مجتمع المدينة المنورة فى عهده صـلى الله عليه وسلم مجتمعاً بسيطاً والحياة فيه غير معقدة وكذلك فى عهد الخلافـة الراشدة فإن شكل الجهاز الإداري المعنى بالزكاة كان بسيطاً أيضـا ولـم يتجاوز فى بعض الأحيان أن يلحق كتكليف بالوالي أو عامل الخليفة الـذي يبعثه إلى المقر المعين ، غير أن الحال حالياً اختلف باتساع الدولة وتنـوع الأموال الظاهرة والباطنة واختلاف وتعدد حاجـات المحتـاجين وشـيوع التحايل والتهرب من دفع الزكاة وتعلق نفوس من لا يستحقونها بها .

مما يقتضى أن تتوسع الأجهزة الإدارية وان تتشـعب إداراتهـا : إدارة للجباية وأخرى للمصارف وثالثة للشئون الماليـة ورابعـة لشـئون العاملين وخامسة للدعوة وخطاب الزكاة وسادسة لتدريب العاملين عليهـا

www.highzakats.edu.sd
المعهد العالي لعلوم الزكاة

وسابعة للمراجعة والتفتيش وثامنة للإحصـاء والمعلومـات وغيرهـا ... وغيرها .

وهذا التوسع الإداري يقتضى إنشاء المكاتب وتوفير مستلزمات ومقتضيات العمل وغيرها .. ولا شك أن هذا الأمر يقتضى صرفاً مالياً هو بالضرورة سيمول من إيرادات الزكاة .

وبالتالي أصبح هذا الموضوع محل نظر ونقاش بين البـاحثين مـن الفقهاء عن ما هو الجهاز الملائم أو ما هي الطريقة الملائمة التى تمكن من جبايـة الزكـاة وصـرفها وأن هـذا الشـكل البيروقراطـي الديوانى .مما يحقق إنعقاد الحق الشـرعي الواجـب وإشـباع حاجـات المحتاجين من هذا الحق .

ثانياً :- بعض المسائل المستجدة فى مجال الجباية :-

1/ أموال الدولة المعدة للاستثمار :-

اخذ قانون الزكاة السوداني لعام 1990م بمبدأ عدم إخضاع أمـوال الدولة بصفة عامة للزكاة لعدم وجود الملك الخاص فيها وتعلـق مصـالح عامة الناس بها .. وقد نصت المادة (1/24) من القانون أعلاه علـى أن من الأموال التى لا تجب فيها الزكاة المال العام والحصـص والأسـهم المملوكة للدولة فى أي شركة أو هيئة أو مؤسسة أو مصرف أو عمـل تجارى أو استثماري .

غير أن التطبيق أظهر أن الأموال العامة المستثمرة لا يتعلق الحـق العام فيها مباشرة وعلى الفور،وانما على التراخي وهى غالباً ما تأخذ فـى وضعها القانوني شكل الهيئات أو المؤسسات أو الشركات وتكون أقرب فى وضعها إلى الشخصية الاعتبارية المستقلة وأدى التميز الزكوى و الضريبي لها إلى تشوهات وخلل فى العلاقات الاقتصادية والمنافسة الحرة فى أسواق السلع والخدمات .

وعلية تمت مراجعة القانون فى عام 2001م وصدر متضمناً نصاً جديداً بدأ بالمادة (3) تفسير التى أوضحت بان المال العام المعفـى مـن

www.highzakats.edu.sd
المعهد العالي لعلوم الزكاة

الزكاة هو (كل مال تملكه الدولة بشرط إلا يكون معداً للاستثمار كالأسهم والحصص فى أي شركة أو هيئة أو مؤسسة)ثم المادة (37) التى حددت الأموال التى لا تجب فيها الزكاة فنصت على (المال العام إذا لم يكن معداً للاستثمار) وبمفهوم المخالفة أن كل مال معد للاستثمار اصبح خاضعاً للزكاة بموجب هذه المادة .

2/ زكاة الأموال المستفادة :-

عرف قانون الزكاة السوداني المال المستفاد فى المادة (3) تفسير انه (منفعة جديدة تبلغ قيمتها النصاب تجب فيها الزكاة حين الاستفادة ويزكى ثمنه حين قبضة ما لم تكن المنفعة لحاجة أصلية ولم تتحقق فيه علة النماء) وبموجب هذه، المادة خضعت أثمان المبيعات المتنوعة (العقارات – السيارات – الأراضي – وغيرها من المبيعات للزكاة إذا بلغ الثمن نصاباً بعد خصم الحوائج الأصلية ولا يشترط فيها حولان الحول وقضت المادة (34) بأن المال المستفاد يعامل معاملة النقدين فى نصابه وزكاته وهو ما يساوى ربع العشر .

كما جاءت المادة (1/35) اكثر بياناً لبعض أنواع الأموال المستفادة التى تجب فيها الزكاة فنصت على أن الزكاة تجب فى :-

أ/ رواتب العاملين بالدولة والقطاعات الأخرى واجورهم ومكافآتهم ومعاشاتهم.

ب/ أرباح أصحاب المهن الحرة والحرف عند قبضها إذا بلغت النصاب وكانت زائدة عن الحاجة الأصلية لهم .

والمسائل المستجدة التى تحتاج إلى فقه جديد هي حساب أوعية هذه الأنواع التى تجب فيها الزكاة حيث يأخذ الديوان فى تحديد ذلك بنظام الإقرار الزكوى السنوي الذي يوزع على أصحاب هذه المهن والحرف.

تم تحلل معلومات الإقرار وأن اختلفت عن المعلومات الأولية المتجمعة للديوان تتم المراجعة وأن حدث اختلاف قد تضطر إدارة الجباية إلى توثيق وتأكيد معلومات المكلف باليمين لإثبات صحة دعواه .

www.highzakats.edu.sd
المعهد العالي لعلوم الزكاة

ويندرج تحت ذلك أيضا موضوع تحديد الحوائج الأصلية التى تخصم من الدخل (أو المبلغ المقبوض) والتي نصـت المـادة (3/35) علـى عناصرها الأساسية بالآتي :- (تقدر الحاجة الأصلية بما ينفق على المأكل والمشرب والملبس والمسكن والمركب والعلاج) وذلك بموجب لجنة فنيـة تعتمدها لجنة الإفتاء المنشاة بموجب المادة (11) مـن قـانون الزكـاة السوداني.

هذا وقد اثبت التطبيق أن تحديد الحاجة الأصلية لكل مكلف على حده تعترضه مشكلات عملية أهمها غياب المعلومات الأساسية المعينة على ذلك .. علماً بان الحاجات الأصلية تختلف باختلاف أحوال الناس كمـا تختلـف باختلاف الأمكنة والأزمنة كما تختلف وتتغير بتغير الـدخول ، فالحاجـة الأصلية فى السكن تختلف بين الريف والحضر وتختلـف داخـل الحضـر باختلاف الناس واسرهم ودخولهم . كما أن الحاجات الأصلية التى تخصـم من العاملين السودانيين بدول المهجر تختلف من دولة إلى أخرى ومن فئـة إلى أخرى والعامل غير المعلم وغير الموظف وغير المهنـي (طبيـب – مهندس) وغير المستثمر،وبالتالي فان الديوان وبموجب دراسـة لأحـوال الناس فى دول المهجر وداخل السودان يحدد نسباً تخصم من جملة الدخول وإن بلغ مجموع صافى الدخل خلال العام نصاباً أخذ منه ربع العشر .

3/ زكاة الشخص الاعتباري :-

المعلوم أن التكليف بالأحكام الشرعية التعبدية يتعلق فـى عمومـة بالأشخاص الطبيعيين وفى الزكاة على وجه التحديد يتعلق بتوافر الشـروط فى المال الخاضع للزكاة .

هذا ونجد أن قانون الزكاة قد حـدد فـى المـادة (3) تفسـير أن الشخص فى القانون مراد به (الشخص الطبيعي أو الشخص الاعتبـاري) وجاءت المـــادة (2/17) اكثر وضوحاً فى شأن الأموال التى يتعـدد مالكوها أو الأموال المختلطة فقررت (إذا تعدد الملاك أو اخـتلط الملـك بحيث يجوز اعتباره ـ ملكاً واحداً فتجب الزكاة فى المال مجتمعاً إذا بلـغ

www.highzakats.edu.sd
المعهد العالي لعلوم الزكاة

النصاب) وذكرت المادة (3/17) أن أحكام البند أعلاه (2/17) تطبـق على وجه الخصوص على الشركات وتشمل البنـوك الاسـتثمارية عامـة والشركات والملكية الشايعة وملكية الأسرة.

هذا وعند التطبيق ثار خلاف بين الفقهاء والباحثين الاقتصاديين فى مدى صحة خضوع الشخص الاعتباري للزكاة لأن الشخص الاعتبـاري فى رأى البعض غير مكلف بالزكاة وإنما المكلف هو الشخص الطبيعي إذا توافرت فى حاله شروط الزكاة .

4/ ومن المسائل المستجدة فى جباية الزكاة موضوع الإحالة فى تحصـيل الزكاة حيث درج المنتجون للمحاصيل الزراعية التـى لا تصـلها إدارات الجباية فى مواقع الحصاد على بيع محاصيلهم فـى الأسـواق بسـعرين (أحدهما بيع بكامل الرسوم المالية والضريبية والزكوية وهنا يتحدد السـعر بسعر المحصول زائداً الرسوم الضريبية والمالية والزكوية) والثاني بيـع بدون أوراق الرسوم وهنا يتحدد الثمن وفق سعر المنتج فقط) ، وفى حالة السعر الأول فإن المنتج يقوم بدفع الزكاة بنفسه وبناءاً على سعر السـوق إن كان التحصيل نقداً أو جزءاً من كمية المنتج إن كان التحصيل عيني .

والحالة الثانية فإن الزكاة تحصل من المشـترى الـذي يقـوم بشـراء المحصول أو الوعاء الخاضع للزكاة ممن وجبت عليه الزكاة وهنا تتحصل إدارات الجباية الزكوات من المشترين فى الأسـواق ، وقابلـت هذهـ الطريقة مشكلة أن الذي يدفع ليس هو المنتج وإنما التـاجر المتعامـل فـى المحصول فجادل بعض التجار بأن الزكاة المتعلقة بالزروع تجـب علـى المنتج وليس عليهم ، والواجب عليهم هو زكاة عروض التجارة وبالرغم من ذلك فان الديوان إعتمد على أن العرف فى السوق ميز فى سعر شـراء المنتج بين سعر المحصول المزكي والمحصول غير المزكي وبالتالي فان هذا التمييز يفيد أن الزكاة فى المحصول غير المزكي محالة على المشتري وبالتالي يلزمه الديوان بدفعها .

www.highzakats.edu.sd
المعهد العالي لعلوم الزكاة

والإشكال الثاني الذي ظهر فى التطبيق هو الدقة فى تحديد النصاب لأن التاجر قد يشترى من اكثر من منتج وبالتالي قد يكون اشـترى ممـن أنتج أقل من النصاب ، ولكن لما كان الغالب أن الإنتاج فى معظمه أو غالبه يكون قدر النصاب أو أكثر منه،فأن الـديوان أخـذ بقاعـدة أن كـل المحاصيل وأن تعددت مصادر منتجيها فهي بالغة للنصاب،وبالتالي فـأن الديوان يأخذ منها الزكاة دون سؤال عن المصـدر طالمـا بلـغ مجمـوع المعروض فى السوق النصاب

ثالثاً :- بعض المسائل المستجدة فى مجال المصارف :-

1/ نفقات جباية أموال الزكاة :-

المعلوم أن العاملين عليها هم أحد المصارف الثمانية التى نصـت عليها الآية ، وعليه فهم يأخذون جملة رواتبهم ومخصصـاتهم ومزايـاهم التأمينية على ضوء المبلغ المعتمد لهم سنوياً ، ولكن تبقى هناك مصروفات أخرى تتعلق بأداء الديوان لوظيفته فى جبايـة وصـرف الأمـوال تشـمل الآتي:-

أ/ نفقات الجباية المباشرة .

ب/ نفقات التسيير (المصروفات الإدارية) .

ج/ نفقات شراء الأصول الرأسمالية .

فعلى أي مصرف تصرف هذهـ النفقات ؟

أ/ نفقات الجباية المباشرة ويراد بهذه النفقات الاتى :-

I - نفقات الزكوات العينية (الجوالات – التعبئة – الغربلة – الـوزن - التخزين – الترحيل . . الخ)

II – نفقات زكاة الأنعام (العلف – الترحيل – السقاية والرعاية الطبيـة) لحين التوزيع على أصحاب الحاجات .

www.highzakats.edu.sd
المعهد العالي لعلوم الزكاة

وغيرها من النفقات التى تتصل مباشرة بالأموال التى تجبى فعلى أي بند تخصم ؟ ما عليه العمل حاليا أن هذه النفقات تضمن فى سعر الزكوات العينية لأنها لا تنفك عنها . فالذرة لا يمنح للمستفيد من غير جوال، وبالتالي فانه بعد استهلاك الذرة يستفيد من الجوال الفارغ . كما أن التخزين والترحيل يزيد من القيمة السوقية للزكاة العينية . فهي في مكان الإنتاج بسعر وفى موقع الاستهلاك بسعر آخر . وكذا الحال في بقية العينات من الحبوب أو الأنعام . وعليه فتكون جملة الجباية الفعلية (القيمة فى الموقع وحسب الحال + نفقة الجباية)

ب/ نفقات التسيير والإدارة :-

وتشمل هذه المصروفات الأدوات المكتبية والهاتف والبريد والكهرباء والمياه وأقساط التأمين والإهلاك والوقود والصيانة والإيجارات والعمل الإعلاني وتمثل هذه المصروفات نسبة 5% من المتوسط سنويا . وكان العمل يجرى بأن يخصم ذلك من الجباية الكلية ثم يتم تقسيم صافى الإيراد على المصارف حسب السياسة المقررة من المجلس الأعلى لأمناء الزكاة . كما يتم حاليا وضعها ضمن بنود الصرف الكلية قبل القسمه على المصارف الثمانية .

ج/ مصروفات الأصول الرأسمالية :-

تحتاج أي مؤسسة لاداء واجباتها وتحقيق أهدافها لجملة من الأصول الرأسمالية مثل (المباني - مكاتب – مخازن – منازل العربات ووسائل النقل الأخرى الأجهزة والمعدات المكتبية كمبيوترات – آلات طباعة أثاثات مكتبية – أجهزة اتصال) وتمثل هذه المصروفات فى المتوسط نسبة (1%) إلى 2 ½ % سنوياً حسب الحال فى كل ولاية أو مكتب .

والمسائل الفقهية التى تتصل بها وتحتاج إلى بيان هي :-

- ما مدى استخدام قاعدة ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب فى شأن هذه الاحتياجات ؟

www.highzakats.edu.sd
المعهد العالي لعلوم الزكاة

- ما هو القدر اللازم منها وما هي معايير تحديده ؟ هل هي حاجة الجهاز الإداري القائم وما تتمتع به الأجهزة المناظرة له من أشياء مماثلة (العرف) ؟ أم هو الحد الأدنى اللازم أم هي حاجة من تعلقت مصالح المستفيدين بقيامهم بهذا النشاط ؟

2/ مصرف الفقراء والمساكين :-

يتم وفى إطار السياسة المقررة للديوان تخصيص نسبة 60% من جملة الجباية للفقراء والمساكين وفق موجهات تعين فى تحديد الأولويات داخل هذه النفقات مثل الأيتام والعجزة والمسنين والأرامل والطلاب الفقراء والمرضى) واخذ الديوان بمنهج توزيع جملة المبالغ المخصصة لهذين المصرفين إلى :-

أ/ صرف أفقي يذهب فى شكل مساعدات نقدية أو عينية للمستفيدين وخص هذا الجزء بـ 65 % من جملة الصرف .

ب/ صرف رأسي ويذهب فى شكل تمليك لوسائل الإنتاج ورؤوس أموال ووسائل حرفية ومعدات صناعة وغيرها وخصص له نسبة 35% من جملة الصرف .

غير أن التطبيق اظهر الآتي :-

I - تلاحظ أن بعض الفئات المستحقة للزكاة ووفق الأولويات للصرف الأفقي تحتاج لبعض الاحتياجات الأساسية فى قطاع الصحة مثل محاربة بعض الأمراض المستوطنة – الملاريا – الدرن - سوء التغذية – الكلازار) وهى أمراض يسببها الفقر وبالتالي بدأ الديوان فى تمويل أنشطة تشمل الآتي :-

أ/ توفير المكون المحلى لبعض الأمراض والأوبئة التي تجد دعماً دولياً .

ب/ الالتزام بتغذية عنابر الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية فى المستشفيات الريفية.

ج/توفير الأدوية المحلية أو بالكلفة الفعلية عبر صيدليات يملكها ويديرها الديوان.

www.highzakats.edu.sd
المعهد العالي لعلوم الزكاة

د/ الالتزام باشتراكات التأمين الصحي للأسر الفقيرة لـدى الهيئـة العامـة للتأمين الصحي .

هـ/ تزويد بعض المستشفيات الريفيـة أو مستشـفيات أمـراض الفقـراء (مستشفى الدرن) باحتياجاتها الأساسية من أجهـزة الكشـف والتشـخيص والتحليل.

و/ توفير الناموسيات الطبية الواقية من البعوض الناقل للملاريا.

واعتمد الديوان فى ذلك على غلبة الظن بأن اكثر مـن 95% مـن مرتادي هذه المستشفيات أو المعانين من هذه الأمراض هـم مـن الفقـراء وبالتالي لم يتردد في دعم مثل هذه الأنشطة خصما علـى بنـد الفقـراء والمساكين وبدأ اهتمام الباحثين من الفقهاء عن جـدوى قيـام مستشـفيات خاصة تابعه للديوان

II - تلاحظ أن بعض الفئات الفقيرة المستهدفة من الزكاة بالدعم الرأسي لا تستطيع إدارة المشروعات الإنتاجية الفردية التى تمنح لها كما أن الـديوان لا يستطيع أن يوفر لها راتباً شهرياً يكفـى الحـوائج الاصـلية للأسـرة وبالتالي بدأ الديوان يفكر فى إقامة المشروعات الإنتاجية الجماعية أو يسهم فى مشروعات إنتاجيه لصالح الفقراء الذين يستهدفهم مثل:-

أ/ شق قنوات الرى أو تحسينها وعمل المعالجات اللازمة التـى يمكـن أن توسع من الرقعة الزراعية وتزيد بالتالي من إنتاج المشروع وتدر دخـلاً متجدداً للأسر الفقيرة .

ب/ المساهمة فى رؤوس أمـوال بعـض المشـروعات لصـالح الأسـر المستهدفة على أن تخصص المساهمة المدفوعة وربحها لمجموع الأسـر المستهدفة وبالتالي يصبح الربح أو الناتج من المشروع دخلا متجدداً للأسر الفقيرة.

ج/ مكافحة بعض الآفات الزراعية التى تصيب بعض المنـاطق الزراعيـة الريفية ويعجز سكانها عن مقاومتها بضعف دخولهم ولعدم قدرة الدولة على

www.highzakats.edu.sd
المعهد العالي لعلوم الزكاة

الوفاء بكل التزاماتها المالية وهنا يقـدم الـديوان الـدعم للمكافحـة مـن منطلقين:-

الأول:- إن انتشار الآفة الزراعية من شأنه أن يؤدى إلى تدهور الإنتـاج والتالي توسيع دائرة الحاجة والفقر ويصرف الديوان اعتماداً على قاعـدة (درء المفاسد) حماية لغالب فقراء المنطقـة وان اسـتفاد معهـم بعـض الأغنياء.

الثاني:- أن حماية الزراعة تضمن استدامتها وتواصل إنتاجهـا وبالتـالي استقرار نصيب الفقراء المأخوذ منها وقت حصادها.

د/ تقديم بعض الخدمات لقطاع الثروة الحيوانية (الأنعام) كتمويل برامج فتح مسارات الأنعام لحل النزاعات التى تقع بين الرعاة والمزارعين أو تمويل حفر حفائر مياه شربها وهذا المنشط وان كان لا يذهب مباشرة للفقيـر إلا انه يعمل على الآتي:-

1/ يسهل عملية الجباية بتسهيل وتحديد طرق مسارات الأنعام .

2/ إقامة مراكز تجمع للأنعام (موارد الشرب) لتكون مراكز تحصيل لزكاة الثروة الحيوانية.

3/ يقنع أرباب الأنعام وملاك الثروة الحيوانية بأن الزكاة التـى يـدفعونها تعود على فقرائهم الذين لا يستطيعون نقل المياهـ لانعامهم بحفائر مملوءة بالمياهـ وبالقرب منهم.

III- تلاحظ أن بعض الفئات الفقيرة جل دخلها أن لم نقل كله من بعـض الحاجات الأساسية مثل الحاجة إلى مياهـ الشرب النقية وبالدراسـة تبـين للديوان أن كفاية هذهـ الحاجة تعالج مشـكلة أساسـية للفقـراء ودرس الديوان خيار تمويل نفقات شراء المباني ووجد أنها تمثل كلفة مالية عاليـة وغير مقدور على الاستمرار فى تمويلها ، كما أنه لـو اسـتطاع الـديوان تمويلها قد لا يجد الفقير مصدر المياهـ القريب لأخذ حاجته منها ، وعليـه أخذ الديوان بمنهج إقامة محطات المياهـ النقية فى بعض المدن الريفية بدءاً من حفر الآبار وتركيبه المضخات ورفع الخزانات ،وتلاحظ أن بعض

www.highzakats.edu.sd
المعهد العالي لعلوم الزكاة

غير المستحقين يشاركون المستحقين فى الأخذ من هذه المحطات ، وعمل الديوان بمبدأين لمعالجة ذلك الإشكال :-

الأول :- بيع الخدمة لغير المستحقين وتقديم الخدمة مجاناً للمستحقين على أن يعود الدخل لمقابلة تسيير نفقات المحطة وما فاض عنه يوزع في شكل دعم نقدي للأسر المستحقة .

الثاني :0- تقديم الخدمة مجاناً للجميع عند تعذر عملية البيع التجاري وذلك بتغليب الظن بأن معظم المستفيدين من أهل الاستحقاق من باب قاعدة رفع الحرج والمشقة .

IV- ومن المسائل التى ظهرت أيضاً مسألة الصرف بالوكالة لأموال الزكاة حيث توجد جملة من المؤسسات والجمعيات التى تعمل فى مجال العمل الخيري وتتحد مصارفها مع مصارف الزكاة وتطلب الدعم والتمويل لبرامجها من الديوان. وعند التعامل مع هذه الجهات ظهرت المشاكل التطبيقية الآتية :

أ/ أن بعضاً من الدعم الذي يقدم إليها تصرف منه لنشاطها الإداري (مصروفاتها العمومية كالرواتب ونفقات التسيير الأخرى) .

ب/ أنها قد تعمل مثلاً بنظرية التمويل المسترجع (مؤسسة التنمية الاجتماعية) بحيث تمنح الأموال للمستحقين بنظرية التمويل وتشترط استرداد الأصل مع الربح (مرابحة) ثم تعيد تدوير المال مرة أخرى لمستفيدين آخرين .

وتحفظ الديوان فى التعامل مع هذه المؤسسات لسببين أحدهما :- أن مال الزكاة تحمل نفقاته الإدارية والعمومية ومصروفات العاملين وأي صرف متكرر على هذه المناشط يؤثر على المبلغ الصافي الذي يذهب للمستفيدين . والثاني أن الأصل فى مال الزكاة أن يملك للمستحق وهذه الطريقة التى تتعامل بها هذه المؤسسات تتعارض مع مبدأ التمليك .

www.highzakats.edu.sd
المعهد العالي لعلوم الزكاة

وبالتالي قيد الديوان تعامله مع هذه الجهات بأن يمول البرامج التى تملك للمستفيدين وأن يعلم أن الدعم مقدم من الزكاة إعلاء للشعيرة وإبراز أ لدورها فى المجتمع .

www.highzakats.edu.sd
المعهد العالي لطلوم الزكاة

خاتمـــــة

هذه بعض المسائل المستجدة فى الزكاة من خلال التجربة السودانية وهى لا زالت محل بحث فقهي يعين على تحرى الدقـة فـى الاختيـار للأحكام الشرعية وللوصول لذلك ينعقد حالياً بالسـودان المـؤتمر العلمـي العالمي الثاني للزكاة الذي يشارك فيه عدد من العلماء من داخل وخـارج السودان يناقشون هذهـ المسائل بصورة شاملة ونحن واثقون من أن نقاشهم وما يتوصلون إليه من آراء فقهية سيثمر خيراً وبركة على مؤسسات الزكاة . ويكمل هذا العمل جهد مبارك بدأ لتأسيس معهـد عـالِ لعلـوم الزكـاة يتخصص فى البحث والتأهيل فى علوم الزكاة

وندعو الله أن يكلل المساعي جميعاً بالنجاح انه نعم المـولى ونعـم النصير

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين ،،،،

www.highzakats.edu.sd
المعهد العالي لعلوم الزكاة